أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
31 أغسطس 2026م
19 ربيع الأول 1448هـ
95

دولة الجبايات

ما بين عطبرة، في مناطق سيطرة الجيش، والنهود، الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، يظل القاسم المشترك هو معاناة المواطن. ففي المدينتين، تبدو الحرب بأوجه مختلفة، لكن نتيجتها واحدة: تضييق سبل العيش على المدنيين. في عطبرة، يغلق التجار متاجرهم احتجاجًا على الجبايات والرسوم، وفي النهود تُغلق الأسواق وتتعطل وسائل الاتصال، بينما تتسع دائرة الأعباء التي يدفع ثمنها المواطن، في ظل واقع يبدو فيه تحصيل المال أولوية تتقدم على حماية الاقتصاد وتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة.

اعيـدوا الحيـاة للجـامعات

يبدو قرار وزير التعليم العالي بإغلاق المراكز الخارجية للجامعات السودانية، للوهلة الأولى، قرارًا إداريًا يراد به تنظيم أوضاع مؤسسات التعليم العالي وضبط انتشارها خارج البلاد. لكن المشكلة ليست في مبدأ التنظيم، وإنما في السؤال الذي يفترض أن يسبق القرار: هل أصبحت الجامعات السودانية داخل البلاد مهيأة أصلًا لاستقبال طلابها وأساتذتها؟

ففي بلد ما تزال الحرب تمزق مدنه، وتدفع الملايين إلى النزوح، وتحوّل الجامعات إلى مبانٍ متضررة أو متوقفة أو تفتقر إلى أبسط مقومات العملية التعليمية، يصبح إغلاق البدائل الخارجية دون توفير بديل حقيقي في الداخل أقرب إلى إغلاق أبواب التعليم نفسها.

بيان أساتذة كلية الطب بجامعة الخرطوم يقدم نموذجًا صارخًا. فأساتذة واحدة من أعرق كليات الطب في السودان أعلنوا، بأغلبية بلغت 97%، استحالة قيام الامتحانات في ظل الظروف الراهنة والنقص الحاد في الكادر الأكاديمي، وقرروا تأجيل الامتحانات إلى أجل غير مسمى، بل والمضي في استقالات جماعية.

هذه ليست مشكلة مركز خارجي، ولا خلافًا إداريًا عابرًا. إنها شهادة من داخل واحدة من أهم مؤسسات التعليم في البلاد على أن الجامعة نفسها لم تستعد عافيتها بعد.

والسؤال هنا ليس: لماذا يدرس الطلاب خارج السودان؟ بل: ما الذي فعلته الدولة حتى يصبح عودتهم ممكنة؟

لا يمكن أن تطلب من طالب الطب، أو الهندسة، أو العلوم، أن يعود إلى جامعة لا تتوافر فيها هيئة تدريس مكتملة، ولا معامل صالحة، ولا بيئة أكاديمية مستقرة، ثم تعتبر أن إغلاق المركز الذي كان يتيح له مواصلة دراسته هو انتصار للتعليم.

التعليم لا يُدار بمنطق الأوامر الإدارية وحدها. الجامعة ليست مبنى يحمل لافتة، والعودة ليست مجرد انتقال جغرافي من القاهرة أو أديس أبابا أو نيروبي إلى الخرطوم أو بورتسودان أو غيرهما. العودة الأكاديمية تحتاج إلى جامعة قادرة على التدريس والامتحان والتدريب والبحث، وإلى أستاذ قادر على أداء وظيفته، وطالب يستطيع أن يدرس في بيئة آمنة ومستقرة.

ثم إن المراكز الخارجية، بكل ما يمكن أن يقال بشأنها من ملاحظات تتعلق بالاعتماد والتنظيم والرسوم وجودة التعليم، نشأت في جزء كبير منها كاستجابة لواقع استثنائي فرضته الحرب. وكان الأولى أن تُراجع أوضاعها وفق معايير أكاديمية واضحة، وأن تُصحح الاختلالات إن وجدت، لا أن تُغلق دفعة واحدة وكأن السودان قد عاد إلى ظروف ما قبل الحرب.

الأخطر أن القرار يأتي في لحظة تحتاج فيها البلاد إلى توسيع فرص التعليم لا تضييقها. فالحرب لم تقتل الأرواح وتدمر المدن فقط؛ إنها تهدد جيلًا كاملًا بالانقطاع عن التعليم. وكل طالب يُدفع إلى ترك مقعده الجامعي اليوم قد يحتاج السودان إلى سنوات طويلة لاستعادته غدًا.

ليس المطلوب الدفاع عن كل المراكز الخارجية، ولا منحها صكًا مفتوحًا. المطلوب هو ترتيب الأولويات: تهيئة الجامعات أولًا، ثم تنظيم العودة.

كان يمكن للوزارة أن تضع خارطة طريق معلنة: تقييم جاهزية كل جامعة وكل كلية، تحديد ما ينقصها من أساتذة ومعامل وبنية تحتية، وضع جدول زمني للعودة، وفي الوقت نفسه إخضاع المراكز الخارجية لمراجعة أكاديمية ومالية صارمة، مع الإبقاء على ما يثبت استيفاءه للشروط إلى حين توفر البديل.

أما أن يُغلق الباب الخارجي بينما الباب الداخلي لم يُفتح بصورة آمنة ومكتملة، فذلك لا يعيد الجامعة إلى السودان؛ بل قد يدفع الطلاب إلى خارج التعليم.

بيان أساتذة كلية الطب بجامعة الخرطوم يجب ألا يُقرأ باعتباره خلافًا بين أساتذة وإدارة. إنه إنذار.

إنذار بأن الجامعة السودانية تحتاج إلى إعادة بناء قبل أن تحتاج إلى قرارات إغلاق.

فإذا كان أساتذة كلية الطب يقولون إن الامتحانات نفسها أصبحت مستحيلة بسبب نقص الكادر والظروف الراهنة، فكيف يمكن مطالبة آلاف الطلاب الذين واصلوا تعليمهم في الخارج بالعودة غدًا وكأن شيئًا لم يحدث؟

الحرب صنعت واقعًا استثنائيًا، والقرارات التي تتعامل مع هذا الواقع بعقلية ما قبل الحرب ستنتج بالضرورة نتائج كارثية.

لا تعيدوا الطلاب بالشعارات؛ أعيدوا الحياة أولا للجامعات

الغلاف

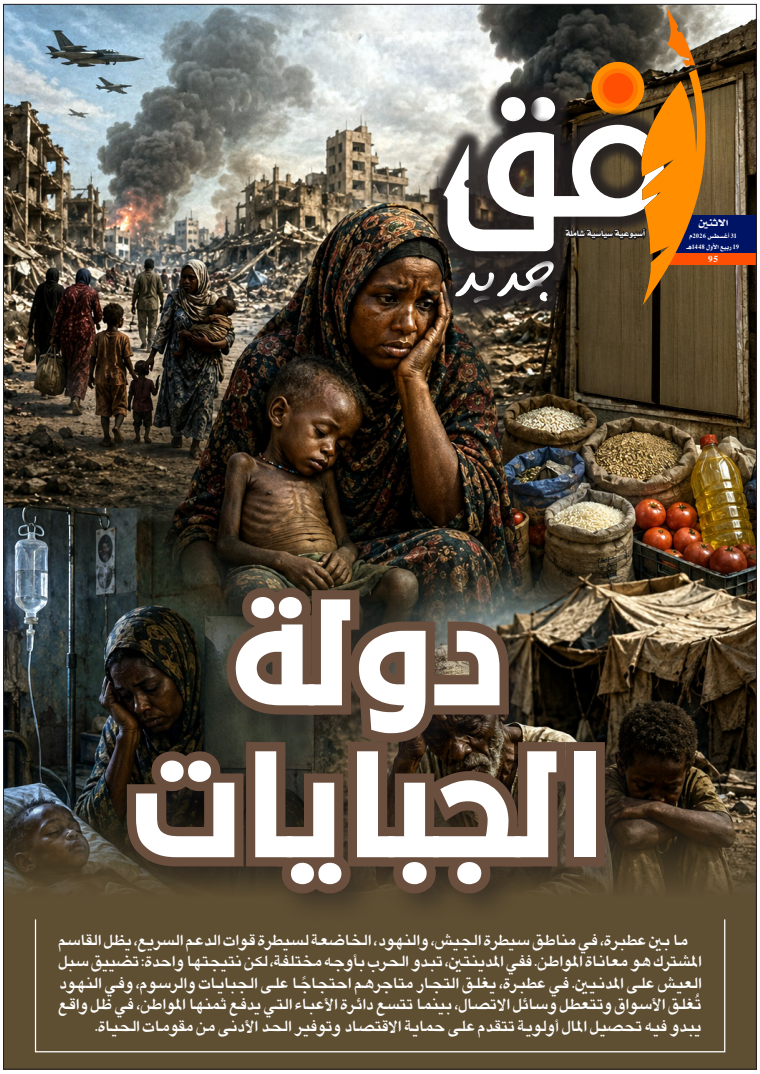

وجهات نظر

«أم كعوك» هنا... و«صراصير» هناك
عثمان فضل الله 10

حَرْبُ وَخَرَابُ ذَاكِرَةٍ
د. وجدي كامل 13

لغز السيادة المنقوصة..
الفرق بين «الحرية» و«التحرر»
أ. د أبوبكر حمد 20

حوار الوثبة القديم في زيٍّ جديد
عبلـة كـرار 33

نـداء الضميـر
يوسف الغوث 39

من «رأسمالية النسور»
إلى «التراكم الطفيلي الحربي»
قراءة سودانية في كتاب
Grace Blakeley لـ Vulture Capitalism
د. صلاح أحمد الحبو 43

وقف الحرب واستعادة المسار المدني
ماذا نريد من العالم... وماذا يريد
العالم منا؟
عبده الحاج 46

التحالفات الإقليمية..
وأثرها على الحرب في السودان
عادل يعقوب أحمد نور 52

حكاية من بيئتي (42)
كوجـاك الكُـج
محمد أحمد الفيلابي 75

النهود.. الحرب تغلق الأسواق وتفاقم الأوضاع الإنسانية
04

حواء عثمان من معلمة إلى بائعة كنافة أسواق كمبالا..
رحلة أمل انتهت بالحوجة
23

حوارٌ سوداني على حافة الأسئلة..
هل يفتح طريقاً للسلام أم يعيد إنتاج الأزمة؟
28

إلى القوى المدنية:
لماذا نحتاج إلى انخراطٍ متحفظ في عملية الحوار؟
35

د. بكري الجاك لـ«أفق جديد»:
السودان ليس سوريا..
والدولة مختطفة بالكامل
41

من الشراكة إلى الاصطفاف
الاستراتيجي
كيف تطورت علاقة
35

ترابط الصراع في القرن الأفريقي ومساراته
55

منتخب السودان لقصار القامة..
حلم كأس العالم يتحول إلى معركة من أجل الأمل وسط الحرب
80

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

النهود.. الحرب تغلق الأسواق وتفاقم الأوضاع الإنسانية

ملخص

في مدينة النهود بغرب كردفان، أدى إغلاق الأسواق العامة وتعطيل خدمات الإنترنت الفضائي «ستارلينك» إلى تضييق سبل المعيشة والتواصل أمام السكان والنازحين، في ظل أوضاع إنسانية وأمنية متدهورة.

بحسب نشطاء وغرفة طوارئ دار حمر، أصدرت قوات الدعم السريع قراراً بإغلاق الأسواق لأجل غير مسمى، بالتزامن مع وصول تعزيزات عسكرية إلى المنطقة، وسط مخاوف من تجدد القتال وتفاقم الوضع الأمني.

يقول سكان إن إغلاق الأسواق يهدد بتوفير الغذاء والدواء وارتفاع الأسعار، بينما يزيد انقطاع الإنترنت من صعوبة التواصل مع الأقارب واستقبال التحويلات المالية، خصوصاً للأسر والنازحين الذين يعتمدون عليها في تلبية احتياجاتهم.

تحذر غرفة الطوارئ من أن استمرار الإجراءات سيعمق الأزمة الاقتصادية والإنسانية ويعزل المدينة، داعية إلى حماية المدنيين وضمان وصولهم إلى الأسواق ووسائل الاتصال والخدمات الأساسية.

أدى إغلاق الأسواق وتعطيل «ستارلينك» إلى تعقيد حياة السكان والنازحين، ويقول صاحب متجر: «توقفت الحركة في السوق بالكامل».

في النهود، لا تبدو الأسواق مجرد أماكن للبيع والشراء، بل شريانًا تتعلق به حياة آلاف السكان والنازحين لتأمين الطعام والدواء واحتياجاتهم اليومية. ومع قرار إغلاقها وتعطيل خدمات الإنترنت الفضائي لأجل غير مسمى، يجد المدنيون أنفسهم أمام قيود جديدة تضيق عليهم سبل العيش والتواصل، في منطقة أنهكتها الحرب وتدهورت فيها الخدمات الأساسية.

وفق نشطاء في المنطقة، فإن قوات الدعم السريع أمرت بإغلاق جميع الأسواق العامة في مدينة النهود بولاية غرب كردفان، وتعطيل شبكات الإنترنت الفضائي «ستارلينك» لأجل غير مسمى، بالتزامن مع وصول تعزيزات عسكرية إلى المنطقة قادمة من إقليم دارفور، وفق مصادر عسكرية.

يقول صاحب متجر في سوق النهود لـ«أفق جديد»: «منذ صدور قرار الإغلاق توقفت الحركة في السوق بالكامل، وأصبحنا غير قادرين على بيع أو شراء الاحتياجات الأساسية. الناس هنا يعتمدون على السوق لتوفير الطعام والدواء، وإغلاقه يعني أن الأسر ستواجه صعوبة أكبر في الحصول على احتياجاتها».

وقالت غرفة طوارئ دار حمر، في بيان، إن «مليشيات الدعم السريع أصدرت قرارًا قسريًا يقضي بإغلاق جميع الأسواق العامة وتعطيل شبكات الاتصال الفضائي بمحلية النهود اعتبارًا من الأربعاء الماضي، ولأجل غير مسمى».

وأضافت أن القرار يأتي في وقت تشهد فيه النهود أوضاعًا أمنية ومعيشية متدهورة، محذرة من تداعياته على السكان، لا سيما مع صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية.

من جهته، يقول مواطن من سكان المدينة: «الوضع المعيشي كان صعبًا أصلًا، والآن أصبحنا لا نعرف من أين نشتري احتياجاتنا. إغلاق الأسواق يضغط على الناس الذين لا يملكون مخزونًا من الغذاء، خصوصًا الأسر التي تعيش يومًا بيوم».

وأضاف: «الناس يعيشون حالة خوف وقلق، وكلما وصلت تعزيزات عسكرية أو حدثت تحركات جديدة يزداد القلق من تجدد القتال. المدنيون يريدون فقط أن يعيشوا بأمان وأن يجدوا الطعام والدواء».

وأوضحت غرفة الطوارئ أن تعطيل خدمات الإنترنت الفضائي سيعرقل تواصل السكان والأسر النازحة مع ذويهم، ويؤثر على استقبال التحويلات المالية وتدبير الاحتياجات اليومية، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية.

واتهمت غرفة الطوارئ قوات الدعم السريع بفرض قيود أمنية مشددة على السكان، إلى جانب تنفيذ عمليات نهب ومضايقات متكررة تستهدف المدنيين.

وحذرت من أن إغلاق الأسواق وتعطيل وسائل الاتصال قد يؤديان إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، وتعميق عزلة المنطقة، داعية الجهات المحلية والمنظمات الحقوقية والإنسانية الإقليمية والدولية إلى التدخل العاجل لحماية المدنيين وضمان استمرار وصولهم إلى الأسواق ووسائل الاتصال والخدمات الأساسية.

ويأتي ذلك بالتزامن مع وصول تعزيزات عسكرية لقوات الدعم السريع إلى المنطقة من إقليم دارفور، وسط تحركات تهدف، بحسب مصادر عسكرية، إلى التقدم نحو ولاية شمال كردفان.

بدورها، تقول امرأة من الأسر المتضررة: «أكثر ما نخشى منه هو ارتفاع الأسعار ونقص المواد الغذائية. إذا أغلقت الأسواق لفترة طويلة، لن يكون الضرر فقط على التجار، بل على كل بيت في المدينة».

في الأثناء، يقول أحد النازحين لـ«أفق جديد»: «نحن نازحون ولا نملك مصادر دخل ثابتة، وكثير من احتياجاتنا تصل عبر التحويلات من أهلنا خارج المنطقة. عندما ينقطع الإنترنت أو تتعطل وسائل التواصل، حتى طلب المساعدة من أهلنا يصبح صعبًا».

وبينما تتقدم التعزيزات العسكرية نحو المنطقة، يتراجع هامش الحياة أمام المدنيين في النهود؛ أسواق مغلقة، ووسائل اتصال معطلة، واحتياجات يومية يصعب تأمينها.

أما عبد الله حماد فيقول لـ«أفق جديد»: «لدينا أقارب خارج السودان يرسلون لنا المال

يقول أحد السكان: «إغلاق الأسواق يضغط على الأسر التي تعيش يوماً بيوم»، وسط مخاوف من ارتفاع الأسعار ونقص الغذاء.

يقول نازح: «عندما ينقطع الإنترنت يصبح طلب المساعدة من أهلنا صعباً»، خصوصاً أن كثيراً من الأسر تعتمد على التحويلات المالية.

لتوفير الطعام والدواء. المشكلة ليست فقط في انقطاع الإنترنت، بل في أن أي تعطيل للاتصال يجعلنا لا نعرف كيف نتواصل معهم أو نستلم التحويلات».

وأضاف: «إغلاق السوق يعني توقف مصدر رزقنا. لدينا أسر نعيلها، وإذا استمر القرار لأجل غير مسمى فلا نعرف كيف سنوفر احتياجاتنا. الحرب أوقفت أعمالًا كثيرة، وما تبقى لنا هو هذه التجارة البسيطة».

بدورها، تقول مواطنة بشأن تعطيل «ستارلينك»: «الإنترنت الفضائي أصبح وسيلة الاتصال الأساسية بالنسبة لكثير من الناس هنا، خصوصًا مع ضعف شبكات الاتصال. تعطيله يعزل المدينة أكثر، ويجعل الحصول على الأخبار أو التواصل مع الأقارب خارج النهود أكثر صعوبة».

بالنسبة للسكان والنازحين، لا يعني إغلاق السوق توقف حركة البيع والشراء فحسب، بل قد يعني انقطاع مصدر الغذاء والدخل، فيما يحول تعطيل الاتصال دون الاطمئنان على الأحبة أو طلب المساعدة. ومع استمرار الحرب، تبدو النهود أمام فصل جديد من المعاناة، يدفع المدنيون ثمنه من أمنهم ولقمة عيشهم وقدرتهم على التواصل مع العالم من حولهم.

تقول مواطنة : إن «تعطيل الإنترنت يعزل المدينة أكثر»، فيما تحذر غرفة طوارئ دار حمر من تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية.

من الركود إلى الإغلاق..

الجبايات تدفع تجار عطبرة إلى التصعيد

ملخص

أغلق عشرات التجار متاجرهم في السوق الشعبي بمدينة عطبرة احتجاجًا على ارتفاع الضرائب والجبايات ورسوم تجديد العقود، معلنين استمرار الإضراب لحين الاستجابة لمطالبهم. ويقول التجار إن المبالغ المطلوبة تصل إلى ملايين الجنيهات، في وقت يعاني فيه السوق من ركود حاد وتراجع القدرة الشرائية.

يؤكد التجار أن الرسوم الجديدة تفوق قدرتهم المالية، مشيرين إلى أن تراجع المبيعات وارتفاع تكاليف التشغيل جعلا استمرار النشاط التجاري صعبًا. كما اتهم بعضهم السلطات باستخدام الشرطة لإجبارهم على السداد، مطالبين بمعالجة القضية عبر الحوار ومراعاة الظروف الاقتصادية.

يرى الخبير الاقتصادي هيثم محمد فتحي أن فرض أو تعديل الرسوم والضرائب يجب أن يستند إلى دراسات دقيقة وبمشاركة القطاع الخاص، محذرًا من أن تعدد الجبايات يرفع تكاليف النشاط التجاري والأسعار ويزيد التضخم، بينما يتحمل المستهلك العبء الأكبر من خلال تراجع قدرته الشرائية.

ويعكس إغلاق المتاجر في عطبرة أزمة أوسع تواجه الأسواق السودانية التي أنهكتها الحرب والكساد. وبين ركود يضعف المبيعات وجبايات يقول التجار إنها تخنق أعمالهم، يخشى أصحاب المحال أن يتحول الإضراب من احتجاج مؤقت إلى خروج نهائي من النشاط التجاري.

منذ فترة طويلة السوق يعاني من الكساد، والزبون أصبح يشتري الضروريات فقط. أي زيادة جديدة في الرسوم معناها أن التاجر سيضطر إلى رفع الأسعار أو إغلاق محله.

في سوقٍ أنهكه الركود وتراجعت فيه حركة البيع والشراء، لم يجد تجار السوق الشعبي بمدينة عطبرة سوى إغلاق أبواب متاجرهم، احتجاجًا على رسوم وجبايات يقولون إنها باتت تفوق قدرتهم على الاحتمال.

أبواب أغلقت، وبضائع بقيت على الرفوف، وملايين الجنيهات تُطلب من تجار يكافحون أصلًا للبقاء في سوق أنهكتها الحرب والأزمة الاقتصادية.

وبينما تبحث السلطات عن مواردها، يخشى التجار أن تتحول الجبايات من وسيلة لتمويل الخدمات إلى سبب جديد لإغلاق ما تبقى من أعمالهم.

حسنًا، أغلق عشرات التجار متاجرهم في السوق الشعبي بمدينة عطبرة بولاية نهر النيل، احتجاجًا على ارتفاع الضرائب والجبايات والرسوم التي تفرضها السلطات المحلية، معلنين مواصلة الإضراب عن العمل إلى حين الاستجابة لمطالبهم.

وشمل الإغلاق نسبة كبيرة من متاجر السوق، في خطوة تعكس تصاعد حالة التذمر بين التجار، الذين يواجهون، إلى جانب ارتفاع الرسوم، تراجعًا في النشاط التجاري وارتفاعًا في تكاليف التشغيل وتدهورًا حادًا في القدرة الشرائية للمواطنين.

وقال تجار إن السلطات فرضت عليهم مبالغ تصل إلى ملايين الجنيهات تحت بند رسوم تجديد عقود المحال التجارية بين المستأجرين ومحلية عطبرة، مؤكدين أن هذه المبالغ تفوق قدرتهم المالية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، ما دفعهم إلى رفض سدادها.

واتهم تجار السلطات بإجبارهم على الدفع تحت التهديد، مشيرين إلى مداهمة قوات الشرطة عددًا من المتاجر للمساعدة في عمليات التحصيل، في حملة قالوا إنها اتسمت بالتشدد واستخدام القوة لإرغام التجار على السداد وتخويفهم.

ويأتي الإضراب في وقت تعاني فيه الأسواق السودانية من ركود وكساد متواصلين منذ نحو عامين، بفعل تداعيات الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حركة البيع والشراء وتراجع قدرة المواطنين على الإنفاق.

ويشتكي التجار في عدد من الولايات من تعدد الرسوم والجبايات المحلية وارتفاعها، في مقابل ما يقولون إنه ضعف في مستوى الخدمات المقدمة، معتبرين أن استمرار زيادة الأعباء المالية يهدد ما تبقى من النشاط التجاري ويدفع مزيدًا من أصحاب المحال إلى إغلاق أعمالهم.

ويطالب تجار السوق الشعبي بعطبرة بمراجعة رسوم تجديد العقود وإعادة النظر في قيمة الجبايات المفروضة عليهم، مؤكدين أن استمرار الإغلاق مرهون بمدى استجابة السلطات لمطالبهم.

يقول تاجر ملابس لـ«أفق جديد»: «السوق أصلًا ما فيه حركة، والناس قدرتها الشرائية ضعيفة جدًا. نحن بنبيع بالكاد عشان نوفر إيجار المحل ومصاريفنا، فكيف ندفع ملايين في رسوم التجديد؟»

وأضاف: «الرسوم الجديدة فوق طاقتنا. نحن ما رفضنا ندفع الرسوم من حيث المبدأ، لكن المبلغ

نحن نريد أن نعمل، ولسنا ضد الدولة أو دفع الرسوم، لكن يجب أن تكون هناك مراعاة للظروف الاقتصادية. لا يمكن أن تُفرض علينا رسوم كبيرة بينما السوق يعاني من الركود..»

«إذا استمرت هذه الرسوم بهذه القيمة، لن يكون أمامنا خيار سوى إغلاق المحل. نحن أصلاً بالكاد نستطيع توفير رأس المال لشراء البضاعة، فكيف نوفر ملايين لتجديد العقد؟»

المطلوب كبير جدًا مقارنة بالدخل الحالي، ولا يمكن للتاجر أن يتحمله في ظل هذا الركود».

من جانبه، يقول تاجر مواد غذائية لـ«أفق جديد»: «منذ فترة طويلة السوق يعاني من الكساد، والزبون أصبح يشتري الضروريات فقط. أي زيادة جديدة في الرسوم معناها أن التاجر سيضطر إلى رفع الأسعار أو إغلاق محله».

وتابع: «فوجئنا بالمبالغ المطلوبة لتجديد العقود، وهي مبالغ بالملايين. كثير من التجار لا يملكون هذه الأموال، خصوصًا أن معظم المحلات أصلًا مبيعاتها ضعيفة».

بدوره، يقول تاجر في السوق الشعبي: «نحن نريد أن نعمل، ولسنا ضد الدولة أو دفع الرسوم، لكن يجب أن تكون هناك مراعاة للظروف الاقتصادية. لا يمكن أن تُفرض علينا رسوم كبيرة بينما السوق يعاني من الركود».

وأضاف: «حصلت حملات على المحلات لإجبار التجار على الدفع، وكان وجود الشرطة بالسلاح داخل السوق سببًا في تخويف التجار. نحن نريد أن تتم معالجة الموضوع بالحوار وليس بهذه الطريقة».

وتابع: «إذا استمرت هذه الرسوم بهذه القيمة، لن يكون أمامنا خيار سوى إغلاق المحل. نحن أصلًا بالكاد نستطيع توفير رأس المال لشراء البضاعة، فكيف نوفر ملايين لتجديد العقد؟».

في الأثناء، يقول صاحب مغلق: «السوق لم يعد مثل السابق. الحرب أثرت على كل شيء، والزبائن قلوا والأسعار ارتفعت، والتاجر أصبح يعمل لساعات طويلة من أجل هامش ربح بسيط. الرسوم الحالية قد تكون القشة التي تقصم ظهر كثير من التجار».

وأضاف: «مطلبنا واضح: إعادة النظر في قيمة الرسوم والجلوس مع التجار للوصول إلى مبلغ معقول يتناسب مع الوضع الحالي. نحن نريد فتح محلاتنا ومواصلة العمل، لكن لا نستطيع دفع مبالغ تفوق إمكانياتنا».

ويقول الخبير الاقتصادي هيثم محمد فتحي، إن أي تعديلات في الرسوم أو الضرائب ينبغي أن تسبقها دراسات دقيقة لقياس آثارها الاقتصادية، مع إشراك القطاع الخاص في صياغة القرارات الاقتصادية، بما يضمن تحقيق التوازن في السياسات ودعم الاقتصاد الوطني.

ويؤكد فتحي لـ«أفق جديد»، أن تحقيق العدالة بين التجار، وتبسيط الإجراءات، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، تمثل ركائز أساسية لتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات واستمرار النشاط الاقتصادي.

ويضيف أن التاجر الذي عاد إلى ممارسة نشاطه التجاري، وكذلك المنتج، سواء كان صناعيًا أو زراعيًا، يحتاجان إلى دعم حكومي وتخفيف الأعباء المالية، مشددًا على أن إعادة بناء الاقتصاد لا تتحقق بتعدد الجبايات والرسوم والضرائب، وإنما بدعم المواطنين وتحفيزهم على الإنتاج والعمل والتجارة والاستثمار.

ويحذر فتحي من أن تعدد الرسوم والضرائب يؤدي إلى زيادة الأعباء على النشاط الاقتصادي ورفع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تصاعد معدلات التضخم، بما قد يتجاوز في بعض الحالات الإيرادات المتوقعة من عمليات التحصيل.

وعلى مستوى المستهلك، يرى فتحي أن العبء النهائي لهذه الرسوم يقع في الغالب عليه، باعتباره الطرف الأكثر تأثرًا، من خلال ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية وتزايد الضغوط المعيشية، في ظل بيئة اقتصادية شديدة الصعوبة.

ويقول إن سياسة التحصيل المتكرر التي تتبعها الحكومة عبر المحليات تقود إلى خنق النشاط التجاري، في وقت يعاني فيه الاقتصاد السوداني من ضعف التمويل المصرفي، وارتفاع تكاليف التشغيل، وتراجع القوة الشرائية، وارتفاع سعر الدولار، فضلًا عن الدمار الواسع الذي طال البنية التحتية.

في عطبرة، لا يبدو إغلاق المتاجر مجرد إضراب احتجاجي، بل تعبيرًا عن أزمة أعمق تضرب الأسواق السودانية؛ فالتاجر الذي لا يجد زبونًا بسبب تراجع القدرة الشرائية، يجد نفسه في مواجهة رسوم لا يستطيع سدادها، فيما تتراجع الخدمات التي يقول إنه يدفع مقابلها.

ومع استمرار الإغلاق، يبقى السؤال مفتوحًا: إلى متى يستطيع التجار الصمود بين ركودٍ يخنق تجارتهم وجباياتٍ يقولون إنها تدفعهم إلى إغلاق أبوابها؟ ففي سوقٍ أنهكته الحرب، قد لا يكون إغلاق المتجر احتجاجًا مؤقتًا، بل بداية لخروج المزيد من التجار من دائرة العمل نهائيًا.

حصلت حملات على المحلات لإجبار التجار على الدفع، وكان وجود الشرطة بالسلاح داخل السوق سببًا في تخويف التجار.

«أم كعوك» هنا... و«صراصير» هناك

عثمان فضل الله

ملخص

يستحضر الكاتب تجربة رواندا، حيث حذّر برنار كوشنر من الإبادة الجماعية، بينما تعاملت بعض القيادات السياسية معها باعتبارها مبالغة. فالإبادات لا تبدأ بالمقابر الجماعية، بل بخطاب الكراهية ونزع إنسانية الآخر وتحويله إلى عدو لا يستحق الحياة.

يرى الكاتب أن السودان، رغم اختلاف سياقه عن رواندا، يواجه مؤشرات مقلقة: حرب طويلة، وخطاب كراهية، وإعلام يحوّل الضحية إلى عدو، ولغة تصف جماعات بشرية بأوصاف حيوانية مثل «أم كعوك» و«صراصير». فالكلمات قد تسبق الرصاص وتمهد لتبرير العنف.

يحذر من خطورة تطبيع الموت، حين يصبح قتل المدنيين خبراً عادياً، والضحايا مجرد أرقام، والقرى المدمرة «تطورات ميدانية». فالمشكلة ليست في الحرب وحدها، بل في اللغة التي تبررها وتحوّل الكراهية إلى خطاب مقبول.

يخلص إلى أنه لا ينبغي انتظار المقابر الجماعية لاكتشاف الكارثة؛ فالإنذار قد يبدأ بكلمة أو نكتة أو خطاب تحريضي. والسؤال الأهم ليس فقط لماذا حدثت الجرائم، بل لماذا تجاهل العالم البدايات الواضحة، وتعامل معها باعتبارها مجرد مبالغة؟

«سيدي الرئيس، إننا كنا نسير فوق جثث الأطفال. هذه إبادة وليست حرباً أهلية».

هكذا خاطب برنار كوشنر، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الصحة الفرنسي، الرئيس فرانسوا ميتران، بعد عودته من رواندا. فجاءه الرد، بحسب الرواية المتداولة، بما يشبه التوبيخ البارد: «أنا أعرفك يا برنار، أنت تبالغ كثيراً».

جملة قصيرة، لكنها تختصر شيئاً أكبر من رواندا. تختصر الطريقة التي يمكن أن يتحول بها موت الآخرين، في وعي العالم القوي، إلى رقم، وإلى مبالغة، وإلى مشكلة بعيدة لا تستحق أن تفسد راحة العواصم.

كان الرجل الذي عاد من رواندا يرى الجثث بعينيه، بينما كان الرجل الجالس في الإليزيه يرى رواندا من خلف زجاج السياسة.

وهنا تبدأ الحكاية الأكثر رعباً.

فالإبادة الجماعية لا تبدأ بالمقابر الجماعية. لا تبدأ حين تصبح الجثث أكواماً، وحين تعجز الأرض عن ابتلاع المزيد من الموتى. الإبادة تبدأ قبل ذلك بكثير؛ تبدأ عندما يصبح قتل الإنسان قابلاً للتبرير، وعندما تتحول كرامته إلى مادة للسخرية، وعندما يُختزل في عرقه أو قبيلته أو لونه أو لهجته أو منطقته.

تبدأ الإبادة حين يصبح خطاب الكراهية لغة يومية.

حين يتوقف الناس عن السؤال: «كيف نقتل؟» ويبدأون بالسؤال: «من يستحق أن يُقتل؟».

وهنا تبدو رواندا، بعد كل هذه السنوات، أقل بعداً مما نتصور عن السودان.

لا يعني ذلك أن التاريخ يتكرر حرفياً، ولا أن السودان هو رواندا أخرى. لكل بلد تركيبته، ولكل حرب مساراتها، ولكل مأساة سياقها السياسي والاجتماعي. لكن الذين يراقبون البدايات يعرفون أن الجرائم الكبرى لا تأتي فجأة؛ إنها تنمو في الظلام، وتتغذى من اللغة، ومن التحريض، ومن اعتياد الناس على رؤية الموت من دون أن تهتز لهم جفنة.

حرب طويلة.

خطاب كراهية يتضخم كل يوم.

سلطة مغلقة على نفسها.

أجهزة إعلامية وسياسية تعيد تعريف الضحية باعتبارها عدواً.

نخب تعرف تماماً ماذا تفعل بالكلمات.

وأناس يتعلمون، بالتدريج، أن موت الآخر ليس مأساة، بل انتصار.

هكذا تبدأ الكارثة.

في رواندا لم تكن البداية دائماً بندقية. كانت أحياناً كلمة. نعتاً. أغنية. شائعة. تحريضاً. صورةً للآخر باعتباره حشرةً أو تهديداً أو كائناً أقل من البشر.

وفي السودان، تبدو بعض مفردات المشهد مخيفة في بساطتها.

أم كعوك هنا... وصراصير هناك.

قد تبدو العبارة، للوهلة الأولى، مجرد شتيمة عابرة في سوق السياسة والحرب. لكنها تصبح شيئاً آخر حين تدخل قاموس التحريض الجماعي؛ حين يُنزع عن الإنسان اسمه، ويُستبدل باسم حيوان، وحين يصبح قتل جماعة كاملة فعلاً يمكن تبريره لأنها «حشرات» أو «هوام» أو «جراثيم».

فاللغة ليست بريئة دائماً.

هناك كلمات تسبق الرصاص.

وهناك شتائم تمهد للمقابر.

وهناك استعارات لا تبدو خطيرة إلا بعد أن تتحول إلى أجساد.

الأخطر من ذلك كله أن العالم لا يتعامل مع البدايات بالجدية نفسها التي يتعامل بها مع النهايات.

حين تكون هناك قرية محترقة، يطلب العالم صوراً.

حين تكون هناك مئات الجثث، يطلب العالم أدلة.

حين تكون هناك آلاف الجثث، تبدأ بيانات القلق.

وحين يصبح عدد الضحايا بمئات الآلاف، تبدأ لجان التحقيق.

ثم يأتي السؤال المتأخر: كيف حدث كل هذا؟

لكن السؤال الحقيقي يجب أن يكون: متى بدأ؟ ومن الذي حذر؟ ومن الذي سمع ولم يصدق؟

كان كوشنر يرى جثث الأطفال في رواندا ويصرخ: «هذه إبادة».

وكان ميتران، في الرواية المتداولة، يرى في ذلك مبالغة.

هذه هي المسافة أحياناً بين من يرى الجثة ومن يدير الدولة.

وبين من يعيش المأساة ومن يكتب عنها في تقرير.

وبين العالم الذي يمتلك القوة والعالم الذي لا يملك سوى أن يموت أمام الكاميرات.

لذلك فإن أخطر ما في السودان اليوم ليس فقط عدد القتلى، ولا المدن التي تحولت إلى خرائب، ولا ملايين النازحين الذين صاروا أرقاماً في نشرات الأمم المتحدة.

الأخطر هو تطبيع الموت.

أن يصبح قتل المدنيين خبراً عادياً.
أن تصبح قرية تُباد مجرد «تطورات ميدانية».
أن يصبح الطفل المقتول رقماً.
وأن تصبح الكراهية خطاباً سياسياً مشروعاً.
عندها لا يعود السؤال: هل نحن أمام حرب؟
السؤال يصبح: أي نوع من البشر نصنعه داخل هذه الحرب؟
فالحروب تنتهي يوماً.
لكن اللغة التي صنعتها قد تبقى.
والجريمة التي جرى تبريرها مرة يمكن أن تصبح قاعدة.
واليد التي اعتادت قتل «الآخر» لا تحتاج بعد ذلك إلى كثير من الإقناع كي تقتل مرة ثانية.
لهذا، فإن الذين يراقبون السودان اليوم لا ينبغي أن ينتظروا اللحظة التي يسير فيها العالم فوق جثث الأطفال حتى يكتشفوا أن الكارثة كانت إبادة.
فالإنذار لا يأتي دائماً في صورة مقبرة.
أحياناً يأتي في كلمة.
في نكتة.
في أغنية.
في خطاب سياسي.
في وصف إنسان بأنه «حشرة».
في تحويل جماعة كاملة إلى شيء لا يستحق الحياة.
أم كعوك تقال في أم درمان... وصراصير كان صداها يتردد في كيغالي أيام الإبادة.
ربما تبدو الكلمة صغيرة.
لكن التاريخ يعرف جيداً أن الكوارث الكبرى بدأت دائماً بأشياء بدت صغيرة جداً على من كانوا يملكون القدرة على إيقافها.
والسؤال الذي سيبقى للسودان وللعالم ليس: لماذا حدثت الإبادة؟
بل السؤال الأكثر قسوة:
حين كانت البدايات واضحة أمامنا، لماذا اخترنا أن نصدق أنها مجرد مبالغة؟

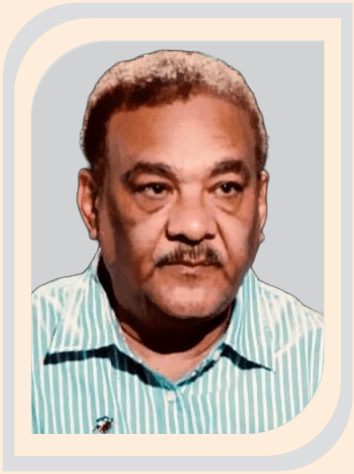

حَرْبٌ وَخَرَابُ ذَاكِرَةٍ

د. وجدي كامل

ملخص

يركز المقال على جانب غير مرئي من دمار الحرب في السودان، يتمثل في تخريب الذاكرة عبر تدمير الأرشيف والمؤسسات الإعلامية وتشريد الصحفيين. ويؤكد أن الإعلام لا ينقل الحاضر فقط، بل يحدد أيضاً ما سيبقى منه في ذاكرة الأجيال.

يشير الكاتب إلى أن نحو 90% من البنية التحتية الإعلامية في السودان دُمّرت، مع نزوح أعداد كبيرة من الصحفيين، ما خلق فراغاً معلوماتياً سمح بانتشار الدعاية والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية من طرفي الحرب. وبذلك انتقلت المعركة من السيطرة على الأرض إلى السيطرة على رواية ما حدث.

يرى أن الحرب أسهمت في إعادة ترتيب الذاكرة الوطنية، خصوصاً ذاكرة ثورة ديسمبر، التي كانت تعتمد على صور وشهادات وهتافات وأرشيف صنعه السودانيون لمواجهة الرواية الرسمية. ومع طغيان صور الموت والنزوح والدمار، تراجعت صورة المواطن والثورة لصالح صورة السلاح والجندي والانتصار العسكري، من دون أن يعني ذلك أن الحرب نفسها أو معاناة السودانيين غير حقيقية.

يخلص الكاتب إلى أن الخطر لا يكمن في نسيان الماضي فقط، بل في إعادة تذكّره بطريقة تخدم الحاضر، عبر حذف السياقات والشهادات وإعادة تفسير الأحداث. لذلك تصبح حماية الأرشيف والصحافة المستقلة شكلاً من أشكال مقاومة هذا التخريب، وضماناً لحق الأجيال المقبلة في معرفة ما حدث للسودان قبل الحرب وخلالها.

الدَّمارُ الذي أَحْدَثَتْهُ الحربُ في السودان، يذهبُ العينُ أولًا إلى ما يمكنُ رؤيتُهُ من المدنِ التي تحوَّلَتْ إلى أنقاضٍ، والبيوتِ التي نُهِبَتْ أو أُحرِقَتْ، والمؤسساتِ التي أُغلِقَتْ، والجامعاتِ والمستَشفياتِ التي فقدَتْ وظائفَها، والملايينِ الذين اقتُلِعوا من أماكنِهم. ثمَّ من بعدِ ذلك يأتي الحديثُ عن الخسائرِ البشريةِ، وعن القتلِ والجوعِ والانتهاكاتِ المباشرةِ وغيرِ المباشرةِ التي أصبحَتْ جزءًا من الحياةِ اليوميةِ.

لكن هناك دمارًا آخرَ أقلَّ ظهورًا، في آثارِه. ألا وهو تدميرُ الذاكرةِ.

فالأمرُ هنا لا يتعلَّقُ فقط بالمباني التي كانت تحتوي على الأرشيفاتِ، ولا بالأوراقِ والصورِ والتسجيلاتِ وأشرطةِ الإذاعةِ وأعدادِ الصحفِ التي احترقَتْ أو نُهِبَتْ. فالأرشيفُ، مهما كانت قيمتُهُ، ليس هو الذاكرةَ كلَّها. الذاكرةُ موجودةٌ أيضًا في الطريقةِ التي تُروى بها الأحداثُ، وفي الأشخاصِ الذين يستطيعونَ الشهادةَ عليها، وفي الصحفِ التي تحفظُ تفاصيلَها، وفي الصورِ التي تمنحُها شكلًا بصريًا، وفي التسجيلاتِ التي تحفظُ أصواتَ أصحابِها، وفي المؤسساتِ التي تربطُ بين حدثٍ وآخرَ وتضعُهُ داخلَ سياقِه التاريخيِّ.

وعندما تتعرَّضُ هذه الشبكةُ كلُّها للتدميرِ، لا نفقدُ وثائقَ عن الأمسِ فحسب، بل نفقدُ القدرةَ على استعادتِها أو عودتِها إلى ما كانت عليه.

وهنا يصبحُ السؤالُ عن الإعلامِ في الحربِ أوسعَ من سؤالِ الصدقِ والكذبِ.

فالإعلامُ لا يُخبِرُنا فقط بما يحدثُ الآن. إنَّهُ يُحدِّدُ، بصورةٍ مباشرةٍ أو غيرِ مباشرةٍ، ما الذي سيبقى من هذا الحاضرِ عندما يتحوَّلُ إلى ماضٍ.

وهذا هو المدخلُ الذي يجعلُ تدميرَ الإعلامِ السودانيِّ جزءًا من ظاهرةٍ يمكنُ تسميتُها بالتوحُّشِ الإعلاميِّ للحربِ.

فالحربُ لا تكتفي بتدميرِ المكانِ. تكشفُ التقاريرُ التي صدرت خلالَ الحربِ وبعدَها أنَّ المؤسساتِ الإعلاميةَ السودانيةَ تعرَّضَتْ لدمارٍ واسعٍ. فقد تحدَّثَ تقريرٌ عن تحوُّلِ المشهدِ الإعلاميِّ في الخرطومِ إلى مكاتبَ منهوبةٍ واستوديوهاتٍ مدمَّرةٍ وأرشيفاتٍ مفقودةٍ وأبراجِ بثٍّ محطَّمةٍ. ولم يكن الأمرُ مجرَّدَ خسارةٍ في المعداتِ؛ فقد وصفَ مديرُ إذاعةِ «هلا 96» ما حدثَ بأنَّهُ فقدانٌ للصوتِ والحضورِ في حياةِ آلافِ السودانيين. كما دُمِّرَ مركزُ العلقِ للتدريبِ والإنتاجِ الإعلاميِّ، الذي تأسَّسَ بعدَ ثورةِ ديسمبرَ وكان يعملُ على تدريبِ الصحفيينَ وتوثيقِ الثورةِ وتعزيزِ صحافةِ السلامِ ومواجهةِ خطابِ الكراهيةِ. (Sudan Tribune)

وهذه التفصيلةُ الأخيرةُ مهمَّةٌ للغايةِ.

فالمؤسسةُ التي دُمِّرَتْ لم تكن مجرَّدَ مكتبٍ صحفيٍّ. لقد كانت، من حيثُ وظيفتِها، جزءًا من عمليةِ بناءِ ذاكرةٍ جديدةٍ للسودانِ.

كان المركزُ يوثِّقُ الثورةَ، ويدرِّبُ صحفيينَ على صحافةِ السلامِ، ويحاولُ أن يفتحَ المجالَ أمامَ جيلٍ جديدٍ من الإعلاميينَ. أي أنَّهُ كان يعملُ في الاتِّجاهِ المعاكسِ تمامًا للإعلامِ الذي أنتجتْهُ دولةُ الإنقاذِ، حيثُ كانت السيطرةُ على الروايةِ جزءًا من السيطرةِ على المجالِ العامِّ.

ومن هنا تصبحُ دلالةُ تدميرِ المؤسسةِ أوسعَ من فقدانِ أجهزةِ الكمبيوترِ والكاميراتِ والاستوديوهاتِ.

لقد دُمِّرَتْ أداةٌ من أدواتِ إنتاجِ الذاكرةِ الجديدةِ.

إنَّ الحربَ على الإعلامِ تبدأُ، بالطبعِ، بالصحفيِّ نفسِه.

فالصحفيُّ هو شاهدٌ. وحينَ يُقتلُ الشاهدُ أو يُعتقلُ أو يُجبرُ على الفرارِ أو يصمتُ خوفًا، فإنَّ الحربَ لا تسلبُهُ حياتَهُ أو حريتَهُ فقط، إنَّها تسلبُ المجتمعَ جزءًا من قدرتِه على معرفةِ ما حدثَ.

وقد وثَّقَ منتدى الإعلامِ السودانيِّ مقتلَ صحفيينَ، واعتقالَ آخرينَ، وتهديدَهم وتعذيبَهم، إضافةً إلى اضطرارِ أعدادٍ كبيرةٍ منهم إلى النزوحِ. كما أشارتِ اليونسكو في يونيو 2025 إلى أنَّ نحوَ 90% من البنيةِ التحتيةِ الإعلاميةِ في السودانِ قد دُمِّرَتْ، وأنَّ قرابةَ ألفِ صحفيٍّ قد أصبحوا نازحينَ، تاركةً أجزاءً واسعةً من السكانِ في فراغٍ معلوماتيٍّ. (Sudan Media Forum)

والفراغُ المعلوماتيُّ ليس فراغًا محايدًا.

فحينَ تغيبُ الصحافةُ المهنيةُ، لا يتوقَّفُ إنتاجُ المعلوماتِ؛ الذي يحدثُ هو أنَّ مصادرَ أخرى تملأُ الفراغَ. وهنا تبدأُ المرحلةُ الثانيةُ من التوحُّشِ الإعلاميِّ.

إنَّها المرحلةُ التي يمتلئُ الفراغُ فيها بالدعايةِ.

فقد أظهرتِ الدراساتُ والتقاريرُ المتعلِّقةُ بالإعلامِ السودانيِّ أثناءَ الحربِ أنَّ طرفَي النزاعِ استخدما وسائلَ التواصلِ الاجتماعيِّ والإعلامَ التقليديَّ في نشرِ الدعايةِ والمعلوماتِ المضلِّلةِ وخطابِ الكراهيةِ، وفي محاولةِ فرضِ الروايةِ الخاصَّةِ بكلِّ طرفٍ على الجمهورِ. كما استُخدمتْ حساباتٌ كثيرةٌ لمراقبةِ المحتوى غيرِ المرغوبِ فيهِ، وظهرتْ حتَّى موادُّ مزيَّفةٌ مولَّدةٌ بالذكاءِ الاصطناعيِّ في سياقِ الحربِ. (European Union Agency for Asylum)

وهكذا تنتقلُ الحربُ من ميدانِ القتالِ إلى ميدانٍ آخرَ:

من السيطرةِ على الأرضِ إلى محاولةِ السيطرةِ على معناها.

فالطرفُ الذي يسيطرُ على مدينةٍ لا يريدُ فقط أن يسيطرَ على شوارعِها ومؤسساتِها؛ يريدُ أيضًا أن يقولَ ماذا حدثَ فيها، ومن كان الضحيةَ، ومن كان المعتديَ، ومن دخلَها منتصرًا، ومن خرجَ منها مهزومًا.

وهنا تصبحُ الصورةُ والفيديو والخبرُ والمنشورُ والشائعةُ أدواتٍ في معركةٍ لا تقلُّ أهميةً عن المعركةِ العسكريةِ.

إنَّها معركةٌ من يملكُ روايةَ الحربِ.

والأخطرُ أنَّ هذه الروايةَ لا تعملُ فقط على تفسيرِ الحاضرِ، وإنَّما تبدأُ تدريجيًّا في إعادةِ تفسيرِ الماضي.

الذاكرةُ ليست مستودعًا ساكنًا

ربَّما نحتاجُ هنا إلى التخلُّصِ من تصوُّرٍ بسيطٍ للذاكرةِ باعتبارِها صندوقًا نضعُ فيهِ الأحداثَ ثم نعودُ إليهِ متى شئنا.

إنَّ الذاكرةَ عمليةٌ اجتماعيةٌ. إنَّها تُنتَجُ باستمرارٍ، وتُستعادُ وتُنسى وتُعادُ صياغتُها. الصحافةُ جزءٌ من هذه العمليةِ؛ لأنَّها لا تحفظُ الحدثَ فقط، وإنَّما تمنحُهُ لغةً وصورةً وترتيبًا وتسلسلًا وأسماءً.

ولهذا فإنَّ فقدانَ الصحفِ القديمةِ، والتسجيلاتِ الإذاعيةِ، وموادِّ التلفزيونِ، وصورِ الصحفيينَ، ودفاترهم، ومراسلاتِهم، ليس مجرَّدَ فقدانٍ لموادَّ تاريخيةٍ.

إنَّهُ فقدانٌ للبنيةِ التي كان يمكنُ من خلالها إعادةُ بناءِ الحدثِ.

وهذا بالضبطِ ما تكشفُهُ شهاداتُ الصحفياتِ السودانياتِ اللواتي فقدنَ أرشيفاتِهنَّ.

تقولُ حواءُ رحمةُ إنَّ ما فقدَهُ العاملونَ في الإعلامِ «لا يُقدَّرُ بثمنٍ»، وتتحدَّثُ عن الصحفِ النادرةِ وأرشيفاتِ مراكزِ الفكرِ والموادِّ التي يصعبُ استعادتُها، وعن ملفاتٍ تتَّصلُ بالفسادِ والانتهاكاتِ وفضِّ الاعتصامِ. وتقولُ، في عبارةٍ شديدةِ الدلالةِ: «أشعرُ وكأنَّني فقدتُ جزءًا منِّي.» (Sudan Media Forum)

فالصحفيُّ الذي يفقدُ أرشيفَهُ يفقدُ جزءًا من سيرتِه، لكنَّ المجتمعَ يفقدُ معه شيئًا أكبرَ: ذاكرةً عن نفسِه.

أرشيفُ الثورةِ بوصفِه ذاكرةً سياسيةً

وهنا نصلُ إلى ثورةِ ديسمبرَ.

لم تكن ثورةُ ديسمبرَ 2018 مجرَّدَ سلسلةٍ من المظاهراتِ التي انتهتْ بسقوطِ عمرَ البشيرِ في أبريلَ 2019. لقد كانت، من بينِ أشياءَ أخرى، عمليةً ضخمةً لإنتاجِ الذاكرةِ السياسيةِ السودانيةِ.

كان السودانيونَ يصوِّرونَ أنفسَهم بأنفسِهم.

الهتافاتُ، الجداريات، اللافتاتُ، الأغاني، الشعاراتُ، الفيديوهاتُ، البثُّ المباشرُ، الصورُ، شهاداتُ المعتصمينَ، كتاباتُ النساءِ والشباب، وملايينُ المنشوراتِ على وسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ؛ كلُّ ذلك صنعَ أرشيفًا موازيًا للروايةِ الرسميةِ.

وهذا مهمٌّ؛ لأنَّ النظامَ السابقَ كان قد امتلكَ،

طوالَ عقودٍ، قدرةً واسعةً على إنتاجِ الروايةِ الرسميةِ للأحداثِ.

وقد بيَّنتْ دراسةٌ عن ثورةِ ديسمبرَ أنَّ الإعلامَ الذي كان خاضعًا للدولةِ حاولَ في بداياتِ الثورةِ تأطيرَ الاحتجاجاتِ باعتبارِها أعمالَ شغبٍ يقومُ بها «مخرِّبونَ» و«لصوصٌ» و«عملاءُ أجانبُ»، بينما ظهرتْ وسائلُ إعلامٍ بديلةٌ لمواجهةِ هذا التأطيرِ وتوثيقِ النضالِ الاجتماعيِّ وتخليدِه. (Taylor & Francis Online)

إذن، كانت ديسمبرُ أيضًا معركةً على الذاكرةِ.

كان السؤالُ: من يملكُ حقَّ تعريفِ ما حدثَ؟

هل كانتِ الثورةُ «شغبًا»؟

أم كانتْ ثورةً؟

هل الذينَ خرجوا إلى الشوارعِ «مخرِّبونَ»؟

أم مواطنونَ أعادوا اكتشافَ قدرتِهم على الفعلِ السياسيِّ؟

هل كانتِ الصورةُ التي تنتجُها الدولةُ هي الحقيقةَ؟

أم أنَّ ملايينَ الصورِ والشهاداتِ التي أنتجَها الناسُ بأنفسِهم تستطيعُ أن تبنيَ روايةً أخرى؟

لقد كانتِ الثورةُ، بهذا المعنى، ثورةً في إنتاجِ الذاكرةِ بقدرِ ما كانتْ ثورةً في الشارعِ.

ثم جاءتِ الحربُ:

هنا تحديدًا تبدأُ المسألةُ التي تستحقُّ أن نضعَها في قلبِ بحثِنا.

ماذا يحدثُ لذاكرةِ ثورةِ ديسمبرَ عندما تندلعُ حربٌ بهذا الحجمِ بعدَ أربعِ سنواتٍ فقط من سقوطِ النظامِ؟

لا ينبغي أن نقولَ، من دونِ أدلَّةٍ مباشرةٍ، إنَّ الحربَ اندلعتْ لكي تمحوَ ذاكرةَ ديسمبرَ. فهذا ادِّعاءٌ سببيٌّ يحتاجُ إلى إثباتٍ.

لكن يمكننا أن نقولَ شيئًا أكثرَ دقَّةً وأقوى بحثيًّا:

لقد أنتجتِ الحربُ شروطًا هائلةً لإعادةِ ترتيبِ الذاكرةِ التي صنعتْها ديسمبرُ.

فالحَدثُ الذي كانَ يملأُ المجالَ العامَّ قبلَ الحربِ لم يعد قادرًا على منافسةِ صورِ الموتِ والنزوحِ والاغتصابِ والجوعِ والدمارِ.

أصبحَ السودانيُّ الذي كانَ يتذكَّرُ شارعَ الستينِ، والاعتصامَ، والهتافاتِ، والجداريات، وشعاراتِ الحريةِ والسلامِ والعدالةِ، يستيقظُ بعدَ الحربِ على صورِ مدينةٍ مدمَّرةٍ، وقريةٍ محروقةٍ، وأسرةٍ نازحةٍ، وجنديٍّ يحملُ سلاحًا، وطابورٍ طويلٍ من الفارِّينَ.

وهكذا لا تحتاجُ الذاكرةُ القديمةُ إلى أن تُمحى كي تتراجعَ.

يكفي أن تُغمرَ.

هذه ربَّما هي إحدى أخطرِ صورِ تخريبِ الذاكرةِ.

أن يصبحَ الماضي موجودًا، لكنَّهُ غيرُ قادرٍ على منافسةِ الحاضرِ في احتلالِ الوعي.

فمن «الثورةِ» إلى الحربِ يمكنُ ملاحظةُ هذا التحوُّلِ في الطريقةِ التي أصبحَ بها السودانُ يُسوَّقُ خارجيًّا.

إنَّ ثورةَ ديسمبرَ التي جذبتْ اهتمامَ العالمِ بوصفِها تجربةً سلميةً لافتةً، بدأتْ تتحوَّلُ تدريجيًّا في التغطيةِ الدوليةِ إلى مقدِّمةٍ لحربٍ منسيَّةٍ. وقد وصفتْ تقاريرُ صحفيةٌ وأعمالٌ وثائقيةٌ حديثةٌ هذه المفارقةَ صراحةً، بما في ذلك فيلمُ «Sudan، Remember Us» الذي حاولَ استعادةَ قصةِ الثورةِ في الوقتِ الذي أصبحتْ فيهِ الحربُ تطغى عليها. (AP News)

وهذه النقلةُ في التسميةِ ليستْ مسألةً لغويةً بسيطةً.

حينَ يصبحُ السودانُ في الوعي العالميِّ «بلدَ الحربِ»، تتراجعُ صورةُ السودانِ الذي صنعَ الثورةَ.

وحينَ يصبحُ السودانيُّ في الإعلامِ الدوليِّ «نازحًا» أو «لاجئًا» أو «ضحيةَ حربٍ»، تتراجعُ صورةُ المواطنِ الذي خرجَ إلى الشارعِ مطالبًا بتغييرِ الدولةِ.

وهنا يحدثُ شيءٌ بالغُ الخطورةِ:

إنَّ الثورةَ تتحوَّلُ من مستقبلٍ محتملٍ إلى ماضٍ بعيدٍ.

فالحربُ تعيدُ تعريفَ البطولةِ أيضًا

قبلَ الحربِ، كانتْ إحدى الصورِ الأكثرِ قوَّةً في الذاكرةِ السودانيةِ هي صورةُ المواطنِ الأعزلِ الذي يواجهُ السلطةَ.

أمَّا في الحربِ، فتتغيَّرُ منظومةُ الرموزِ.

يصبحُ السلاحُ في مركزِ الصورةِ.

الجنديُّ يصبحُ بطلًا.

المعركةُ تصبحُ معيارَ الوطنيةِ.

الانتصارُ العسكريُّ يصبحُ معيارَ الشرعيةِ.

والخوفُ من انهيارِ الدولةِ يصبحُ لغةً جامعةً.

وهنا تأتي أهميةُ الدراسةِ الحديثةِ التي أعدَّتْها ويلو بيريدج حولَ الإعلامِ العسكريِّ والذاكرةِ والشرعيةِ في حربِ السودانِ. فهي ترى أنَّ القواتِ المسلَّحةَ استخدمتِ الإعلامَ العربيَّ لإعادةِ تقديمِ نفسِها باعتبارِها المؤسسةَ الوطنيةَ الشرعيةَ الوحيدةَ، مستندةً إلى انتقاءِ أجزاءٍ من الذاكرةِ التاريخيةِ واستعارةِ خطابٍ من قاموسِ الثورةِ، وإلى الحنينِ والوطنيةِ والصمتِ الانتقائيِّ. وتخلصُ الدراسةُ إلى أنَّ إعادةَ تقديمِ الجيشِ لا

تتمُّ بقطعِ الصلةِ بالماضي، بل بانتقائِه وإعادةِ تنظيمِه. (PeaceRep)

وهنا نصلُ إلى نقطةٍ شديدةِ الأهميةِ بالنسبةِ إلى مفهومِ التوحُّشِ الإعلاميِّ:

التوحُّشُ ليس فقط أن تقولَ الدعايةُ شيئًا كاذبًا.

أحيانًا يكونُ التوحُّشُ في ما تختارُ ألَّا تقولَهُ.

وفي من تمنحُهُ حقَّ الظهورِ في التاريخِ.

وفي من تحذفُهُ من الصورةِ.

وفي أيِّ ماضٍ تستدعيهِ لتفسيرِ الحاضرِ، وأيِّ ماضٍ تدفنُهُ في الصمتِ.

انتقاءُ الذاكرةِ

حينَ تُستدعى الوطنيةُ القديمةُ لخدمةِ الحربِ، يمكنُ أن تتحوَّلَ الذاكرةُ إلى سلاحٍ.

تُستدعى الدولةُ، لكن لا تُستدعى دائمًا تجربةُ الدولةِ نفسُها.

تُستدعى الوطنيةُ، لكن يمكنُ أن تُستبعدَ منها الديمقراطيةُ.

يُستدعى الجيشُ باعتبارِه مؤسسةً وطنيةً، لكن يمكنُ أن تُدفعَ إلى الخلفِ ذاكرةُ مقاومةِ العسكريينَ للحكمِ المدنيِّ أو مقاومةِ المدنيينَ للانقلاباتِ.

ويُستدعى تاريخُ السودانِ، لكن من الممكنِ أن يُنتقى منه ما يخدمُ روايةً معيَّنةً بينما تختفي أجزاءٌ أخرى.

هذه ليستْ صناعةَ تاريخٍ جديدٍ بالمعنى التقليديِّ.

إنَّها إعادةُ ترتيبٍ للتاريخِ الموجودِ.

لأنَّها تجعلُ الذاكرةَ نفسَها جزءًا من عمليةِ بناءِ الشرعيةِ العسكريةِ. (PeaceRep)

لقد انحدرتْ بنا الحربُ من تدميرِ الأرشيفِ إلى تدميرِ إمكانيةِ الشهادةِ. هنا تأخذُنا شهاداتُ الصحفياتِ إلى مستوىً أكثرَ عمقًا.

فأميرةُ محجوبٍ تتحدَّثُ عن أرشيفٍ جمعَهُ مركزُ العلقِ خلالَ الفترةِ 2003–2022، وعن آلافِ القصاصاتِ الصحفيةِ التي جرى تحويلُها من الورقِ إلى الشكلِ الإلكترونيِّ، وعن مجلَّداتٍ نادرةٍ لموادَّ صحفيةٍ، وعن أوراقٍ تغطِّي نشاطَ المركزِ منذ تأسيسِه حتى 2023، ثمَّ فقدانِ كلِّ ذلك بسببِ نهبِ المقرِّ. (Sudan Media Forum)

إنَّنا أمامَ شيءٍ يتجاوزُ «أرشيفَ صحيفةٍ».

إنَّهُ أرشيفٌ لمرحلةٍ كاملةٍ من تاريخِ السودانِ.

والأكثرُ إثارةً للقلقِ أنَّ جزءًا من هذه الموادِّ يتعلَّقُ بالسنواتِ التي قادتْ إلى الثورةِ نفسِها.

أي أنَّ الحربَ لا تدمرُ فقط ذاكرةَ الحرب.
إنَّها يمكنُ أن تدمرَ ذاكرةَ ما قبلَ الحربِ التي تساعدُنا على فهمِ لماذا حدثتِ الحربُ أصلًا.
وهنا يصبحُ تخريبُ الذاكرةِ دائريًا:
نُفقدُ وثائقَ الماضي، ثم ننتجُ حاضرًا إعلاميًا مشبعًا بالدعايةِ، ثم نأتي بعدَ سنواتٍ لنحاولَ فهمَ الماضي من خلالِ الموادِّ التي بقيتْ لنا.
لكنْ من يضمنُ أنَّ ما بقي هو ما كان الأكثرَ أهميةً؟
حينَ يفقدُ الصحفيُّ أرشيفَهُ يفقدُ المجتمعُ شاهدَهُ
تقولُ سميةُ المطبعجي إنَّ فقدانَ الصحفيِّ لأرشيفِهِ ليس خسارةً شخصيةً فقط، بل خسارةٌ للمجتمعِ كلِّه، لأنَّ ذلك الأرشيفَ يحتوي على الأحداثِ السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، وعلى رؤى قطاعاتٍ مختلفةٍ من المجتمعِ في ظروفٍ تاريخيةٍ متعدِّدةٍ. وتشبهُ فقدانَها لهذا الأرشيفِ بفقدانِ طفلٍ كانت ترعاهُ وتنمِّيهِ بين يديها. (Sudan Media Forum)
هذه الشهادةُ تستحقُّ أن نتوقَّفَ عندَها.
فالصحفيُّ لا يملكُ أرشيفَهُ بالمعنى الشخصيِّ الكاملِ.
الأرشيفُ الصحفيُّ ملكٌ للمجتمعِ أيضًا.
لأنَّهُ يحتوي على أصواتٍ لم تعدْ موجودةً.
وعلى أحداثٍ لا يمكنُ إعادةُ تصويرِها.
وعلى تفاصيلَ صغيرةٍ قد تبدو بلا أهميةٍ لحظةَ وقوعِها، ثم تصبحُ بعدَ عشرينَ عامًا مفتاحًا لفهمِ حدثٍ كبيرٍ.
ولذلك فإنَّ حرقَ الأرشيفِ أو نهبَهُ ليس جريمةً ثقافيةً فحسبُ.
إنَّهُ اعتداءٌ على حقِّ الأجيالِ القادمةِ في المعرفةِ.
الحربُ لا تمحو الذاكرةَ فقط؛ إنَّها تنتجُ ذاكرةً بديلةً
وهذه، في رأيي، هي النقطةُ التي ينبغي أن نصلَ إليها.
إذا قلنا فقط إنَّ الحربَ دمَّرتِ الأرشيفَ فنحن نصفُ جانبًا من المشكلةِ.
أمَّا إذا قلنا إنَّ الحربَ دمَّرتْ بعضَ شروطِ الذاكرةِ، وفي الوقتِ نفسِه أطلقتْ ماكينةً ضخمةً لإنتاجِ ذاكرةٍ بديلةٍ، فإنَّنا نقتربُ من جوهرِ التوحُّشِ الإعلاميِّ.
فالطرفانِ المتحاربانِ لا يكتفيانِ بإخفاءِ المعلوماتِ.
إنَّهما يعملانِ على إنتاجِ روايةٍ.
وقد خلصتْ دراسةٌ حديثةٌ عن الدعايةِ الإلكترونيةِ أثناءَ الحربِ إلى أنَّ معركةَ الدعايةِ بينَ الجيشِ والدعمِ السريعِ في الإعلامِ التقليديِّ ووسائلِ التواصلِ تجعلُ التمييزَ بينَ الحقيقيِّ والزائفِ والمُتلاعَبِ بهِ أكثرَ صعوبةً، وأنَّ نقصَ الصحافةِ الميدانيةِ يتيحُ للمعلوماتِ الكاذبةِ والمضلِّلةِ الانتشارَ بسهولةٍ أكبرَ. كما رأتِ الدراسةُ أنَّ حملاتِ الدعايةِ أثَّرتْ في المجتمعِ والمشهدِ السياسيِّ، وأضعفتِ الوحدةَ الوطنيةَ وأعاقتْ جهودَ السلامِ وساهمتْ في إطالةِ الحربِ. (Ifri)
وهنا يتَّضحُ معنى «التوحُّشِ» بصورةٍ مختلفةٍ .
التوحُّشُ الإعلاميُّ لا يقتلُ الحقيقةَ فقط.
إنَّهُ يقتلُ قدرةَ المجتمعِ على الاتِّفاقِ على ما حدثَ.
وحينَ يفقدُ المجتمعُ هذه القدرةَ، يصبحُ كلُّ شيءٍ قابلًا لإعادةِ التأويلِ.
من ذاكرةِ ديسمبرَ إلى ذاكرةِ الحربِ
لهذا فإنَّ السؤالَ الذي ينبغي طرحُهُ ليس فقط:
ماذا حدثَ لثورةِ ديسمبرَ بعدَ اندلاعِ الحربِ؟
بل:
ماذا حدثَ لذاكرةِ ديسمبرَ؟
كانت ديسمبرُ تقولُ إنَّ السودانيينَ يستطيعونَ، عبرَ الفعلِ الجماعيِّ السلميِّ، أن يعيدوا تعريفَ علاقتِهم بالدولةِ.
أمَّا الحربُ فتدفعُ يوميًا بصورةٍ أخرى: لا أمانَ من دونِ قوَّةٍ، ولا دولةَ من دونِ سلاحٍ، ولا حمايةَ من دونِ جيشٍ أو مليشيا، ولا مستقبلَ إلَّا بالانتصارِ في الحربِ.
وبينَ هاتينِ الصورتينِ يقعُ صراعٌ هائلٌ على الذاكرةِ.
صورةُ المواطنِ.
وصورةُ المقاتلِ.
صورةُ الشارعِ.
وصورةُ الثكنةِ.
صورةُ الهتافِ.
وصورةُ السلاحِ.
صورةُ المستقبلِ.
وصورةُ البقاءِ.
ولا يعني ذلك أنَّ ذاكرةَ الحربِ زائفةٌ أو أنَّ معاناةَ السودانيينَ ينبغي أن تُختزَلَ في مشروعٍ سياسيٍّ سابقٍ. على العكسِ؛ فالحربُ أنتجتْ ذاكرةً حقيقيةً وقاسيةً لا يمكنُ إنكارُها.
لكنَّ المشكلةَ تبدأُ عندما تبتلعُ ذاكرةُ الحربِ كلَّ ما عداها.
عندما يصبحُ ما حدثَ بعدَ 15 أبريلَ 2023 هو العدسةَ الوحيدةَ التي ننظرُ من خلالِها إلى السودانِ، فإنَّ السنواتِ التي سبقَتْهُ تبدأُ في الظهورِ كأنَّها هامشٌ.

وهنا يمكنُ أن تتحوَّلَ الحربُ، من دونِ أن يكونَ ذلك بالضرورةِ نتيجةَ خطةٍ واحدةٍ متعمَّدةٍ، إلى آلةٍ لإعادةِ ترتيبِ الذاكرةِ الوطنيةِ.

ما الذي تخشاهُ الذاكرةُ؟

إنَّ أكثرَ ما تخشاهُ الذاكرةُ ليس النسيانَ الكاملَ.

فالنسيانُ الكاملُ يمكنُ اكتشافُهُ.

أمَّا الخطرُ الحقيقيُّ فهو أن نتذكَّرَ بطريقةٍ جديدةٍ.

أن نتذكَّرَ الحدثَ، لكن ننسى سياقَهُ.

أن نتذكَّرَ سقوطَ البشيرِ، لكن ننسى لماذا خرجَ الناسُ ضدَّهُ.

أن نتذكَّرَ الاعتصامَ، لكن ننسى اللغةَ السياسيةَ والاجتماعيةَ التي وُلِدَتْ داخلَهُ.

أن نتذكَّرَ فضَّ الاعتصامِ، لكن نفقدَ الموادَّ والشهاداتِ التي تساعدُنا على فهمِه.

أن نتذكَّرَ الحربَ، لكن ننسى أنَّ الحربَ لم تبدأْ في فراغٍ.

وأن نتذكَّرَ الانقسامَ العسكريَّ، لكن ننسى السنواتِ التي سبقتِ الانقسامَ، والاحتجاجاتِ، والتفاوضَ، والانقلابَ، والصراعَ على الدولةِ، وكلَّ ما جعلَ 15 أبريلَ ممكنًا.

وهنا يصبحُ الأرشيفُ أكثرَ من ذاكرةٍ للماضي.

إنَّهُ حاجزٌ ضدَّ إعادةِ اختراعِ الماضي.

ولذلك فإنَّ إنقاذَ الأرشيفِ جزءٌ من مقاومةِ التوحُّشِ.

في مقابلِ هذا التخريبِ، تظهرُ أهميةُ المبادراتِ التي تعملُ على إنقاذِ الذاكرةِ السودانيةِ، مثل «الأرشيفِ السودانيِّ»، الذي يعرِّفُ مهمتَهُ بحفظِ وتحليلِ وتخليدِ توثيقِ انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ والصراعِ وأعمالِ المقاومةِ، من خلالِ أرشفةِ الموادِّ المرئيةِ وتنظيمِها، وإتاحتِها للإعلامِ وعملياتِ المساءلةِ والعدالةِ الانتقاليةِ. ويشيرُ الموقعُ حاليًا إلى أكثرَ من 313 ألفِ سجلٍّ جرى حفظُها من 2،264 مصدرًا. (Sudan Archive)

وهذه المبادراتُ تقولُ شيئًا مهمًّا:

الذاكرةُ يمكنُ أن تصبحَ شكلًا من أشكالِ المقاومةِ.

إذا كانَ التوحُّشُ الإعلاميُّ يحاولُ أن يجعلَ الحقيقةَ ضحيةً للحربِ، فإنَّ الأرشفةَ تحاولُ أن تمنعَ قتلَها مرَّتينِ.

مرَّةً حينَ وقعَ الحدثُ.

ومرَّةً حينَ يُعادُ نسيانُهُ أو تحريفُهُ.

من 1924 إلى ديسمبرَ

وهنا نعودُ إلى السؤالِ الذي بدأنا منه في بحثِنا حولَ 1924.

في 1924 كانتْ هناك هزيمةٌ في الميدانِ، ثم جرتْ لاحقًا عمليةٌ طويلةٌ لإعادةِ تفسيرِ معنى الهزيمةِ.

وفي ديسمبرَ حدثَ شيءٌ مختلفٌ: ظهرتْ ثورةٌ نجحتْ في إسقاطِ النظامِ، لكنَّها لم تستطعْ أن تُنجزَ التحوُّلَ السياسيَّ الذي وعدتْ بهِ. ثم جاءتِ الحربُ لتقطعَ مسارَها وتعيدَ ترتيبَ المجالِ السياسيِّ والإعلاميِّ والرمزيِّ كلِّه.

وبذلك تصبحُ لدينا مفارقةٌ تاريخيةٌ تستحقُّ التأمُّلَ:

في 1924 هُزِمَتِ الثورةُ ثم أُعيدتْ كتابةُ معناها .

وفي ديسمبرَ انتصرتِ الثورةُ على النظامِ، ثم جاءتِ الحربُ لتعيدَ كتابةَ معناها.

وفي الحالتينِ لا يكونُ السؤالُ فقط:

من انتصرَ؟

بل:

من كتبَ روايةَ ما حدثَ بعدَ الانتصارِ أو الهزيمةِ؟

وهذا هو المكانُ الذي يصبحُ فيهِ الإعلامُ جزءًا من التاريخِ نفسِه، وليس مجرَّدَ ناقلٍ لهُ.

فالإعلامُ لا يعيشُ بعدَ الحدثِ فقط.

إنَّهُ يشاركُ في تحديدِ ما إذا كانَ الحدثُ سيبقى ثورةً، أم يتحوَّلُ إلى ذكرى؛ وما إذا كانَ الضحيةُ سيبقى ضحيةً، أم يصبحُ مجرَّدَ رقمٍ؛ وما إذا كانَ المواطنُ الذي خرجَ إلى الشارعِ سيظلُّ حاضرًا في قصةِ السودانِ، أم سيبتلعُهُ الجنديُّ الذي ظهرَ بعدَ ذلكَ في الصورةِ؛ وما إذا كانتِ الحربُ ستُقرأُ باعتبارِها نتيجةً لمسارٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ طويلٍ، أم باعتبارِها حادثًا مفاجئًا بدأَ في 15 أبريلَ 2023.

وهنا، تحديدًا، يصبحُ التوحُّشُ الإعلاميُّ أخطرَ من مجرَّدِ الدعايةِ.

لأنَّهُ لا يحاولُ فقط أن يُخبرَ الناسَ بالكذبِ عن الحاضرِ.

إنَّهُ يحاولُ، أحيانًا، أن يجعلَهم يتذكَّرونَ الماضيَ بطريقةٍ تخدمُ الحاضرَ.

وهذا هو تخريبُ الذاكرةِ.

والحربُ، حينَ تدخلُ الإعلامَ بهذا العمقِ، لا تعودُ حربًا على المدنِ والأجسادِ وحدَها.

إنَّها تصبحُ حربًا على من يملكُ حقَّ أن يقولَ: ماذا حدثَ للسودانِ؟

ومن ثمَّ، ربَّما يكونُ السؤالُ الأهمُّ الذي ينبغي أن نختمَ بهِ هذا الفصلَ:

إذا كانَ من الممكنِ تدميرُ مدينةٍ في يومٍ، وتدميرُ أرشيفٍ في ساعةٍ، فكم من الزمنِ يحتاجُ المجتمعُ لكي يكتشفَ أنَّ جزءًا من ذاكرتِهِ قد دُمِّرَ معَ الحربِ؟

لغز السيادة المنقوصة..
الفرق بين «الحرية» و«التحرر»

أ. د. أبوبكر أحمد

ملخص

يرى الكاتب أن التفريق بين «الحرية» و«التحرر» ضروري لفهم مفهوم السيادة؛ فالحرية تتعلق بالشأن الداخلي وعلاقة المواطن بالدولة، بينما التحرر يعني الانفكاك من التبعية الخارجية، خصوصًا الاقتصادية والهيكلية. ويشير إلى أن الاستقلال السياسي لا يعني بالضرورة اكتمال السيادة إذا ظلت الدولة مرتبطة بمنظومات خارجية تحد من قرارها.

ويحدد أربعة أسس رئيسية للتبعية التي أرساها الاستعمار: احتكار المواد الخام، وإغلاق الأسواق أمام المنافسين، والهيمنة النقدية، واحتكار النقل والتأمين البحري. ويرى أن هذه المنظومة صممت لربط اقتصاد المستعمرات بالمركز، وأن آثارها قد تستمر حتى بعد خروج الجيوش الأجنبية ورفع الأعلام الوطنية.

يؤكد أن كثيرًا من دول الجنوب نالت استقلالها السياسي لكنها لم تحقق التحرر الكامل، إذ لا تزال تواجه أشكالًا من التبعية عبر النظام المالي الدولي وسلاسل الإمداد والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية. ويرى أن حركات التحرر الوطنية أدركت مبكرًا أن الاستقلال الحقيقي يتجاوز التخلص من الاستعمار المباشر إلى تفكيك البنية الاقتصادية التي خلفها.

يخلص الكاتب إلى أن التحرر الحقيقي لا يبدأ وينتهي بإعلان الاستقلال، بل يتطلب امتلاك الدولة قرارها الاقتصادي، وتحقيق أمنها الغذائي والتكنولوجي، وبناء قدراتها الإنتاجية، والتخلص من أنماط الهيمنة الخارجية. وبذلك تصبح السيادة ممارسة فعلية وليست مجرد واجهة سياسية للاستقلال.

يثير النقاش حول «ماهية السيادة الوطنية» العديد من التساؤلات الفكرية والإشكاليات الجوهرية في مجال العلاقات السياسة الدولية، وتتضح بعض من جوانب هذه الإشكاليات من التساؤلات الجوهرية في التفريق بين مفهومي «الحرية» (Freedom) و«التحرر» (Liberation). ورغم أن المفردتين قد تندمجان في اللسان العربي تحت مصطلح «الحرية»، إلا أن الفارق البنيوي بينهما شاسع؛ فالأولى «الحرية» شأن داخلي، بينما يمثل الثاني «التحرر» معركة انفكاك وجودية من التبعية للخارج. ويكشف الاختلاف الكبير بينهما عن عمق الأزمة التي تعيشها دول ما بعد الاستعمار.

ويكتسب التفكيك المفاهيمي بين «الحرية» و«التحرر» اليوم أهمية كبيرة ومتجددة، لا سيما في وقت تستعد فيه قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية لإحياء الذكرى الـ 250 لإعلان استقلالها عن التاج البريطاني (1776–2026). كما يفسر لنا هذا التفكيك بين المفهومين، أسباب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم 2 أبريل 2025 «يوم التحرر Liberation Day» الأمريكي، والذي يهدف إلى إكمال برنامج التحرر من التبعية الاقتصادية للمملكة المتحدة البريطانية، الذي بدأ عقب الاستقلال الأمريكي عنها منذ 250 عامًا وتوقف، وهو البرنامج العريض الموجود لدى التيار الخاص به «ميغا - MAGA» وهو اختصار لـ«Make America Great Again» أي جعل أمريكا دولة عظمى مرة أخرى، وعلى رأس أهدافه التحرر أو إكمال التحرر من تبعية المستعمر، معلنًا عن رسوم جمركية جديدة على الواردات الأمريكية، بهدف تعزيز الصناعة الأمريكية وحماية الأمن القومي.

من هنا يتضح أنه رغم مرور قرنين ونصف القرن على الاستقلال، لا يزال الجدل حول «اكتمال التحرر» من المستعمر الأول قائمًا، وأن هناك ظلالًا من التبعية الاقتصادية لا تزال قائمة؛ فالناس تاريخيًا في أمريكا استوعبوا الدرس مبكرًا حين رفعوا شعار: «التحرر، والعدالة، والسعي وراء السعادة» Liberty، Justice، and pursuit of happiness

وفي سياقات تاريخية معينة، يبرز التمييز بين الحريات السياسية الداخلية وبين الانفكاك الشامل من التبعية الاقتصادية والهيكلية للخارج. وتتجلى هذه الفكرة بوضوح في رمزية وضع تمثال التحرر «Statue of Liberty» إذ لم يتم نصبه في قلب الميادين العامة لمدينة نيويورك الأمريكية، بل تم وضعه على تخوم الساحل مواجهًا لمياه المحيط، وكانت الرسالة من اختيار موقع التمثال واضحة، رسالة رمزية موجهة إلى العالم الخارجي تؤكد الانفكاك عن هيمنة الإمبراطورية البريطانية وبداية عهد جديد من السيادة الخارجية، بينما تم ترك «الحرية» لتكون شأنًا وطنيًا داخليًا ينظمه العقد الاجتماعي بين المواطن وسلطته الحاكمة.

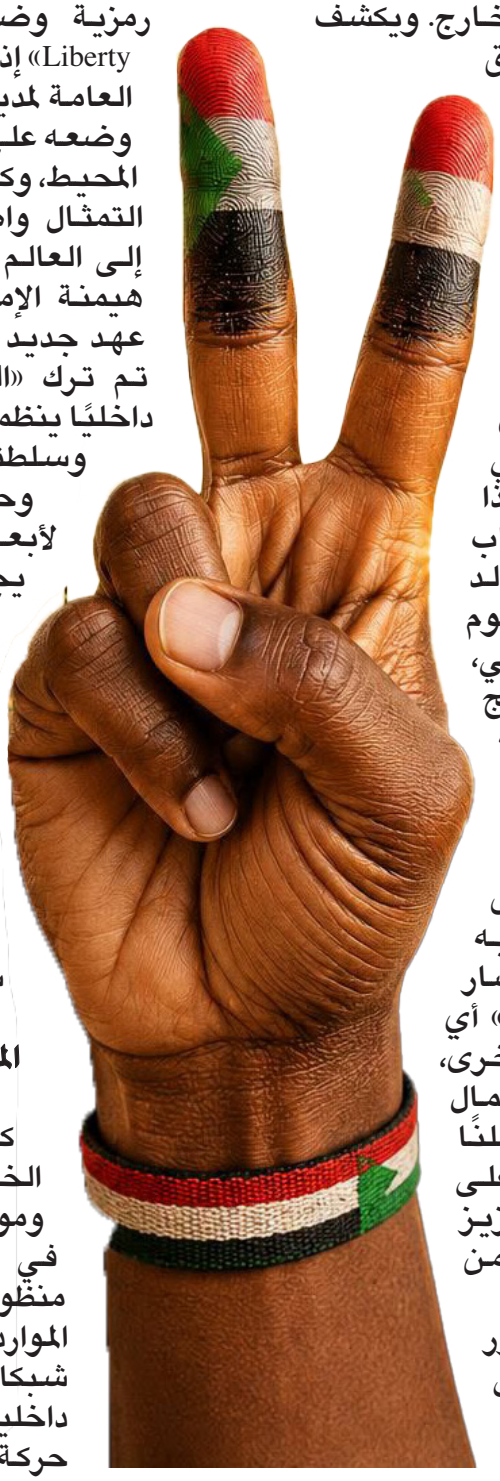

وحتى يكون لدينا فهم شامل لأبعاد معركة «التحرر» المستمرة، يجب العودة إلى البنية الهيكلية التي أسسها الاستعمار التقليدي لإخضاع الشعوب، حيث قسمت الإمبراطوريات الكبرى العالم بناءً على أربعة مبادئ اقتصادية وجيوسياسية رئيسية، تمثل في ذاتها القيود الهيكلية التي رغبت الشعوب في الانفكاك منها لتحقيق سيادتها:

المبدأ الأول: احتكار المواد الخام:

كان المستعمر يقوم بتجريد الدول الخاضعة له من ثرواتها الطبيعية ومواردها الخام ليقوم بتصنيعها في مصانعه المركزية، فارضًا منظومة «حماية» تمنع خروج هذه الموارد لأي دولة أخرى، مع قيامه بمد شبكات مواصلات وسكك حديدية داخلية مصممة خصيصًا لتسهيل حركة سحب هذه المواد نحو الموانئ

لخدمة مصالحه الحيوية.

المبدأ الثاني: الأسواق المغلقة:

تحولت المستعمرات بكثافتها السكانية إلى أسواق استهلاكية مغلقة أمام بضائع الدولة المستعمرة فقط، حيث قام المستعمر بفرض تشريعات وسن قوانين صارمة تحظر استيراد المنتجات من أي طرف ثان، مما خلق حالة من الارتباط القسري والتبعية التجارية المطلقة.

المبدأ الثالث: الهيمنة النقدية:

فرض المستعمر عملته الخاصة (كالجنيه الإسترليني أو الفرنك الفرنسي والجلدر الهولندي) كأداة وحيدة للتداول المالي داخل الأقاليم المستعمرة، مع ربطها بالغطاء الذهبي وسحب المعادن النفيسة نحو المركز، وحظر أي معاملة أو تحويل للعملات الأخرى، لضمان السيطرة الكاملة على السياسات النقدية والمالية للشعوب المحتلة.

المبدأ الرابع: احتكار النقل والتأمين البحري:

اشترطت القوانين الاستعمارية أن تتم عمليات الشحن البحري ذهابًا وإيابًا عبر أساطيل وسفن الدولة المستعمرة حصريًا، مع إلزامية إجراء التأمين البحري لدى المؤسسات المالية التابعة للمركز مثل هيئة « Lloyd›s» في لندن. وقد خلق هذا التقييد معضلة هيكلية امتدت لما بعد الاستقلال؛ حيث ظلت الشركات الوطنية الناشئة ملزمة بالرجوع إلى تلك المؤسسات الدولية لإعادة التأمين حتى بعد استقلالها.

إن هذه المبادئ الأربعة تلخص جوهر «التحرر» (Liberation)؛ فهو في عمقه وجوهره نموذج اقتصادي وهيكلي تصل نسبة أبعاده المالية والاقتصادية إلى تسعين بالمائة. وبالتالي، فإن خروج الجيوش الأجنبية المستعمرة من بلد ما لا يعني بالضرورة نيله السيادة الوطنية المطلقة، إذا ما ظلت البنية التحتية والمنظومة الاقتصادية والمالية تدور في فلك المستعمر القديم؛ وهنا يغدو الاستقلال في هذه الحالة مجرد واجهة سياسية منقوصة.

وعند إسقاط هذا التحليل على دول الجنوب، أو ما يعرف بـ«دول العالم الثالث» نجد أنه على الرغم من مرور عقود طويلة على خروج المستعمر ونيل استقلالها الرسمي، إلا أن التساؤل الملح يظل قائمًا: هل تحقق التحرر الفعلي لهذه الدول؟ أم أن الاستقلال كان شكليًا؟ الواقع يشير إلى أن العديد من هذه الدول لا تزال مكبلة بأغلال تبعية المستعمر، عبر تلك الركائز الأربع، من خلال الخضوع لشروط النقد الدولي، وتأثير سلاسل الإمداد، واحتكار التكنولوجيا والخدمات اللوجستية الكبرى.

لقد أدركت حركات المقاومة الوطنية قديمًا هذه التبعية، فأطلقت على جماعاتها وأحزابها أسماء مثل (حزب التحرير أو حركة التحرير الوطنية أو جبهة التحرير أو جيش التحرير) .. إلخ.. لإدراكها أن الهدف الأسمى هو الانفكاك والتخلص الكلي من منظومة التبعية الاقتصادية والهيكلية التي زرعها المستعمر في بلادهم. غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت في كثير من الأحيان محاولات مستمرة لـ«تغييب الوعي الجمعي»، واختزال المعركة في مفهوم «الاستقلال السياسي» الشكلي، وإيهام الشعوب بأن نيل «الحرية» الداخلية هو نهاية المطاف، بينما تظل قنوات التبعية الهيكلية للخارج قائمة ومستمرة تحت مسميات جديدة.

إن معركة التحرر الحقيقي لا تنتهي برفع الأعلام الوطنية، بل تبدأ من قدرة الدول على امتلاك قرارها الاقتصادي، وتحقيق أمنها الغذائي والتكنولوجي، والانفكاك التام من قوالب الهيمنة التي صاغها الاستعمار القديم لضمان بقائه خلف الستار.

حواء عثمان من معلمة إلى بائعة كنافة أسواق كمبالا..

رحلة أمل انتهت بالحوجة

ملخص

كانت حواء عثمان زكريا معلمة بالدرجة الثانية ووكيلة بمدرسة الأميرية في الخرطوم، قبل أن تدفعها الحرب إلى ترك منزلها وعملها والنزوح من جبل أولياء. تنقلت بين القطينة والقراصة وسنجة والدمازين والرنك، قبل أن تعبر إلى جوبا ثم تستقر لاجئة في كمبالا، بحثًا عن الأمان لها ولابنتها.

لم تنتهِ معاناة حواء بوصولها إلى أوغندا؛ فبعد أن فقدت وظيفتها وتوقف راتبها، وجدت نفسها أمام أعباء الإيجار والطعام واحتياجات الأسرة. وبالرغم من إصابتها بالسكري وصعوبة التجوال لساعات طويلة، قررت البحث عن مصدر دخل، فبدأت إعداد الكنافة وبيعها في أسواق كمبالا وبين تجمعات السودانيين.

تقول حواء إن دخل الكنافة يتفاوت بين يوم وآخر، لكنه يساعدها في تغطية مصاريفها ومصاريف ابنتها وأخواتها، وتفضّل العمل على انتظار المساعدة. وتختصر حالها بالقول: «نحن قروشنا واقعة في الأرض، أفضل الشلن الأنا بتجول بيهو»، فيما لا تزال عودتها إلى السودان مرتبطة بقدرتها على توفير تكاليف الرجوع واستقرار الأوضاع.

من معلمة تقف أمام الطلاب إلى امرأة تتجول في الأسواق حاملة جردل الكنافة، تغيرت حياة حواء بفعل الحرب، لكن رغبتها في الاعتماد على نفسها لم تتغير. وبين مشقة العمل وأعباء اللجوء، تمضي في يومها وهي تقول: «أمرق على باب الله في الرزق وراضية بقسمة ربنا والحمد لله»؛ إنها، كما تختصر رحلتها، «أكابس في الحياة».

«أنا أرجع كيف؟ ما عندي قروش رجوع، نحن أسرة وين القروش النرجع بيها؟»

كمبالا / سمر سليمان

لم تكن حواء عثمان زكريا تتخيل أن يأتي يوم تحمل فيه جردل الكنافة وتتجول بها في أسواق مدينة كمبالا (التاون) تبحث عن زبائن لتوفر ثمن الطعام والإيجار واحتياجات أسرتها.

كانت حياتها قبل الحرب مختلفة تمامًا.

حواء معلمة بالدرجة الثانية، عملت في التعليم لسنوات، وكانت تشغل منصب وكيلة في مدرسة الأميرية. كانت تقضي يومها بين الطلاب والمعلمين، تؤدي رسالتها في تعليم الأجيال، وتعود إلى منزلها وهي تعرف أن لديها وظيفة وراتبًا وحياة مستقرة رغم بساطة الظروف.

كانت تقيم في منطقة دار السلام مربع 6 بمحلية جبل أولياء جنوب الخرطوم، حيث كانت تعيش وسط أسرتها وابنتها.

لكن الحرب التي اندلعت في السودان في أبريل 2023 لم تترك لها مساحة لتكمل حياتها كما كانت.

تحولت منطقة جبل أولياء إلى منطقة عمليات، وأصبح صوت الرصاص والقصف جزءًا من الحياة اليومية. لم يعد المنزل مكانًا آمنًا، ولم تعد المدرسة التي تعمل فيها قادرة على أن تمنحها الشعور نفسه بالاستقرار.

كان عليها أن تختار بين البقاء والموت أو الرحيل بحثًا عن مكان أكثر أمانًا.

اختارت النزوح.

لكن النزوح بالنسبة للأستاذة حواء لم يكن رحلة واحدة.

كان سلسلة طويلة من الرحلات المتواصلة، كل محطة فيها تبدأ بالأمل في الأمان وتنتهي بالحاجة إلى الرحيل مرة أخرى.

خرجت من جبل أولياء وانتقلت إلى مناطق أخرى داخل السودان، من جبل أولياء إلى القطينة ثم القراصة وسنجة والدمازين، ثم وصلت إلى الرنك.

«مرات السوق كويس ومرات ترجع بتبور، لكن الشغل دا أفضل من إني أقعد من غير مصدر دخل.»

«هي بتعيني على مصاريفي أنا وأخواتي وبتي، أفضل من راتبي، وكل شلن بطلع بيهو بساعدني في احتياجاتنا.»

كل مرة كانت تحمل ما تستطيع حمله وتترك خلفها جزءًا من حياتها.

في كل منطقة كانت تحاول أن تجد مكانًا تستقر فيه.

لكنها كانت تواجه السؤال نفسه: هل المكان آمن؟ وهل يمكن البقاء فيه؟

ومع استمرار الحرب أصبح النزوح داخل السودان بلا نهاية.

تقول حواء إن الحرب كانت تدفعها من منطقة إلى أخرى، فكلما شعرت أن المكان الذي وصلت إليه أصبح خطرًا كانت تضطر إلى التفكير في الرحيل من جديد.

لم يكن لديها رفاهية الانتظار.

كانت أمًا ومسؤولة عن أسرة، وكانت تفكر في الطعام والماء والسكن، وفي كيفية حماية ابنتها وتأمين أبسط احتياجات الحياة.

ومع طول رحلة النزوح بدأت الحياة التي كانت تعرفها تتفكك شيئًا فشيئًا.

الوظيفة لم تعد موجودة.

البيت لم يعد موجودًا كما كان.

والاستقرار أصبح مجرد ذكرى.

حتى راتبها الذي كان يمثل مصدر دخل ثابتًا توقف.

تقول حواء إن راتبها أوقف لأنها لم تعد إلى السودان، لكنها لا تستطيع أن تفهم كيف يمكنها العودة وهي لا تملك حتى تكاليف الرجوع.

تسأل بحسرة:

(أنا أرجع كيف؟ ما عندي قروش رجوع).

ثم تضيف:

(نحن أسرة وين القروش النرجع بيها)؟

كانت أمامها معضلة قاسية: العودة تعني مواجهة واقع الحرب، والبقاء خارج السودان يحتاج إلى مصدر دخل لا تملكه.

ومع استمرار النزوح لم تعد الرحلة داخل السودان كافية.

كان عليها أن تغادر البلاد.

من الرنك عبرت إلى جوبا في جنوب السودان لتبدأ مرحلة أخرى من حياتها، مرحلة اللجوء خارج الوطن.

في جوبا لم تجد الاستقرار الذي كانت تبحث

«نحن قروشنا واقعة في الأرض، أفضل الشلن الأنا بتجول بيهو، لأنو مهما كان قليل بساعد في الأكل والإيجار والمصاريف.»

«لو رجعنا نرجع للمرتب التعبان، تمن تعبئة أنبوبة غاز فقط، يعني حتى المرتب ذاته ما بقى بقدر يغطي احتياجات الحياة.»

عنه، واستمرت رحلة البحث عن الأمان حتى وصلت إلى أوغندا.

هنا في كمبالا بدأت الأستاذة حواء حياة جديدة تمامًا.

لكن اللجوء لم يكن نهاية المعاناة.

كان بداية نوع آخر منها.

في السودان كانت تعاني من الحرب والنزوح والخوف من القصف والقتال، أما في كمبالا أو دولة يوغندا أصبحت المعركة مع تكاليف الحياة والإيجار والطعام والماء واحتياجات الأسرة.

تقول إن الحياة في كمبالا صعبة من دون عمل، وإن اللاجئ يحتاج إلى الحركة والعمل حتى يستطيع توفير أبسط احتياجاته.

لكن حواء لم تصل إلى أوغندا وهي بكامل صحتها وقدرتها على الحركة.

هي مصابة بالسكري، والتجوال والعمل لساعات طويلة ليس أمرًا سهلًا بالنسبة لها.

صعود السلالم، على سبيل المثال، يمثل تحديًا، وأحيانًا تضطر إلى الجلوس في مكان واحد عندما يتعبها السير قبل أن تستعيد قدرتها على مواصلة العمل.

ومع ذلك لم تسمح للمرض ولا ظروف اللجوء بأن يجعلاها تنتظر المساعدة فقط.

بحثت عن وسيلة تستطيع من خلالها إعالة نفسها وابنتها وأسرتها.

ومن هنا جاءت فكرة الكنافة.

بدأت المعلمة حواء في إعداد الكنافة وبيعها، وتحولت من معلمة ووكيلة مدرسة إلى بائعة متجولة في أسواق كمبالا، تتنقل بين الأماكن التي يوجد فيها السودانيون، تحمل معها ما أنتجته وتبحث عن زبون.

قد يراها البعض في السوق امرأة تبيع حلوى سودانية، لكن خلف هذه الصورة تختبئ قصة طويلة من الحرب والنزوح واللجوء.

كل خطوة تخطوها حواء في السوق تختصر سنوات من فقدان الاستقرار.

تقول إن المشروع ليس دائمًا مربحًا (لكن أفضل من راتب معلم في السودان).

(مرات السوق كويس ومرات ترجع بتبور).

لكن حتى الأيام التي تحقق فيها ربحًا بسيطًا تعني لها الكثير.

فالمال الذي تحصل عليه من بيع الكنافة يساعدها في توفير الطعام ودفع الإيجار وشراء احتياجات ابنتها ومساندة أخواتها.

تقول:

(هي بتعيني على مصاريفي أنا وأخواتي وبتي، أفضل من راتبي).

بالنسبة لحواء لم تعد قيمة المال تقاس بحجمه، وإنما بما يستطيع أن يوفره لها من احتياجات أساسية.

«الحرب خلتني أتنقل من منطقة لمنطقة، من جبل أولياء للقطينة والقراصة وسنجة والدمازين والرنك، وبعدها جوبا وكمبالا.»

«ما كنت عايزة أطلع من السودان، لكن كنت بفتش على مكان آمن أعيش فيهو أنا وبتي، والحرب ما خلت لينا خيار تاني.»

تقول:
(نحن قروشنا واقعة في الأرض، أفضل الشلن الأنا بتجول بيهو).
كل شلن تحصل عليه من تعبها له قيمة.
وكل قطعة كنافة تبيعها تعني أنها استطاعت أن تؤمن شيئًا من احتياجات اليوم.
ورغم صعوبة العمل فإنها تفضّل أن تعمل على أن تجلس بلا مصدر دخل.
فهي اعتادت طوال حياتها أن تكون امرأة عاملة.
كانت تقف أمام الطلاب وتعلمهم وتتحمل مسؤوليات المدرسة، واليوم تقف في الأسواق وتتحمل مشقة التجوال.
المهنة تغيرت، لكن فكرة الاعتماد على النفس لم تتغير.
تقول حواء إن الحرب أجبرتها على التجوال من منطقة إلى أخرى داخل السودان، ثم أجبرتها على عبور الحدود واللجوء إلى بلد آخر.
لم تكن تريد أن تغادر وطنها.
لكنها كانت تبحث عن مكان آمن تستطيع فيه أن تعيش هي وابنتها.
من جبل أولياء إلى القطينة، ومن القراصة إلى سنجة، ومن سنجة إلى الدمازين، ثم الرنك، فجوبا، وأخيرًا كمبالا.
هذه ليست مجرد أسماء على خريطة.
إنها محطات في حياة امرأة أخذتها الحرب بعيدًا عن بيتها ومدرستها وعملها.
في السودان كانت حواء نازحة.
وفي خارج السودان أصبحت لاجئة.
وفي الحالتين ظلت تحمل المسؤولية نفسها: كيف توفر الطعام والسكن وتواصل الحياة؟
اليوم لا تزال فكرة العودة إلى السودان حاضرة في ذهنها، لكنها تصطدم بالواقع.
راتبها متوقف، ولا تملك المال الذي يمكنها من العودة، كما أن مستقبلها الوظيفي غير واضح.
وتقول إن العودة إلى الوظيفة نفسها لن تعني بالضرورة العودة إلى الحياة التي كانت تعرفها قبل الحرب.
تقول:
(لو رجعنا نرجع للمرتب التعبان، تمن تعبئة أنبوبة غاز فقط).
وكأنها تقول إن الحرب لم تأخذ منها مكان العمل فقط، بل جعلت قيمة الدخل نفسه عاجزة عن مواجهة احتياجات الحياة.
ثم تقول بحزن:
(وجعنا بقى كتير).
لكن رغم كل ذلك لا تزال حواء متمسكة بالأمل.
لا تتحدث عن نفسها باعتبارها امرأة هزمتها الحرب، بل باعتبارها امرأة تحاول أن تبدأ من جديد من مشروع صغير في سوق بعيد عن وطنها.
تقول:
(أمرق على باب الله في الرزق وراضية بقسمة ربنا والحمد لله).
هذه الجملة تلخص شيئًا كبيرًا في حكايتها.
فحواء التي كانت تعلم الأطفال في السودان أصبحت اليوم تتجول في أسواق كمبالا بالكنافة.
لم تختر هذه الحياة ولم تكن تحلم بها.
لكن الحرب جعلتها تبحث عن الأمان وتبدأ حياة اللجوء من الصفر.
من الفصل الدراسي إلى السوق.
من دفتر التحضير إلى جردل الكنافة.
من وظيفة ثابتة إلى رزق يومي.
ومن وطنها السودان إلى حياة اللجوء في يوغندا.
ومع ذلك ما زالت حواء تمشي.
قد تتعب من السلالم والعمارات العالية، محل تواجد السودانيين، وقد تضطر إلى الجلوس قليلًا، وقد تمر عليها أيام يكون فيها السوق جيدًا، لكنها في اليوم التالي تحمل كنافتها وتخرج مرة أخرى.
فهي لا تبحث عن الثراء.
إنها تبحث فقط عن يوم يمر دون أن تحتاج فيه أن تمد يدها لأحد.
تبحث عن ثمن الإيجار.
عن طعام ابنتها.
عن دوائها.
وعن فرصة تمنحها القدرة على الاستمرار.
حواء عثمان زكريا.. معلمة سودانية كانت تعلم أجيالًا في وطنها، فأجبرتها الحرب على النزوح داخل السودان ثم اللجوء خارجه، لتبدأ في كمبالا حياة جديدة ببيع الكنافة، وهي تقول ببساطة: (أكابس في الحياة).

«أمرق على باب الله في الرزق وراضية بقسمة ربنا والحمد لله، المهم أقدر أعيش وأوفر احتياجاتي من تعبي.»

حوارٌ سوداني على حافة الأسئلة..
هل يفتح طريقاً للسلام أم يعيد إنتاج الأزمة؟

ملخص

انطلقت في الخرطوم مبادرة «الحوار السوداني السوداني» عبر مؤتمر صحفي عقدته لجنة تهيئة الحوار، التي تضم 19 شخصية برئاسة رئيس جامعة الأحفاد قاسم بدري. وتقول اللجنة إن هدفها تهيئة المناخ وبناء الثقة وجمع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، تمهيداً لحوار يسهم في وقف الحرب وتحقيق توافق وطني.

وأكدت اللجنة استقلاليتها ورفضها أي تأثير حكومي على مسارها، مطالبة بضمانات لانعقاد الحوار داخل السودان، بينها وقف الملاحقات القانونية ومنح المشاركين حصانة مؤقتة. كما نفت وجود أي اتصال بينها وبين حاملي السلاح، مشددة على الفصل بين المسارين السياسي والأمني.

ورأى القيادي بالتيار المستقل نور الدين صلاح الدين أن الدعوة للحوار خطوة إيجابية تستحق الدعم، لكنه أشار إلى وجود مخاوف وتحفظات لدى أطراف مختلفة، داعياً اللجنة إلى الاستماع إليها ووضع خارطة طريق واضحة. واعتبر أن فصل المسار السياسي عن الأمني يمكن أن يمهد لجيش موحد ويمنع فرض الأجندات العسكرية على العملية السياسية.

ورغم تأكيد اللجنة أنها مجرد جهة لتهيئة الحوار، أثارت المبادرة أسئلة حول تركيبتها وتمثيل الشباب والنساء، ومدى قدرتها على تجاوز إخفاقات محاولات الحوار السابقة. ويبقى التحدي الأساسي هو الانتقال من تغيير أسماء الطاولات إلى صناعة مسار يقود فعلاً إلى السلام، في بلد أنهكته الحرب ولم يعد يحتمل إعادة إنتاج الأزمة.

في قاعةٍ بدت وكأنها جاءت لتطرح الأسئلة أكثر مما جاءت لتضع الإجابات، عاد السودانيون إلى الجري في ماراثونٍ طالما مشوا فيه، دون أن يبلغوا حتى الآن شواطئ الاستقرار.

في قاعة النيل الملحقة بفندق سلام روتانا بالعاصمة الخرطوم، انطلق مسار جديد حمل عنوان «الحوار السوداني السوداني»، عبر مؤتمر صحفي عقدته لجنة أطلقت على نفسها اسم لجنة تهيئة الحوار، معلنةً بدء تحركها لتهيئة شروط حوار يجمع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، في مسعى تقول إنه يستهدف الإسهام في وقف الحرب وتمهيد الطريق أمام توافق وطني.

المبادرة التي تقودها لجنة سودانية مستقلة تضم 19 شخصية، يتقدمها رئيس جامعة الأحفاد قاسم بدري، بدأت من مفارقة لم تخفها منصة المؤتمر؛ إذ خاطب رئيس اللجنة الحضور عبر تقنية الفيديو من مقر إقامته خارج السودان.

بدأت الجلسة بترديد السلام الوطني السوداني، قبل أن تصدح القاعة بعبارة «هذه الأرض لنا». لكن العبارة التي يفترض أن تكون تأكيداً على الانتماء، بدت في سياق المشهد أقرب إلى سؤال مفتوح؛ فالأرض المحشوة بالبنادق، والمثقلة بالحرب، لم يعد فيها متسع كافٍ للحياة.

ومن بين جنبات القاعة، ظل سؤال آخر أكثر إلحاحاً يفرض نفسه: السلام الذي يُراد له أن يبدأ بالحوار، هل هو طريق حقيقي لإيقاف الحرب، أم يمكن أن يتحول الحوار نفسه إلى بوابة لشرعنتها؟

في بيانها، قالت لجنة تهيئة الحوار إن مبادرتها جاءت استجابةً لـ«الصوت والرغبة الشعبية الصادقة» في إنهاء الحرب، وتجنب إعادة إنتاج دورات العنف، وبناء مستقبل أكثر أمناً للأجيال القادمة.

وأكدت اللجنة أن مهمتها في المرحلة الحالية لا تتجاوز تهيئة المناخ، وبناء الثقة، وتيسير المشاورات الأولية مع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، داخل السودان وخارجه، بما يساعد على بلورة رؤية مشتركة حول شروط الحوار ومنهجه وضماناته.

لكن، وفي مواجهة ما ينتظر المبادرة من أسئلة وهواجس، انصرف المتحدثون إلى التأكيد على استقلالية اللجنة، مشددين على ضرورة إبعاد أي تأثير حكومي عن خطواتها ومساراتها.

وضمت منصة المؤتمر الصحفي كلاً من عبدالله آدم خاطر، عثمان ميرغني عبدالله، عثمان ميرغني الحسين، سليمان الأمين، الدكتور محمد جلال هاشم، أمين سعد، ونصر الدين شلقامي.

وطالبت اللجنة الدولة بتوفير ضمانات تسمح بانعقاد حوار داخلي داخل السودان، من بينها وقف الملاحقات القانونية ومنح المشاركين حصانة مؤقتة، بالتزامن مع إطلاق مبادرتها الوطنية الرامية إلى إنهاء الحرب عبر توافق سوداني.

وشددت على أن دورها في هذه المرحلة يتمثل في تهيئة المناخ وبناء الثقة وتيسير المشاورات الأولية مع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، وصولاً إلى رؤية مشتركة بشأن شروط الحوار ومنهجه وضماناته.

وفي محاولة لحسم واحد من أكثر الأسئلة إثارة للجدل، نفت اللجنة وجود أي اتصال بينها وبين من يحملون السلاح، مؤكدةً أن هناك فصلاً تاماً بين المسارين الأمني والسياسي.

وفي السياق، قال القيادي بالتيار المستقل، نور الدين صلاح الدين، في تصريح خاص لـ«أفق جديد»، إن الدعوة إلى الحوار من حيث المبدأ فكرة تستحق الدعم، مشيراً إلى أن السودانيين بحاجة إلى الجلوس معاً، وأن مبادرة مجموعة سودانية لمحاولة حل النزاع تمثل، في حد ذاتها، خطوة إيجابية.

وأضاف أن صدور الدعوة من سودانيين يؤكد قدرة السودانيين على إدارة حوارهم، ووضع أجندته والتحكم في مخرجاته، مشيراً إلى أن اللجنة الحالية هي لجنة لتهيئة الحوار وليست لجنة لإدارة الحوار، وهو ما اعتبره مسعى جيداً ونقطة إيجابية.

لكنه في الوقت ذاته أقر بوجود مخاوف وهواجس وتحفظات لدى أطراف مختلفة، قائلاً

«السودانيون بحاجة إلى الجلوس معاً، ومحاولة حل النزاع تمثل في حد ذاتها خطوة إيجابية.»

«كيف يمكن الوصول إلى نتائج مختلفة، إذا كنا نمضي في ذات المسار القديم؟»

إن على اللجنة أن تستمع إلى تلك الملاحظات، حتى تتمكن من رسم خارطة طريق واضحة لإدارة العملية السياسية.

وحول مسألة الفصل بين المسارين السياسي والأمني، رأى صلاح الدين أن الفصل بينهما أمر جيد، بحيث يجلس حاملو السلاح مع بعضهم البعض في مسار أمني، بينما تتحاور القوى السياسية والمدنية في مسارها، على أن تبقى القوة العسكرية بعيدة عن حلبة السياسة.

وقال إن ذلك من شأنه أن يمهد الطريق نحو جيش موحد، ويمنع أي قوة حاملة للسلاح من الاستقلال بنتائج الحوار أو فرض أجندتها عليه.

وفي قاعة «روتانا»، يقدم المجتمعون أنفسهم بوصفهم مجرد واسطة خير لجمع شتات السودانيين على كلمة سواء؛ يحددون، كما يقولون، مسارات السياسة ولا علاقة لهم بحملة السلاح من الجانبين. وفي الوقت ذاته يؤكدون أن لا سلطة للحكومة على رؤاهم أو قراراتهم.

وبذلك يحاول القائمون على المبادرة النأي بأنفسهم عن اتهام محتمل بأنهم يمضون في اتجاه شرعنة سلطة قائد الجيش أو تمهيد الطريق أمام بقائه رئيساً للجمهورية، مؤكدين أن لا علاقة لهم بما ستناقشه طاولة الحوار

«السودان، وهو يثقل بخسارات الحرب، لم يعد يحتمل حواراً يكتفي بتغيير أسماء الطاولات.»

«في بلدٍ أنهكته البنادق، لا يكفي أن يُفتح باب الحوار؛ المطلوب أن يكون خلفه طريق حقيقي إلى السلام.»

نفسها، وأن تلك القضايا تظل من اختصاص المشاركين فيه بعد اكتمال تشكيله وانطلاق جلساته.

غير أن الساعين إلى صناعة «التوافق السوداني» وجدوا أنفسهم، منذ اللحظة الأولى، في قلب اختلافٍ لم تصنعه طاولة الحوار وحدها.

فالتعليقات على الصور التي ظهرت خلف المنصة، وعلى الشخصيات التي اعتلتها، سرعان ما حملت أسئلة تتجاوز تفاصيل المبادرة إلى تركيبتها نفسها؛ سؤالٌ عن الشباب، وسؤالٌ عن النساء، وسؤالٌ عن الحضور الغائب للأجيال التي دفعت الثمن الأكبر للحرب.

وعاد إلى الواجهة سؤال قديم، لكنه لا يزال يتجدد كلما حاول السودانيون فتح بابٍ جديد للحوار:

كيف يمكن الوصول إلى نتائج مختلفة، إذا كنا نمضي في ذات المسار القديم؟

ربما لا يكون مؤتمر «تهيئة الحوار» أكثر من بداية طريق طويل، وربما يكون مجرد حلقة جديدة في سلسلة المحاولات السودانية التي لم تبلغ شاطئ السلام بعد. لكن المؤكد أن السودان، وهو يثقل بخسارات الحرب، لم يعد يحتمل حواراً يكتفي بتغيير أسماء الطاولات، بينما تبقى الأسئلة ذاتها، والوجوه ذاتها، والمسارات ذاتها.

ففي بلدٍ أنهكته البنادق، لا يكفي أن يُفتح باب الحوار؛ المطلوب أن يكون خلفه طريق حقيقي إلى السلام. في قاعةٍ بدت وكأنها جاءت لتطرح الأسئلة أكثر مما جاءت لتضع الإجابات، عاد السودانيون إلى الجري في ماراثونٍ طالما مشوا فيه، دون أن يبلغوا حتى الآن شَواطئ الاستقرار.

في قاعة النيل الملحقة بفندق سلام روتانا بالعاصمة الخرطوم، انطلق مسار جديد حمل عنوان «الحوار السوداني السوداني»، عبر مؤتمر صحفي عقدته لجنة أطلقت على نفسها اسم لجنة تهيئة الحوار، معلنةً بدء تحركها لتهيئة شروط حوار يجمع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، في مسعى تقول إنه يستهدف الإسهام في وقف الحرب وتمهيد الطريق أمام توافق وطني.

المبادرة التي تقودها لجنة سودانية مستقلة تضم 19 شخصية، يتقدمها رئيس جامعة الأحفاد قاسم بدري، بدأت من مفارقة لم تخفها منصة المؤتمر؛ إذ خاطب رئيس اللجنة الحضور عبر تقنية الفيديو من مقر إقامته خارج السودان.

بدأت الجلسة بترديد السلام الوطني السوداني، قبل أن تصدح القاعة بعبارة «هذه الأرض لنا». لكن العبارة التي يفترض أن تكون تأكيداً على الانتماء، بدت في سياق المشهد أقرب إلى سؤال مفتوح؛ فالأرض المحشوة بالبنادق، والمثقلة بالحرب، لم يعد فيها متسع كافٍ للحياة.

ومن بين جنبات القاعة، ظل سؤال آخر أكثر إلحاحاً يفرض نفسه: السلام الذي يُراد له أن يبدأ بالحوار، هل هو طريق حقيقي لإيقاف الحرب، أم يمكن أن يتحول الحوار نفسه إلى بوابة لشرعنتها؟

في بيانها، قالت لجنة تهيئة الحوار إن مبادرتها جاءت استجابةً لـ«الصوت والرغبة الشعبية الصادقة» في إنهاء الحرب، وتجنب إعادة إنتاج دورات العنف، وبناء مستقبل أكثر أمناً للأجيال القادمة.

وأكدت اللجنة أن مهمتها في المرحلة الحالية لا تتجاوز تهيئة المناخ، وبناء الثقة، وتيسير المشاورات الأولية مع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، داخل السودان وخارجه، بما يساعد على بلورة رؤية مشتركة حول شروط الحوار ومنهجه وضماناته.

لكن، وفي مواجهة ما ينتظر المبادرة من أسئلة وهواجس، انصرف المتحدثون إلى التأكيد على استقلالية اللجنة، مشددين على ضرورة إبعاد أي تأثير حكومي عن خطواتها ومساراتها.

وضمت منصة المؤتمر الصحفي كلاً من عبدالله آدم خاطر، عثمان ميرغني عبدالله، عثمان ميرغني الحسين، سليمان الأمين، الدكتور محمد جلال هاشم، أمين سعد، ونصر الدين شلقامي.

وطالبت اللجنة الدولة بتوفير ضمانات تسمح بانعقاد حوار داخلي داخل السودان، من

«الأرض المحشوة بالبنادق، والمثقلة بالحرب، لم يعد فيها متسع كافٍ للحياة.»

«ربما لا يكون مؤتمر تهيئة الحوار أكثر من بداية طريق طويل، وربما يكون مجرد حلقة جديدة في سلسلة المحاولات السودانية.»

بينها وقف الملاحقات القانونية ومنح المشاركين حصانة مؤقتة، بالتزامن مع إطلاق مبادرتها الوطنية الرامية إلى إنهاء الحرب عبر توافق سوداني.

وشددت على أن دورها في هذه المرحلة يتمثل في تهيئة المناخ وبناء الثقة وتيسير المشاورات الأولية مع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية، وصولاً إلى رؤية مشتركة بشأن شروط الحوار ومنهجه وضماناته.

وفي محاولة لحسم واحد من أكثر الأسئلة إثارة للجدل، نفت اللجنة وجود أي اتصال بينها وبين من يحملون السلاح، مؤكدةً أن هناك فصلاً تاماً بين المسارين الأمني والسياسي.

وفي السياق، قال القيادي بالتيار المستقل، نور الدين صلاح الدين، في تصريح خاص لـ«أفق جديد»، إن الدعوة إلى الحوار من حيث المبدأ فكرة تستحق الدعم، مشيراً إلى أن السودانيين بحاجة إلى الجلوس معاً، وأن مبادرة مجموعة سودانية لمحاولة حل النزاع تمثل، في حد ذاتها، خطوة إيجابية.

وأضاف أن صدور الدعوة من سودانيين يؤكد قدرة السودانيين على إدارة حوارهم، ووضع أجندته والتحكم في مخرجاته، مشيراً إلى أن اللجنة الحالية هي لجنة لتهيئة الحوار وليست لجنة لإدارة الحوار، وهو ما اعتبره مسعى جيداً ونقطة إيجابية.

لكنه في الوقت ذاته أقر بوجود مخاوف وهواجس وتحفظات لدى أطراف مختلفة، قائلاً إن على اللجنة أن تستمع إلى تلك الملاحظات، حتى تتمكن من رسم خارطة طريق واضحة لإدارة العملية السياسية.

وحول مسألة الفصل بين المسارين السياسي والأمني، رأى صلاح الدين أن الفصل بينهما أمر جيد، بحيث يجلس حاملو السلاح مع بعضهم البعض في مسار أمني، بينما تتحاور القوى السياسية والمدنية في مسارها، على أن تبقى القوة العسكرية بعيدة عن حلبة السياسة.

وقال إن ذلك من شأنه أن يمهد الطريق نحو جيش موحد، ويمنع أي قوة حاملة للسلاح من الاستقلال بنتائج الحوار أو فرض أجندتها عليه.

وفي قاعة «روتانا»، يقدم المجتمعون أنفسهم بوصفهم مجرد واسطة خير لجمع شتات السودانيين على كلمة سواء؛ يحددون، كما يقولون، مسارات السياسة ولا علاقة لهم بحملة السلاح من الجانبين. وفي الوقت ذاته يؤكدون أن لا سلطة للحكومة على رؤاهم أو قراراتهم.

وبذلك يحاول القائمون على المبادرة النأي بأنفسهم عن اتهام محتمل بأنهم يمضون في اتجاه شرعنة سلطة قائد الجيش أو تمهيد الطريق أمام بقائه رئيساً للجمهورية، مؤكدين أن لا علاقة لهم بما ستناقشه طاولة الحوار نفسها، وأن تلك القضايا تظل من اختصاص المشاركين فيه بعد اكتمال تشكيله وانطلاق جلساته.

غير أن الساعين إلى صناعة «التوافق السوداني» وجدوا أنفسهم، منذ اللحظة الأولى، في قلب اختلافٍ لم تصنعه طاولة الحوار وحدها.

فالتعليقات على الصور التي ظهرت خلف المنصة، وعلى الشخصيات التي اعتلتها، سرعان ما حملت أسئلة تتجاوز تفاصيل المبادرة إلى تركيبتها نفسها؛ سؤالٌ عن الشباب، وسؤالٌ عن النساء، وسؤالٌ عن الحضور الغائب للأجيال التي دفعت الثمن الأكبر للحرب.

وعاد إلى الواجهة سؤال قديم، لكنه لا يزال يتجدد كلما حاول السودانيون فتح بابٍ جديد للحوار:

كيف يمكن الوصول إلى نتائج مختلفة، إذا كنا نمضي في ذات المسار القديم؟

ربما لا يكون مؤتمر «تهيئة الحوار» أكثر من بداية طريق طويل، وربما يكون مجرد حلقة جديدة في سلسلة المحاولات السودانية التي لم تبلغ شاطئ السلام بعد. لكن المؤكد أن السودان، وهو يثقل بخسارات الحرب، لم يعد يحتمل حواراً يكتفي بتغيير أسماء الطاولات، بينما تبقى الأسئلة ذاتها، والوجوه ذاتها، والمسارات ذاتها.

ففي بلدٍ أنهكته البنادق، لا يكفي أن يُفتح باب الحوار؛ المطلوب أن يكون خلفه طريق حقيقي إلى السلام.

«على اللجنة أن تستمع إلى الملاحظات والتحفظات، حتى تتمكن من رسم خارطة طريق واضحة لإدارة العملية السياسية.»

حوار الوثبة القديم في زيٍّ جديد

عبلــة كــرار

ملخص

ترى الكاتبة أن الحوار السياسي الجاري يعيد إنتاج نماذج سابقة مثل «حوار الوثبة» و«التوالي والسلام روتانا»، في وقت لا تزال فيه الحرب مشتعلة والانقسامات تمزق السودان. وتنتقد تجاهله لاستمرار القتال في كردفان ودارفور والنيل الأزرق، وتصويره للأوضاع وكأن الأمن والاستقرار قد تحققا.

تقول إن الحوار لا يقترب من جوهر الأزمة، وفي مقدمتها تعدد الجيوش ومراكز القوة المسلحة، ولا يطرح بجدية مسألة بناء جيش وطني واحد تحت قيادة دولة مدنية. كما تتهمه بتجاهل نفوذ الحركة الإسلامية وشبكاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، والمتنفذين من اقتصاد الحرب.

تنتقد الكاتبة انعقاد الحوار في ظل الخوف والملاحقات والبلاغات ضد الناشطين، معتبرة أن منح المشاركين حصانة مؤقتة لا يعالج غياب الحريات ولا يهيئ بيئة حقيقية لحوار وطني. وترى أن هذا المسار لا ينهي الحرب ولا يعالج جذورها، وقد يقود إلى إعادة إنتاج القوى القديمة وتهديد وحدة السودان.

تخلص إلى أن الحوار السياسي الحقيقي يجب أن يكون هدفه الأول إنهاء الحرب ووقف معاناة السودانيين، ومعالجة جذور أزمات الدولة، وبناء سلام مستدام. وتحذر من تحويل الحوار إلى طريق مختصر للعودة إلى السلطة ومنح شرعية جديدة لقوى ترى أنها فقدت شرعيتها بفعل ثورة ديسمبر.

يُروَّج هذه الأيام لحوار سياسي يذكّرنا بنماذج قبيحة لاختزال قضايا الوطن وتسطيحها، فهو زاته حوار الوثبة والتوالي والسلام روتانا.

في ظل حرب مستعرة، وفي دولة مزّقتها الخلافات العميقة، يقودها جنرالات تائهون، غافلون في هلاوس الحكم والرئاسة، ويسبح في فلكهم انتهازيون يرون الوطن بعين مصالحهم الضيقة، ولا يرون مساحته تتجاوز حدود مثلث حمدي المزعوم من منظورهم.

ليس كل أجزائه لهم وطن، ولا يسري بينهم قول: «يا عنصري ومغرور، كل البلد دارفور». فالمركزية في هذا الحوار هي سيدة الموقف.

ينطلق الحوار من سردية استتباب الأمن والاستقرار في دولة «برتوكيزان»، ناسين ومتناسين أن مسيّرات الحرب لا تزال تضرب ضرباتها عمياء صماء، مهددةً كل شبر وكل روح.

ناسين مأساة أهل الأبيض، ومناطق المواجهات المشتعلة في شمال وجنوب كردفان، وفي دارفور والنيل الأزرق، وكل المناطق التي يتجدد فيها القتال في دوامة الكر والفر.

حوار يتناسى أن الوطن الآن مقسّم بين مناطق جيش ودعم، بين شمال وغرب، بين سلام وحرب، بين «لا للحرب» و«بل بس».

حوار لا يقترب من جوهر الأزمة: تعدد الجيوش ومراكز القوة المسلحة، ولا يضع سؤال بناء جيش وطني واحد، تحت قيادة دولة مدنية، على طاولة النقاش، وكأن تعدد البنادق أصبح قدرًا لا يجوز الاقتراب منه.

ولا يلامس كذلك نفوذ الحركة الإسلامية وشبكاتها السياسية والتنظيمية والاقتصادية والعسكرية، وما يثار حول ارتباط بعض مكوناتها وشبكاتها بتيارات وتنظيمات ذات صلات بالإرهاب العابر للحدود.

فكيف يمكن بناء سلام مستدام بينما تظل مراكز القوة القديمة التي أشعلت الحرب، والجيوش المتعددة، والشبكات التي راكمت النفوذ لعقود، والمتنفعين من اقتصاد الحرب خارج دائرة المساءلة وإعادة الترتيب؟ وكيف يمكن أن يكون هذا حوارًا حول مستقبل السودان إذا كان من أشعلوا الحريق قد يجدون لأنفسهم مقاعد على طاولة إطفائه؟

بل قد نفاجأ بأن بعض هذه القوى، بدل أن تكون موضوعًا للمساءلة، أصبحت طرفًا في الحوار وصاحبة رأي في رسم مستقبل الدولة.

هذا حوار يأتي والعسس مطلقة أيديهم على رقاب البشر، والتهمة جاهزة: «متعاون». وهيا إلى حبل المشنقة، بموجب مواد أصبح الناشطون السياسيون يحفظونها عن ظهر قلب. فلا صوت يعلو فوق صوت الظلم.

حوار يأتي ببدع قانونية تكسب المتحاورين حصانةً حدّها باب القاعة، ومعيارها الامتثال لمخرجات الحوار.

حوار تحت تهديد البلاغات الكيدية، وفي ظل مناخ لا تزال فيه حرية التعبير والعمل السياسي أسيرة الخوف.

حوار لا يضع حدًا للحرب، ولا ينهيها، ولا يعالج جذور الأزمة، ولا يضمد جراح الوطن، ولا يحافظ على وحدته واستدامة سلامه، ولا يساوي بين أبنائه.

بل يقدم، في نهاية المطاف، صك الانفصال على طبق من ذهب.

حوار «أصحاب الدار»، و«رب الدار» هو الرئيس القادم نتيجة هذه المسرحية الهزلية. فهذا هو المرام.

ولهذا فقط أُلفت هذه التراجيكوميديا.

الحوار السياسي الحقيقي يجب أن يكون لإنهاء الحرب ووضع حد لمعاناة السودانيين والسودانيات الذين أنهكتهم الحرب وامتهنت كرامتهم، يجب أن يأتي معالجًا لجذور الأزمات التي مرت بها الدولة السودانية، يجب أن لا يكون طريقًا مختصرًا إلى السلطة؛ أو لإعادة إنتاج للقوى القديمة بوجوه وشعارات جديدة، ومنحها شرعيةً سياسيةً نزعتها منها ثورة ديسمبر المجيدة لتعود إليها بواسطة الحرب.

إلى القوى المدنية:

لماذا نحتاج إلى انخراطٍ متحفظ في عملية الحوار؟

ملخص

يرى الكاتب أن تحفظات القوى المدنية تجاه لجنة الحوار الوطني مشروعة، خصوصاً ما يتعلق باستقلاليتها وتمثيلها واحتمال توظيف الحوار لشرعنة الأمر الواقع. لكنه يرفض المقاطعة الكاملة، ويدعو إلى انخراط متحفظ ومشروط يسمح بالتأثير في العملية وإعادة هيكلتها دون منحها شرعية مجانية.

يطرح الكاتب إعادة تصميم الحوار قبل الخوض في قضايا السلطة، عبر مراجعة تكوين اللجنة، وضمان استقلالها وشفافيتها، وتوسيع التمثيل ليشمل النساء والشباب والنازحين واللاجئين والمهنيين والضحايا، مع وضع آليات للاعتراض والتقييم وضمان عدم فرض أجندة أو نتائج مسبقة.

يدعو إلى البحث عن حد أدنى من التوافق بدلاً من محاولة حسم كل قضايا السودان دفعة واحدة، والتركيز مرحلياً على حماية المدنيين، وإيصال المساعدات، ومعالجة أوضاع المفقودين والمحتجزين، واستعادة الخدمات، ثم الانتقال تدريجياً إلى قضايا العدالة والمصالحة والإعمار وإصلاح الدولة.

يخلص الكاتب إلى أن المشاركة المدنية ينبغي أن تكون مشروطة ولفترة اختبار، بحيث تُقاس جدية اللجنة بمدى استجابتها للملاحظات وتوسيعها للمشاركة واستقلالها عن الهيمنة السياسية. فالمطلوب، وفق الكاتب، معارضة لا تكتفي بالرفض، وانخراط لا يتحول إلى ارتهان؛ إذ قد يبدأ السلام بمساحة صغيرة وآمنة للعمل المشترك، لا باتفاق شامل منذ البداية.

محمد شوقي خليل

أتفهم تماماً تحفظات القوى المدنية المعارضة للجنة الحوار الوطني، ولا أتعامل معها باعتبارها موقفاً سلبياً أو رفضاً للحوار من حيث المبدأ. فكثير من هذه التحفظات يستند إلى مخاوف مشروعة تتعلق بطريقة تشكيل اللجنة، ومدى استقلالها عن السلطة، واختلال تمثيلها، واحتمال استخدام الحوار لإضفاء شرعية سياسية على الأمر الواقع أو إنتاج نتائج معدة سلفاً.

لكن الاعتراف بمشروعية هذه المخاوف لا يعني أن المقاطعة الكاملة هي الخيار الأكثر فاعلية. ففي تقديري، يمكن للقوى المدنية أن تعتمد موقفاً ثالثاً بين الالتحاق غير المشروط والرفض المطلق: الانخراط المتحفظ والهادف إلى إعادة هيكلة عملية الحوار من داخلها وحولها.

هذا الانخراط لا يعني تأييد اللجنة أو الاعتراف بشرعية الجهة التي شكلتها، ولا التخلي عن المطالبة بوقف الحرب والحكم المدني والعدالة. إنه استخدام لمساحة قائمة، مهما كانت محدودة، من أجل اختبارها وتوسيعها وتعديل قواعدها، ومنع احتكارها بواسطة طرف واحد.

المقاطعة موقف مشروع، لكنها ليست استراتيجية مكتملة

قد تحمي المقاطعة القوى المدنية من أن تُستخدم مشاركتها لمنح العملية شرعية لا تستحقها. لكن المقاطعة وحدها لا تجيب عن سؤال مهم: من سيؤثر في تصميم الحوار إذا انسحبت منه القوى الأكثر حرصاً على استقلاله ومدنيته وشموله؟

إن ترك المساحة بالكامل للسلطة أو للقوى المؤيدة لها قد يؤدي إلى إنتاج عملية أحادية، ثم تقديم نتائجها باعتبارها تعبيراً عن إرادة السودانيين. ولذلك، فإن التحدي ليس في الاختيار بين القبول الكامل والرفض الكامل، بل في بناء نمط من المشاركة المشروطة يتيح للقوى المدنية التأثير من دون أن تتحول إلى غطاء للعملية.

المطلوب هو الانتقال من موقف «نحن مع اللجنة أو ضدها» إلى سؤال أكثر عملية: ما الشروط التي يمكن، إذا تحققت، أن تجعل هذه المساحة مفيدة للسودانيين؟

الانخراط المتحفظ ليس تنازلاً

الانخراط المتحفظ يعني أن تدخل القوى المدنية العملية وهي تحتفظ بحقها الكامل في النقد والاعتراض والانسحاب. ويمكن أن يبدأ هذا الانخراط باتصالات استكشافية، أو مذكرات مكتوبة، أو مشاركة بصفة مراقب، من دون توقيع إعلان سياسي أو تبني أجندة مسبقة.

ومن الضروري تثبيت مبدأ واضح: المشاركة في الحوار لا تعني الاعتراف بالحكومة، ولا تأييد اللجنة، ولا المصادقة المسبقة على النتائج. إنها مساهمة في إعادة تصميم العملية واختبار مدى قابليتها للتحول إلى مساحة أكثر استقلالاً واتساعاً.

كما ينبغي ألا يكون الانخراط فردياً أو عشوائياً. تستطيع القوى المدنية التنسيق حول موقف مشترك يتضمن شروط المشاركة، والضمانات المطلوبة، والخطوط الحمراء، ومعايير الاستمرار أو الانسحاب. وبهذا تتحول المشاركة من استجابة لدعوة اللجنة إلى فعل سياسي منظم يستهدف إصلاح العملية.

إعادة هيكلة الحوار قبل الدخول في القضايا الكبرى

الأولوية في هذه المرحلة ليست مناقشة شكل الحكومة القادمة أو تقاسم السلطة، وإنما إعادة هيكلة عملية الحوار نفسها. وهذا يتطلب مطالبة اللجنة بعدد من التغييرات الأساسية، منها:

- اعتبار تكوينها الحالي ترتيباً تمهيدياً قابلاً للمراجعة، لا هيكلاً نهائياً.
- إنشاء أمانة فنية مستقلة ومهنية.
- إعلان التفويض ومصادر التمويل وآلية اتخاذ القرار.
- توسيع التمثيل ليشمل النساء والشباب والنازحين واللاجئين والمجتمعات المحلية والنقابات والمهنيين وممثلي الضحايا.
- اعتماد التوافق في القرارات الجوهرية بدلاً من الأغلبية الميكانيكية.
- توفير ضمانات لحرية المشاركين وسلامتهم.
- عدم استخدام أسماء المشاركين أو صورهم دعائياً.
- عدم فرض أجندة أو نتائج أو قائمة نهائية للمشاركين.
- إنشاء آلية مستقلة لتلقي الاعتراضات وتقييم أداء اللجنة.
- مراجعة كل مرحلة قبل الانتقال إلى المرحلة التالية.

إذا رفضت اللجنة هذه المطالب، تكون القوى المدنية قد اختبرت جديتها وكشفت حدودها أمام الرأي العام. أما إذا استجابت لبعضها، فقد تكون فتحت نافذة يمكن تطويرها تدريجياً.

الحد الأدنى من التوافق قبل الاتفاق الشامل

لا أعتقد أن السودان قادر، في ظروف الحرب والاستقطاب الراهنة، على الانتقال مباشرة إلى توافق شامل حول القضايا المصيرية. محاولة جمع كل الأطراف لحسم مستقبل الدولة دفعة واحدة قد تؤدي إلى انهيار الحوار قبل أن يبدأ.

الأجدى هو البحث عن حد أدنى من التوافق يسمح بإقامة مساحة مشتركة بين أطراف لا تزال تختلف جذرياً حول السلطة والحرب والشرعية ومستقبل الدولة.

ولا تعني المساحة المشتركة إزالة الخلافات أو تذويب المواقف، بل الاتفاق على قواعد تسمح بإدارتها سلمياً. وقد يبدأ الحد الأدنى من التوافق حول مبادئ بسيطة:

- حماية المدنيين أولوية فوق الخلافات السياسية.
- وصول المساعدات لا يجوز إخضاعه للمساومة.
- لا يحتكر أي طرف تمثيل الشعب السوداني.
- المشاركة لا تعني التأييد أو الاعتراف السياسي.
- لا تُفرض النتائج مسبقاً.
- حقوق الضحايا لا تُختزل في المصالحات.
- الحوار عملية متدرجة، وليس مؤتمراً واحداً.
- يظل من حق كل طرف إعلان اعتراضه أو انسحابه.

هذه المبادئ لا تحل الأزمة، لكنها توفر أساساً يمكن البناء عليه.

أهداف مرحلية ومجزأة

بدلاً من إثقال الحوار منذ بدايته بكل قضايا السودان التاريخية، يمكن تقسيمه إلى أهداف مرحلية محددة وقابلة للقياس. يبدأ المسار بالقضايا التي يمكن أن تحقق فائدة مباشرة للمواطنين وتسمح للأطراف باختبار قدرتها على العمل المشترك.

قد تشمل المرحلة الأولى خفض خطاب الكراهية، ودعم وصول المساعدات، وحماية المرافق المدنية، ومعالجة أوضاع المفقودين والمحتجزين، واستعادة التعليم والخدمات الصحية، ودعم المبادرات المحلية للسلام.

ثم تنتقل العملية إلى قضايا أكثر تعقيداً، مثل العودة الآمنة للنازحين واللاجئين، والعدالة والمصالحة، وإعادة الإعمار، وإصلاح مؤسسات الدولة، وشكل الحكم والعلاقة بين المركز والأقاليم.

التجزئة هنا لا تعني تفتيت القضية الوطنية أو الهروب من جذور الأزمة. إنها وسيلة لمنع الخلاف حول قضية كبرى من تعطيل التقدم في كل القضايا الأخرى. كما تسمح بتحقيق نجاحات محدودة تراكم الثقة وتكشف في

الوقت نفسه الأطراف التي تعرقل التنفيذ.

من حوار النخب إلى تفاعل القواعد

إحدى المشكلات المتكررة في التجارب السودانية هي اختزال الحوار في لقاءات القيادات السياسية. ولهذا يجب أن يكون توسيع المشاركة من القواعد شرطاً أساسياً للانخراط المدني.

ينبغي ألا تقتصر العملية على الأحزاب والحركات المسلحة، بل تشمل حوارات في المجتمعات المحلية، ومناطق النزوح واللجوء، والنقابات، والجامعات، والأسواق، والمبادرات النسوية والشبابية. كما يجب الاعتراف بالحوارات التي تجري داخل السودان وخارجه وعبر الوسائط الرقمية باعتبارها مدخلات مشروعة للعملية.

المطلوب ليس إضافة أسماء رمزية إلى مؤتمر مركزي، بل إنشاء قنوات حقيقية تسمح للآراء القادمة من القواعد بالتأثير في الأجندة والمخرجات. فالحوار الوطني لا يصبح سودانياً لمجرد أن المشاركين يحملون الجنسية السودانية؛ بل عندما تعكس بنيته تنوع المجتمع وتجارب المتضررين من الحرب.

تفادي صورة المعارضة المطلقة

تعاني القوى المدنية أحياناً من تصويرها باعتبارها قوى ترفض كل مبادرة لا تصدر عنها. وقد يكون هذا التصوير ظالماً ومقصوداً، لكنه يجد مساحة للانتشار عندما يقتصر الخطاب المدني على الرفض من دون تقديم بديل عملي قابل للتنفيذ.

يمكن تفادي ذلك من خلال موقف يجمع بين الوضوح والمرونة: رفض الهيمنة، مع قبول الحوار؛ رفض التوظيف السياسي، مع الاستعداد لاختبار المساحات المتاحة؛ رفض النتائج المفروضة، مع تقديم مبادئ وقواعد بديلة.

المعارضة الفاعلة لا تكتفي بإعلان ما ترفضه، بل تحدد ما تقبله، وتحت أي شروط، وكيف يمكن الانتقال من الواقع القائم إلى وضع أفضل. وهي لا تخشى التفاعل، لأنها تدخل إليه بموقف واضح وأدوات حماية ومعايير معلنة للاستمرار أو الانسحاب.

المشاركة المشروطة واختبار الجدية

يمكن للقوى المدنية أن تمنح اللجنة فترة اختبار محددة، لا تفويضاً مفتوحاً. وخلال هذه الفترة يُقاس أداء اللجنة وفق مؤشرات واضحة:

- هل نشرت تفويضها ومصادر تمويلها؟
- هل قبلت مراجعة تكوينها؟
- هل استمعت إلى المعارضين من دون تخوين؟
- هل ضمنت عدم استخدام المشاركة دعائياً؟
- هل وسعت العملية لتشمل المجتمعات والقواعد؟
- هل عدلت خطتها استجابةً للملاحظات؟
- هل حققت تقدماً في قضية إنسانية أو مجتمعية عاجلة؟
- هل تعاملت مع المبادرات الأخرى باعتبارها شريكة لا منافسة؟

إذا أثبتت اللجنة استقلالها واستجابتها، يمكن توسيع الانخراط تدريجياً. وإذا فشلت، تستطيع القوى المدنية الانسحاب بأسباب واضحة وموثقة، بعد أن تكون قد قدمت بدائل عملية للرأي العام.

نحو موقف مدني أكثر فاعلية

لا أدعو القوى المدنية إلى منح لجنة الحوار الوطني ثقة غير مستحقة، ولا إلى الدخول في عملية غامضة بلا ضمانات. دعوتي هي إلى تحويل التحفظ من موقف دفاعي إلى استراتيجية للتأثير وإعادة البناء.

يمكن الانخراط من دون الارتهان، والتفاوض حول قواعد الحوار قبل التفاوض حول مستقبل الدولة، وتحويل اللجنة من أداة محتملة للهيمنة إلى مساحة يجري الضغط لتوسيعها وإعادة هيكلتها.

قد لا تنجح المحاولة، ولكنها ستتيح اختبار النوايا، وكشف المواقف، وتقديم نموذج مختلف للمعارضة المدنية: نموذج لا يساوم على مبادئه، ولا يكتفي بالرفض، بل يعمل بصبر وتدرج على توسيع الممكن وبناء الحد الأدنى من التوافق.

في الظروف السودانية الراهنة، قد لا يكون المطلوب اتفاقاً شاملاً منذ البداية، بل مساحة مشتركة صغيرة وآمنة تسمح بالتواصل والعمل حول أهداف مرحلية. وإذا نجحت هذه المساحة في تحقيق خطوة واحدة، يمكن توسيعها؛ وإذا تعثرت، يمكن مراجعتها وتصحيحها.

فالسلام لا يبدأ دائماً باتفاق كبير. أحياناً يبدأ بقبول المختلفين الجلوس في مساحة لا يملكها أحد منهم، والعمل معاً على ما يمكن إنجازه، من دون أن يتخلى أي منهم عن حقه في الاختلاف.

نـداء الضميــر

يوسف الغوث

ملخص

يرى الكاتب أن «نداء القوى المناهضة للحرب» يمثل تحولًا في الخطاب السياسي السوداني، بوضع الإرادة الشعبية في مركز الشرعية، والتأكيد على أن السودان ليس ملكًا للقوى المتقاتلة أو غنيمة للوسطاء، بل حق أصيل لمواطنيه في تقرير مصيره ومستقبله.

يطرح النداء السلام باعتباره حقًا ينتزع عبر الوعي والتعبئة السلمية والضغط الشعبي، لا تسوية تُفرض من أعلى، بما يجعل المواطنين شركاء في صناعة السلام. لكنه يواجه فجوة بين الوعي والتنظيم، في ظل التشرذم القبلي والجهوي وانتشار خطابات الكراهية.

ينبه الكاتب إلى أن الدعم الدولي ينبغي أن يكون مسانِدًا لإرادة السودانيين لا بديلًا عنها، محذرًا من تحويل الوساطات الخارجية إلى وصاية على مستقبل البلاد. ويشدد على ضرورة الاستفادة من الضغط الدبلوماسي والدعم الإنساني مع الحفاظ على استقلال القرار الوطني وبناء قدرة تفاوضية سودانية.

يخلص إلى أن التحدي الحقيقي أمام القوى المدنية هو تحويل «نداء الضمير» من خطاب أخلاقي إلى قوة تنظيمية قادرة على مواجهة الحرب ببرنامج سياسي واضح، وتجاوز الاستقطاب العسكري والمدني، وبناء كتلة اجتماعية واسعة تدفع نحو دولة موحدة تقوم على المواطنة والعدالة.

يمثل نداء القوى المناهضة للحرب في السودان منعطفًا خطابيًا نادرًا في سياق الصراعات الأهلية المعاصرة، إذ يتجاوز كونه مجرد موقف سياسي مضاد ليؤسس لنموذج نظري جديد في تحويل الصراع، يقوم على مركزية الإرادة الشعبية بوصفها مرجعية عليا للشرعية السياسية وموضوعًا للفعل التاريخي، ففي لحظة تصارع إقليمي ودولي تحاول فيه البندقيةُ اختصار الوطن إلى موازين قوة مادية، تعيد الوثيقة الاعتبار للجماهير كفاعل أصيل، مؤكدةً أن السودان ليس ملكًا للمقاتلين ولا غنيمةً للوسطاء، وإنما صنيع إرادة المواطنين التي تمتلك صلاحية تقرير المصير بما يتجاوز وقائع الاحتلال العسكري ونماذج التسويات الهشة،

تندرج هذه المقاربة ضمن فلسفة العصيان المدني والضغط الشعبي التي تنظر إلى السلام بوصفه حقًا مكتسبًا لا يهب من أعلى، بل ينتزع بفعل تراكمي من التعبئة السلمية والوعي النقدي، وهو ما يكسر الحلقة المفرغة التي تمنح النخب المتحاربة احتكار تمثيل الوطنية، فتصبح الجماهير طرفًا في إنتاج السلام لا مجرد مستقبل له،

إن الإشكالية المنهجية التي تطرحها الوثيقة لا تكمن في حداثة رؤيتها الأخلاقية، بل في فجوة التحول بين الوعي والتنظيم، إذ يظل الخطاب رهين غياب الأدوات المؤسسية القادرة على ترجمة الإرادة الجماعية إلى قوة ضاغطة في الميدان السياسي، وتحديدًا في ظل حالة التشرذم القبلي والجهوي العمودي الذي تغذيه خطابات الكراهية التي حذرت منها الوثيقة ذاتها،

من المفارقات الجوهرية التي تعالجها الوثيقة، وبطريقة غير مباشرة، أنها تدرك أن الفضاء الخارجي ليس منزّهًا عن المصالح، بل هو ساحة تداخل إقليمي ودولي تسعى فيه القوى الكبرى والدول المجاورة إلى توظيف الصراع السوداني لخدمة أجنداتها الجيوسياسية، ومن هنا يأتي التحدي الأكبر في التعامل مع هذا المحور، فالدعوة إلى وساطة دولية موحدة لا تعني بأي حال من الأحوال تفويض الخارج لرسم مستقبل السودان، بل تعني استغلال هذه الآليات الدولية كأدوات ضغط مساندة دون الركون إليها كبديل عن الإرادة الوطنية، لأن التجربة التاريخية تثبت أن التسويات التي تقودها العواصم الكبرى غالبًا ما تكرس أمرًا واقعًا هشًا يراعي توازنات إقليمية آنية أكثر مما يحقق عدالة مستدامة، وعلى القوى المدنية الوطنية أن تتعامل مع الخارج من منطلق التفاعل النقدي الذي يستفيد من الدعم اللوجستي والإنساني والضغط الدبلوماسي، لكنه يرفض في الوقت نفسه أي شكل من أشكال الوصاية التي تحاول صياغة الدولة السودانية وفق رؤى خارجية، وهو ما يستلزم بناء قدرة تفاوضية وطنية صلبة قادرة على المناورة بين المصالح المتضاربة دون التفريط بالثوابت الوطنية،

إن المطلوب من المجتمع الدولي أن يكون عونًا للشعب السوداني لا بديلًا عنه، وعليه فإن نجاح أي عملية سلام يظل رهنًا بمدى قدرة القوى الوطنية على تحويل التواجد الخارجي من عامل ضغط وسيط إلى شريك داعم، لا متحكم في المصير، وهذا يعني أن المعادلة الصحيحة هي الاعتماد على الذات في تحديد الأهداف، مع الانفتاح الذكي على الخارج فيما يخدم تلك الأهداف، لا العكس،

وهكذا تبرز معضلة التطبيق العملي أمام مشروع الدولة المدنية الموحدة، حيث يظل الأفق مفتوحًا بين منجز الخطاب في إعادة تعريف (العدو) و(الوطن) وبين قدرة الحراك المدني المتشتت على تشكيل تنسيقية جامعة تواجه واقع الحرب ببرنامج سياسي واضح، لا بشعارات النبذ الأخلاقي وحسب،

خلاصة المقاربة تشير إلى أن مستقبل السودان يتوقف على مدى نجاح القوى المدنية في تحويل نداء الضمير هذا إلى طاقة تنظيمية خلاقة تتجاوز الاستقطاب الثنائي (عسكري/مدني)، وتؤسس لفضاء عام يمكن فيه للجماهير أن تمارس سطوتها الرمزية والسياسية، ليس عبر احتجاجات عابرة، بل من خلال بناء كتل اجتماعية ضاغطة تمتلك خطابًا بديلًا للدولة، ومؤسسات موازية قادرة على حماية نفسها في لحظة انتقالية حرجة، وإلا ظل النداء رغم عمقه الإنساني محصورًا في هامش الوثائق السياسية بدلًا من أن يتحول إلى رافعة حقيقية لإعادة بناء النسق الاجتماعي على أسس المواطنة والعدالة.

د. بكري الجاك لـ«أفق جديد»:

السودان ليس سوريا.. والدولة مختطفة بالكامل

حاورته: نمارق الجاك

مع استمرار الحرب في السودان وتزايد الدعوات إلى وقف القتال والبحث عن تسوية سياسية، تواجه القوى المدنية المناهضة للحرب أسئلة متزايدة بشأن قدرتها على التأثير في مسار الصراع، وحدود علاقتها بطرفي الحرب، وطبيعة المشروع السياسي الذي تطرحه لمرحلة ما بعد توقف القتال.

ويأتي تجمع القوى المدنية الديمقراطية «صمود» في مقدمة التحالفات المدنية التي تطرح نفسها كطرف يسعى إلى إنهاء الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي. وفي هذا الحوار، يتحدث الناطق الرسمي باسم التجمع، د. بكري الجاك، عن موقف «صمود» من الجلوس مع القوات المسلحة والدعم السريع، ومعايير الانضمام إلى التحالف، وعلاقته بالقوى المدنية الرافضة للحرب، إلى جانب رؤيته لشكل الدولة والمرحلة الانتقالية بعد توقف القتال.

مستعدون للجلوس مع طرفي الحرب لوقف القتال

الجلوس مع طرفي الحرب

إذا تلقى التحالف دعوة رسمية من أحد طرفي الحرب، هل سيقبل الجلوس معه؟ وما الشروط التي سيضعها لذلك؟

نحن قدمنا دعوات إلى الدعم السريع والقوات المسلحة باستمرار، وسوف نقبل الجلوس، لأننا المبادرون بالدعوة إلى اللقاء من أجل الحديث عن إيقاف الحرب. وهذه مسألة دون شروط. وأي حديث عن وقف إطلاق النار أو الهدنة الإنسانية، نحن مستعدون للدخول فيه.

القوى المدنية

كيف يتعامل «صمود» مع القوى المدنية التي ترفض الاصطفاف مع الجيش أو الدعم السريع، لكنها في الوقت نفسه لا تريد الانضمام إلى التحالف؟

موقفنا واضح، وما زلنا نقدم لها الدعوة بأن تكون جزءًا من تفاهم عريض لإيقاف الحرب وإنهائها. وليس بالضرورة أن يكون ذلك عبر الدخول في تحالف سياسي، وإنما التوافق حول رؤية مشتركة، وهو ما حدث في أديس أبابا خلال اجتماع القوى المناهضة للحرب.

معايير الانضمام

ما المعايير التي سيعتمدها التحالف في تحديد القوى التي يمكن أن تنضم إليه؟ وهل سيكون الموقف من الحرب وحده كافيًا؟

بالنسبة إلى الانضمام إلى تحالف «صمود»، يجب أن يكون الجسم حقيقيًا وفاعلًا، وليس مجرد واجهة أو جسمًا لا يمتلك وجودًا حقيقيًا.

الدولة العميقة

شهدت سوريا تجربة شبيهة بالسودان من حيث الحروب الأهلية والثورة والثورة المضادة، وانتهى الأمر بسقوط الأسد. هل تتوقع اضمحلال الدولة العميقة في السودان؟

السياق في سوريا يختلف عن السودان. الموضوع في سوريا لم يكن الدولة العميقة، بل انهيار مؤسسات الدولة بالكامل. أما في السودان، فليست هناك دولة عميقة، وإنما هناك دولة مختطفة بواسطة اللاسياسيين، وهم الإسلاميون، وتحالف المال والسلطة.

ما بعد الحرب

إذا توقف القتال غدًا، هل «صمود» مستعد بخريطة طريق واضحة للانتقال السياسي؟ وما شكل الدولة التي تريدون بناءها بعد الحرب؟ وهل تتجهون نحو إعادة تأسيس النظام السياسي بالكامل أم إصلاح النظام الانتقالي الذي انهار مع الحرب؟

إذا توقفت الحرب، فنحن لدينا تصور، وليست مجرد رؤية، لمرحلة انتقالية، وكيفية التوافق عليها، وكيفية الوصول إلى دستور دائم، وبرامج للعدالة الانتقالية والتعافي الاجتماعي.

رسالة إلى السودانيين

أخيرًا، ما الرسالة التي تريدون توجيهها إلى السودانيين الذين فقدوا الثقة في القوى السياسية والمدنية، ويرون أن الجميع فشل في وقف هذه الحرب؟

في العمل السياسي، ليست هناك مسألة فقدان ثقة بالمعنى الشخصي. الناس يمكن أن ترى أن طرحك لا يتناسب مع تصورها فتتجاوزك، وحينما تطرح ما يتوافق مع تصورها يمكن أن تعود إليك. هذه العلاقة ليست قائمة على الصعيد الشخصي، ولا على الثقة المفقودة والثقة المكتسبة، وإنما وفق الطرح. وأنا أعتقد أن هناك تضليلًا كبيرًا في الحرب، وهذه المسألة ستنجلي عندما يصل الناس إلى صيغة تفاهمات حول مستقبل السودان.

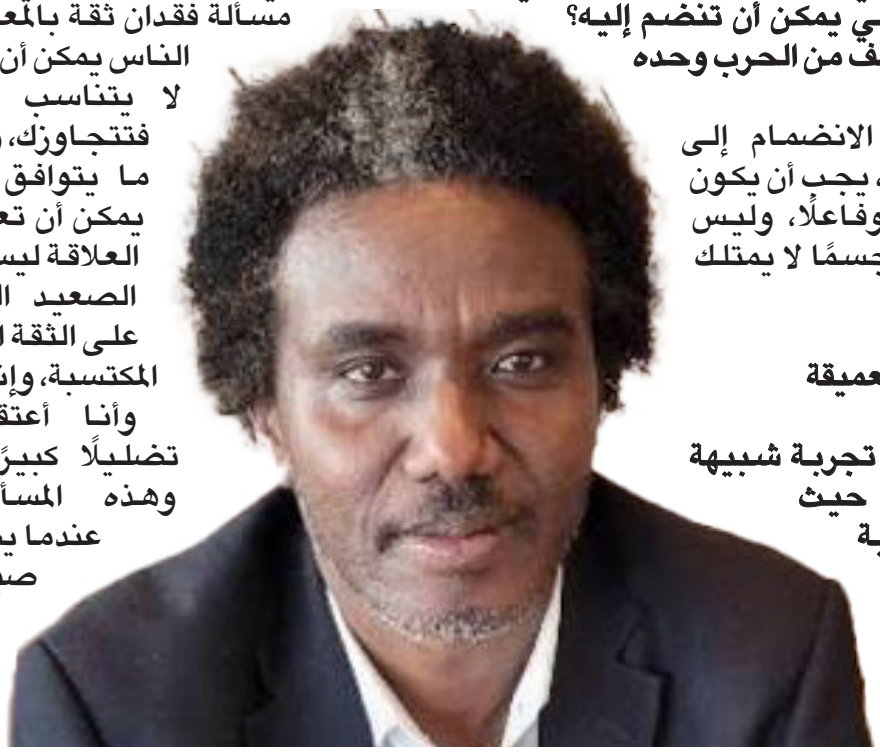

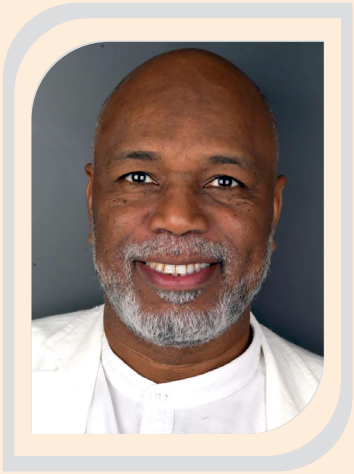

من «رأسمالية النسور» إلى «التراكم الطفيلي الحربي»

قراءة سودانية في كتاب Grace Blakeley J Vulture Capitalism

د. صلاح أحمد الحبو

ملخص

يفكك كتاب Grace Blakeley أسطورة «السوق الحرة»، موضحاً كيف تتشابك الشركات ورأس المال والدولة، بحيث تتحول الأزمات إلى فرص لإعادة توزيع الثروة والسلطة. وتسمّي الكاتبة هذا النمط «رأسمالية النسور» التي تقتات على الأزمات واختلال موازين القوة.

يوضح الكاتب أنه في السودان، تأخذ الفكرة شكلاً أكثر قسوة مع الحرب، إذ يمكن أن يصبح الاضطراب نفسه مصدراً للثروة عبر السيطرة على الموارد والندرة ومسارات التجارة. ويبرز الذهب مثالاً واضحاً، حيث تتوزع قيمته بين الاستخراج والتسويق والتصدير، مع اتساع التجارة غير الرسمية والتهريب.

يشير الكاتب إلى أنه يختلف التراكم المنتج، القائم على الزراعة والصناعة والاستثمار، عن التراكم الحربي الذي يعتمد على الندرة والسيطرة على الموارد والأسواق. ومع استمرار الحرب، قد يصبح التحكم في مورد أو سوق أكثر ربحية من الاستثمار في الإنتاج.

يؤكد أن إعادة إعمار السودان يجب ألا تقتصر على إصلاح الدمار، بل تشمل إعادة بناء نمط التراكم الاقتصادي، ونقل الثروة من الريع والوساطة إلى الإنتاج والتعليم والبنية التحتية وفرص العمل، حتى يصبح الاقتصاد قائماً على إنتاج القيمة لا استغلال الانهيار.

Grace Blakeley، Vulture Capitalism: Corporate Crimes، Backdoor Bailouts، and the Death of Freedom، Bloomsbury، 2024، 416 صفحة.

ثمة كتب لا تكمن أهميتها في تقديم إجابة نهائية، بل في تغيير السؤال. وهذا ما يفعله كتاب Grace Blakeley Vulture Capitalism. فالكتاب يفكك أسطورة «السوق الحرة»، ويكشف أن الرأسمالية المعاصرة تقوم على تشابك رأس المال والشركات والتمويل والدولة، بما يسمح في أزمات كثيرة بتحويل المخاطر إلى المجتمع، بينما تظل المكاسب مركزة في أيدي خاصة.

تسمي Blakeley هذا النمط «رأسمالية النسور»؛ رأسمالية لا تكتفي بإنتاج الثروة، بل تستطيع أن تقتات على الأزمات والأصول المتعثرة واختلال موازين القوة. وتصبح الأزمة، في هذه الحالة، أكثر من خلل اقتصادي مؤقت؛ إنها فرصة لإعادة توزيع الثروة والسلطة.

الحالة السودانية تدفع الفكرة إلى مستوى أكثر قسوة. فالحرب لا تنتج فقط اقتصاداً مشوهاً أو أسواقاً غير رسمية، بل يمكن أن تجعل الاضطراب نفسه مصدراً للتراكم. وهذا ما يمكن تسميته «التراكم الطفيلي الحربي»: نمط تتشكل فيه الثروة من السيطرة على الموارد والندرة ومسارات التجارة والامتيازات التي أفرزتها الحرب، بدلاً من توسيع القدرة الإنتاجية.

الذهب هو المثال الأكثر وضوحاً. فالسودان يمتلك مورداً استراتيجياً يمكن أن يوفر النقد الأجنبي، لكن قيمة الذهب لا تتحدد عند نقطة استخراجه فقط؛ بل في كامل السلسلة الممتدة من المنجم إلى التصدير والأسواق الخارجية. وتشير بيانات نقلتها رويترز إلى أن صادرات الذهب الرسمية إلى الإمارات بلغت نحو 8,8 طن بقيمة تقارب 840 مليون دولار خلال النصف الأول من 2025، فيما تظل التجارة غير الرسمية والتهريب خارج الحسابات الرسمية بدرجات واسعة.

السؤال الاقتصادي الحقيقي ليس حجم الذهب وحده، وإنما مسار القيمة: من يسيطر على استخراجه؟ من يملك قنوات تسويقه؟ أين تتحول قيمته إلى نقد؟ وما الذي يصل إلى المالية العامة؟ وما الذي يبقى خارجها؟ هذه الأسئلة تكتسب وزناً أكبر في ظل تراجع الإيرادات الحكومية إلى مستويات تقل عن 5% من الناتج المحلي خلال سنوات الحرب، وارتفاع التضخم وتآكل القوة الشرائية للجنيه، وفق تقديرات البنك الدولي.

في مثل هذا الاقتصاد، يصبح امتلاك الدولار أو الذهب أو سلعة نادرة أو قناة تجارية وسيلة لحماية الثروة، بينما تتحمل الأسر التي تعتمد على الأجور والمدخرات المحلية الجزء الأكبر من تكلفة التضخم والانهيار. وبذلك لا تكون الحرب مجرد تدمير للإنتاج؛ إنها تعيد توزيع القدرة على امتلاك القيمة نفسها.

يتضح الفرق بين التراكم المنتج والتراكم الطفيلي الحربي في هذه النقطة تحديداً. التراكم المنتج يوسع الاقتصاد عبر الزراعة والصناعة والمهارات والبنية التحتية، ويحتاج إلى الاستقرار والاستثمار طويل الأجل. أما التراكم الحربي فيستمد عائده من الندرة وفروق الأسعار والسيطرة على الموارد ومسارات التجارة والامتيازات، وقد يجد في استمرار الاضطراب حماية

لمصادر ربحه.

لهذا فإن الحرب السودانية لا ينبغي أن تُقرأ باعتبارها صدمة سياسية وعسكرية فحسب. إنها تعيد تشكيل الحوافز الاقتصادية. عندما يصبح الوصول إلى مورد أو معبر أو سوق أكثر ربحية من إنشاء مصنع أو تطوير مزرعة، يبدأ الاقتصاد في مكافأة السيطرة على القيمة بدلاً من إنتاجها.

وهنا تصبح قراءة Blakeley مفيدة، لكنها غير كافية. فالكتاب ينطلق من الرأسمالية الغربية المتقدمة، حيث الشركات الكبرى والأسواق المالية والدولة الحديثة هي البنية الأساسية للتحليل. أما السودان فيجمع بين اقتصاد ريعي، وتصنيع محدود، وقطاع غير رسمي واسع، وموارد طبيعية عالية القيمة، ومؤسسات ضعيفة، وتداخل تاريخي بين الاقتصاد والسلاح والأسواق الإقليمية. لذلك يحتاج المفهوم إلى إعادة صياغة تناسب اقتصاداً يمكن أن يتحول فيه الاضطراب من نتيجة للحرب إلى شرط للتراكم.

المسألة لا تتوقف عند استعادة السيطرة على الموارد أو محاربة التهريب. المطلوب هو العدالة في استرداد القيمة؛ أي إعادة بناء المسار الذي تتحول عبره الموارد والعمل والثروة العامة إلى عائد اجتماعي وإنتاجي. فالذهب والأرض والطاقة والموانئ والاتصالات لا ينبغي أن تنتهي قيمتها في شبكات الريع والوساطة، بل في التعليم والصحة والبنية التحتية والتمويل والتكنولوجيا وفرص العمل.

وتكمن المشكلة الاقتصادية الأساسية في بنية الحوافز: عندما يكون الربح من الريع والوساطة والسيطرة على الموارد أسرع من الربح الناتج عن الاستثمار والإنتاج والابتكار، يصبح رأس المال أداة لاستخراج القيمة من الاقتصاد بدلاً من توسيع قدرته على إنتاجها. لذلك لا يتعلق الإصلاح بمن يملك رأس المال فقط، بل بكيفية إنتاج القيمة وملكيتها وتوزيع عوائدها.

إعادة إعمار السودان، وفق هذا المنظور، ليست مشروعاً لإعادة بناء ما دمرته الحرب فحسب، بل فرصة لإعادة بناء نمط التراكم. المطلوب

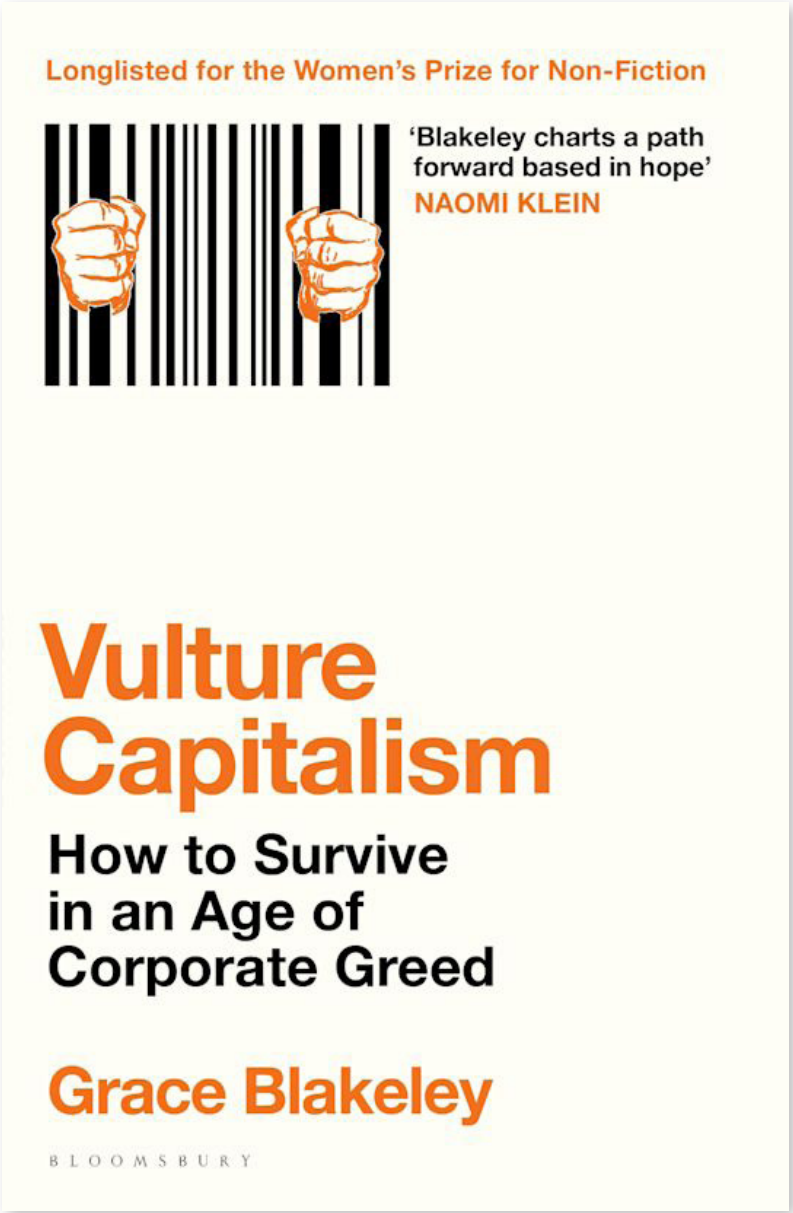

نقل الاقتصاد من استخراج القيمة من الندرة والاضطراب إلى إنتاجها من العمل والمعرفة والاستثمار، ومن اقتصاد يكافئ السيطرة إلى اقتصاد يكافئ الإنتاج.

وتصبح معركة ما بعد الحرب، بهذا المعنى، معركة على ملكية القيمة المستقبلية للسودان: موارده، وأراضيه، وموانئه، وأسواقه، ومعرفته وقوة عمله.

تكشف قراءة Vulture Capitalism أن الأزمة قد تتحول إلى مجال للتراكم؛ أما التحدي السوداني فهو أكثر خطورة: أن تتحول الحرب نفسها إلى اقتصاد قابل لإعادة إنتاج الحرب. لذلك لا يكفي أن تنتهي الحرب عسكرياً؛ يجب تفكيك البنية الاقتصادية التي تجعل من استمرار الاضطراب مصدراً للثروة، وبناء اقتصاد يراكم القيمة من الإنتاج لا من الانهيار.

وقف الحرب واستعادة المسار المدني

ماذا نريد من العالم... وماذا يريد العالم منا؟

عبده الحاج

ملخص

يرى الكاتب أن استمرار الحرب أدى إلى تراجع أولوية التحول المدني في الخطاب الدولي، بسبب انقسام القوى المدنية وضعف قدرتها على تقديم مشروع موحد. ويؤكد أن تغيير نظرة العالم للسودان يبدأ من ترتيب البيت الداخلي.

يعتبر اجتماع أديس أبابا في أغسطس خطوة مهمة، بعدما جمعت قوى مناهضة للحرب حول رؤية تربط وقف القتال بمعالجة الأزمة الإنسانية واستعادة المسار المدني الديمقراطي، والحفاظ على وحدة السودان.

يدعو إلى توسيع هذا المسار بدلاً من إنشاء أجسام جديدة، ومراجعة مواقف القوى المدنية التي اصطفّت مع طرفي الحرب، لأن الانقسام يضعف قدرة المدنيين على إنهاء الحرب وبناء بديل سياسي مستقل.

يشدد الكاتب على ضرورة تنظيم الجهود المدنية والدبلوماسية داخلياً وخارجياً، والاستفادة من السودانيين في المهجر. فالمجتمع الدولي يستطيع المساعدة في وقف الحرب، لكن بناء المشروع الوطني وتوحيد السودانيين مسؤولية سودانية بالأساس.

في مقال نشرته في 11 يوليو 2026 بعنوان (ما بين اعتصام القيادة ومجلس الأمن... كيف خسر السودان صورته التي ألهمت العالم؟)، حاولت قراءة التغير الذي طرأ على الخطاب الدولي تجاه السودان، خاصة تراجع التحول المدني الديمقراطي في ترتيب الأولويات. فالتحول المدني ظل حاضراً حتى في الفترة الأولى من الحرب، إلى جانب وقف القتال وحماية المدنيين وتوصيل المساعدات الإنسانية، ثم تقدم مع استمرار الحرب واتساع آثارها الحديث عن وقفها، وعن الكارثة الإنسانية وخطر انهيار الدولة، بينما تراجع الحديث عن التحول المدني الديمقراطي الذي كان في صدارة الاهتمام بعد ثورة ديسمبر.

وحاول ذلك المقال أن ينظر إلى نصيبنا نحن من أسباب هذا التغير، لأن هذا هو الجزء الذي نستطيع أن نفعل فيه شيئاً. فعندما كان السودانيون أكثر وحدة حول مشروع الثورة، وكانت هناك قوة مدنية واسعة وصوت يمكن التعرف عليه والتعامل معه، وجد ذلك المشروع دعماً دولياً واسعاً. ثم بدأت الخلافات والانقسامات، وضعفت معها قدرة القوى المدنية على حماية مشروعها وعلى تقديم نفسها للعالم كبديل مدني واسع وقادر على إدارة الدولة.

وانتهى المقال إلى أن مواجهة هذا التحول لا تكون باستهلاك الجهد في مطالبة المجتمع الدولي بالعودة إلى سياق تجاوزه الزمن، وإنما بـ(إعادة إنتاج الأسباب التي فرضت احترام قضيتنا سابقاً)، وأن (ترتيب بيتنا الداخلي هو أول الطريق، وهو السبيل الوحيد لتغيير رؤية العالم للسودان).

خلال الأيام الماضية حدث ما يعيد هذه الفكرة إلى الواجهة بصورة عملية. ففي أديس أبابا اجتمعت، يومي 22 و23 أغسطس، قوى مناهضة للحرب وغير مصطفة مع طرفيها، شملت قوى إعلان المبادئ السوداني، وحزب المؤتمر الشعبي، وحزب الأمة، وعدداً من منظمات المجتمع المدني والشبكات النسوية والشبابية، إلى جانب شخصيات عامة من المفكرين والأكاديميين والأدباء والمثقفين. وخرج الاجتماع بوثيقة (الموقف المشترك للقوى المناهضة للحرب – عملية السلام التي نريد). وفي اليوم التالي، 24 أغسطس، عاد السودان إلى مجلس الأمن في جلسة جديدة، والحرب قد تجاوزت عامها الثالث دون أن تحقق حلاً، بينما يزداد خطرها على حياة الناس وعلى بقاء السودان موحداً.

الحدثان متقاربان في الزمن، وبينهما ما يستحق النظر. في الخارج هناك مجتمع دولي يبحث عن كيفية التعامل مع حرب طالت واتسعت آثارها، وفي الداخل بدأت مجموعة من القوى السودانية المناهضة لها تتحرك نحو موقف مشترك حول كيفية وقفها وما ينبغي أن يأتي بعدها. ونجاح المسارين مرتبط، بدرجة كبيرة، بقدرة السودانيين على القيام بالجزء الذي لا يستطيع العالم القيام به نيابة عنهم.

فالمجتمع الدولي لم يكن في يوم من الأيام رافضاً لمساعدة السودانيين. اختلفت مصالح الدول ومواقفها، واختلفت رؤيتها لما يجري، وتغيرت أولوياتها مع تغير الواقع، لكن الاستعداد للمساعدة ظل موجوداً بدرجات وأشكال مختلفة. وكانت ثورة ديسمبر من أوضح الأمثلة على ذلك. فعندما رأى العالم شعباً موحداً حول غاية واضحة، وقوة مدنية واسعة تحمل مشروعاً يجد قبولاً شعبياً، جاء الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي من جهات كثيرة، والتف العالم حول تجربة كان السودانيون أنفسهم قد صنعوها أولاً في الداخل.

وهذه نقطة ينبغي ألا تضيع وسط حديثنا المتكرر عن المجتمع الدولي وماذا فعل وماذا لم يفعل. العالم يستطيع أن يساعد في وقف الحرب، وفي إيصال المساعدات، والضغط على أطرافها وعلى من يمدونهم بالسلاح والمال، والمساعدة في قيام منبر تفاوضي جاد. لكنه لا يستطيع أن يوحد السودانيين، ولا أن يضع لهم مشروعهم الوطني، ولا أن يصنع لهم قوة مدنية قادرة على حمل هذا المشروع. هذا الجزء يخصنا نحن.

ولهذا تمثل وثيقة أديس أبابا خطوة كبيرة ومهمة. فقد تجاوز المجتمعون مجرد إعلان رفض الحرب، وقدموا تصوراً لما أسموه (عملية السلام التي نريد). جمعوا فيه بين وقف الحرب، ومعالجة الكارثة الإنسانية، والمسار السياسي، وربطوا ذلك بالحفاظ على وحدة السودان واستعادة قيم وأهداف ثورة ديسمبر. وتحدثوا عن بناء جيش وطني موحد ومهني، وتفكيك تمكين النظام السابق، والعدالة، والدستور الانتقالي، وآلية اختيار السلطة المدنية الانتقالية. كما جعلوا المسار السياسي شأناً مدنياً، وحددوا دور القوات المسلحة والدعم السريع أساساً في المسارين الإنساني ووقف إطلاق النار.

وهذا الربط بين وقف الحرب وما يأتي بعدها مهم جداً. فنحن لا نريد أن تتوقف الحرب اليوم ثم نعود إلى الظروف التي قادت إلى الانقلاب والحرب، ولا أن يتوقف إطلاق النار وتظل القوة المسلحة هي التي تحدد من يحكم السودان. كما لا معنى لأن يدفع السودانيون كل هذا الثمن ثم تكون النتيجة عودة النظام الذي أسقطوه في ديسمبر، ومعه الأدوات والأوضاع التي أعادت البلاد إلى الحرب. المطلوب سلام يوقف الموت والخراب الآن، ويفتح في الوقت نفسه الطريق لاستعادة المسار المدني الديمقراطي، ويعالج أسباب الحرب حتى لا نوقف حرباً ونبدأ في صناعة الحرب التالية.

ووثيقة أديس، مع كل هذه الإيجابيات، تظل خطوة في هذا الطريق. القوى التي اجتمعت تمثل قطاعاً مهماً من القوى المناهضة للحرب، لكنها لا تضم حتى الآن كل القوى المدنية التي يمكن أن تجتمع حول هذه الغايات. وما تحقق في يومي 22 و23 أغسطس يمكن أن يصبح بداية لشيء أكبر بكثير إذا اتسعت دائرته، وشارك الآخرون في تطويره وإكمال ما ينقصه، وتحول الموقف المشترك إلى عمل مشترك واسع يستطيع أن يؤثر في مجرى الأحداث.

ومن حق أي قوة خارج هذا المسار أن تختلف مع ما جاء في وثيقة أديس، وأن تنتقد بعض بنودها، وأن ترى فيها نقصاً أو حاجة إلى تعديل. بل إن هذا مطلوب إذا كان سيجعل الرؤية أوسع وأفضل وأكثر قدرة على جمع السودانيين. لكن الاختلاف شيء، وتحويل كل اختلاف إلى جسم جديد واصطفاف جديد شيء آخر، وقد دفعنا ثمن هذه الطريقة في العمل بما يكفي.

ليس المطلوب من القوى الموجودة خارج هذا المسار أن تلغي نفسها، أو أن تقبل الوثيقة كما هي، أو أن تسلم بقيادة من اجتمعوا في أديس. المطلوب أن تدخل بما عندها من أفكار وملاحظات، وأن تعمل مع الآخرين على تحسين ما بدأ. فإذا كان هناك نقص في التمثيل، فليتسع التمثيل. وإذا كانت هناك قضية غابت عن الوثيقة، فلتضف إليها. وإذا كانت بعض الحلول المطروحة غير مناسبة، فلتقدم حلولاً أفضل. أما إذا كانت الغايات الأساسية مقبولة، فلا معنى لأن نعيد كتابة الغايات نفسها في وثيقة أخرى، ثم ننشئ حولها جسماً آخر ونضيف إلى انقساماتنا انقساماً جديداً.

وقد أصبحت هذه واحدة من مشكلات العمل السياسي السوداني التي يصعب تجاهلها. نختلف مع جسم قائم، فننشئ جسماً موازياً، ثم يقع خلاف داخل الجسم الجديد فيخرج منه جسم ثالث. وبعد فترة نجد عدداً من الكتل التي تقول، في جوهر الأمر، كلاماً متشابهاً جداً، بينما يدور خلافها الأكبر حول من يقود ومن يمثل ومن يجلس مع من. ومع كل انقسام تضعف قدرة الجميع، وتصبح المسافة بين القوى المدنية وبين المواطن الذي تتحدث باسمه أكبر.

العمل الوطني لا تزداد قيمته لأننا نحن

الذين بدأناه، ولا تقل قيمته لأن غيرنا سبقنا إليه. قيمته في الغاية التي يسعى إليها وفي قدرته على تحقيقها. فإذا كانت الغاية صحيحة، فالواجب أن نساعد على الوصول إليها وأن نصلح ما نراه خطأ في الطريق. وإذا كانت لدى قوة أخرى رؤية مختلفة فعلاً وأفضل مما طرح في أديس، فلتقدمها للجميع، وليلتف حولها الآخرون إذا ثبت أنها الأفضل. البديل الحقيقي هو البديل الأفضل في المضمون، وليس جسماً موازياً يرفع الشعارات نفسها بأسماء مختلفة أو بتغييرات طفيفة.

ولا يقتصر الأمر على القوى التي بقيت خارج هذا العمل. هناك قوى مدنية اختارت الاصطفاف مع أحد طرفي الحرب، وهذه أيضاً تحتاج إلى مراجعة موقفها. فبعد أكثر من ثلاث سنوات من القتال، لم يقدم أي من طرفي الحرب حلاً للسودان، وكل يوم تستمر فيه الحرب يضيف قتلاً وخراباً ونزوحاً، ويعمق الانقسام ويزيد خطر تفكك البلاد.

والقوى المدنية حين تنقسم بين طرفي الحرب لا تساعد على إنهائها، وإنما تضيف إلى الانقسام العسكري انقساماً سياسياً ومدنياً يوفر لكل طرف من يشجعه على مواصلة القتال وانتظار انتصاره. وإذا كنا نريد من المجتمع الدولي أن يرى في السودانيين بديلاً للحرب، فمن المهم أن يرى أمامه كتلة مدنية واسعة تقف خارج طرفيها، لا كتلاً مدنية موزعة بينهما.

وقد يكون بعض من اصطفوا مع أحد الطرفين قد فعلوا ذلك لأنه يراه أقرب إلى أهدافه، أو يعتقد أن انتصاره العسكري قد يفتح الطريق أمام مشروع مدني بعد الحرب. لكن إذا كان الهدف هو تقوية المشروع المدني، فالأولى أن نقوي القوى المدنية نفسها بدلاً من إضعافها ثم الذهاب إلى قوة مسلحة لأنها تبدو أقرب إليها. ثورة ديسمبر لم تختر السلاح طريقاً إلى السلطة. كانت (سلمية سلمية) و(حرية، سلام وعدالة) من شعاراتها الأساسية. والعودة إلى الخيار المدني المناهض للحرب ليست بدعة، وإنما عودة إلى الطريق الذي بدأت منه الثورة نفسها.

وهذا لا يعني الوقوف على مسافة أخلاقية واحدة من كل ما يرتكبه طرفا الحرب، ولا التخلي عن حق تسمية الانتهاكات وتحميل المسؤولية عنها. الحياد عن الحرب لا يعني الحياد عن الحق والباطل، لكنه يعني ألا يصبح اختلافنا في تقييم الطرفين سبباً لاختيار أحد الجيشين وسيلة لتحقيق المشروع المدني.

والعودة من الاصطفاف ليست هزيمة سياسية. لا يحتاج أحد إلى أن يتخلى عن كل مواقفه السابقة حتى يجد مكاناً في العمل المدني المشترك. يكفي الاتفاق على أن هذه الحرب لا تحمل حلاً عسكرياً للسودان، وأن مستقبله لا ينبغي أن يقرره المنتصر في ميدان القتال، وأن الطريق هو بناء قوة مدنية مستقلة عن طرفي الحرب تعمل لإنهائها واستعادة المسار المدني الديمقراطي.

وفي المقابل، تقع على أصحاب مبادرة أديس مسؤولية ألا يتعاملوا مع ما أنجزوه باعتباره جسماً اكتمل وأصبح المطلوب من الآخرين الالتحاق به. ما تم ينبغي أن يكون بداية لعملية أوسع، تدخل إليها القوى الأخرى شريكة في تطويرها وصناعة قراراتها، لا مجرد أسماء تضاف إلى قائمة الموقعين. فالغاية ليست تكبير جسم سياسي قائم، وإنما بناء أوسع جبهة

سودانية ممكنة حول وقف الحرب، وحماية المدنيين، والحفاظ على وحدة السودان، ومنع عودة النظام السابق، واستعادة المسار المدني الديمقراطي.

وإذا تحقق قدر معقول من ذلك، تصبح مخاطبة المجتمع الدولي مختلفة أيضاً. لن نذهب إليه جماعات متفرقة، كل واحدة تحمل روايتها ومطالبها، وإنما بمشروع سوداني واضح، ونطلب منه أن يساعد في توفير الظروف التي تمكن السودانيين من تنفيذه.

وقد قدمت جلسة مجلس الأمن في 24 أغسطس مثالاً قريباً على أهمية هذا العمل. فقد قدم مندوب حكومة بورتسودان، السفير الحارث إدريس، رواية لأحداث 25 أكتوبر 2021 قال فيها إن القوات المسلحة لم تصل إلى السلطة عن طريق انقلاب، وإن الحكومة المدنية استقالت طواعية، فكان لا بد من ملء الفراغ. وتصدى الأستاذ عمر الدقير لهذه الرواية في مقال عاد فيه إلى بيان البرهان نفسه يوم 25 أكتوبر، وما تضمنه من إعلان حالة الطوارئ وحل مجلس السيادة ومجلس الوزراء وتعليق مواد من الوثيقة الدستورية، إلى جانب الاعتقالات التي صاحبت تلك الإجراءات.

وفي اتجاه آخر، رأى الأستاذ ياسر عرمان في مقال آخر أن ما طرح في جلسة مجلس الأمن لا يزال دون المطلوب لوقف الحرب، وأن الإجراءات الجزئية قد تنتهي إلى إدارتها بدلاً من إنهائها. وذكّر بإعلان مبادئ الرباعية الصادر في 12 سبتمبر 2025 وما تضمنه من هدنة إنسانية وعملية انتقالية تقود إلى حكومة مدنية، ودعا القوى الديمقراطية إلى تحرك يبدأ بإفريقيا ودول الجوار، وإلى الدفع نحو اجتماع مشترك بين مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن الدولي حول رؤية أشمل لإنهاء الحرب.

ويمكن أن نقرأ المقالين كامتداد في المجال العام للعمل الذي بدأ في نيروبي؛ الأول يتصدى للرواية التي تقدمها حكومة بورتسودان، والثاني يدعو إلى رفع سقف الاستجابة الدولية من إجراءات جزئية إلى معالجة أشمل للحرب. وهذان جهدان مهمان، لكنهما يعيداننا أيضاً إلى ما يلينا نحن. تصحيح الرواية الرسمية مهم، ونقد قصور المجتمع الدولي مهم، والأهم أن نبني القدرة التي تجعل الصوت المدني حاضراً بقوة واستمرار، وتستطيع الدفع نحو الحل الأشمل الذي نطالب العالم بتبنيه.

فمندوب حكومة بورتسودان لا يتحرك وحده. وراءه دولة ووزارة خارجية وبعثات دبلوماسية وموارد تعمل باستمرار لإيصال روايتها إلى العالم. وفي المقابل بذلت القوى المدنية والسودانيون في الخارج جهوداً كبيرة في ظروف صعبة، ولا تزال هذه الجهود تحتاج إلى مزيد من التنظيم والتنسيق حتى لا يصبح ممثلو حكومة بورتسودان الصوت السوداني الوحيد في بعض المنابر، أو الصوت الأعلى فيها.

لا يكفي أن ننتظر حتى تقال رواية نعتقد أنها غير صحيحة في مجلس الأمن ثم نفندها في اليوم التالي. الأفضل أن تكون الرواية المدنية موجودة قبل الجلسة وأثناءها وبعدها، وأن تصل إلى الدول الأعضاء والحكومات والإعلام ومراكز التأثير بصورة منظمة ومستمرة. نقد ما يقوله ممثل حكومة بورتسودان لا يغني عن بناء الصوت القادر على مواجهته، ونقد ما لا يفعله مجلس الأمن لا يغني عن بناء القوة القادرة على دفعه إلى فعل المزيد.

وهذا جانب نحتاج فيه إلى أن نبدأ بنقد أنفسنا، لا لتقليل قيمة ما بُذل، ولا لإعفاء الآخرين من مسؤولياتهم، وإنما لأن مواضع تقصيرنا هي الجزء الذي نستطيع إصلاحه. وإذا كان الطرف الآخر يتحرك في كل الاتجاهات ويستخدم ما لديه من مؤسسات وإمكانات لإيصال صوته، فعلينا أن نجمع ما لدينا نحن أيضاً ونحسن استخدامه.

وتحتاج الجبهة المدنية لذلك إلى عمل دبلوماسي منظم ومستمر، لا يقتصر على الولايات المتحدة وأوروبا وبعض دول الخليج، فروسيا والصين ليستا على هامش الملف السوداني. كلتاهما عضو دائم في مجلس الأمن، ولكل منهما مصالح وعلاقات مع السودان، ومواقفهما تؤثر مباشرة في حدود ما يستطيع المجلس القيام به. وحكومة بورتسودان تدرك ذلك، وتعمل مع موسكو وبكين، وفي الوقت نفسه تتحرك نحو واشنطن وأوروبا والعواصم العربية والإفريقية. فالسياسة الخارجية لا تدار فقط مع من نتوقع اتفاقه معنا.

ولا فائدة في ترك روسيا والصين لسردية واحدة عن السودان ثم الاعتراض على مواقفهما في مجلس الأمن. ينبغي أن تصل إليهما أيضاً رؤية القوى المدنية، وأن تعرفا ماذا يمكن أن يكون شكل علاقتهما بالسودان في ظل دولة مدنية ديمقراطية، وأن مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية المشروعة يمكن أن تجد حماية أكثر استقراراً في دولة المؤسسات والقانون من ارتباطها بالأشخاص والسلطات المؤقتة.

ويمكن البناء كذلك على اقتراح التحرك عبر إفريقيا ومجلس السلم والأمن الإفريقي. فإفريقيا ليست مجرد محطة في الطريق إلى مجلس الأمن، وإنما هي المجال الإقليمي الأقرب للسودان والأكثر تأثراً بحربه. والعمل من أجل موقف إفريقي قوي يمكن أن يساعد في توسيع المساحة المشتركة مع روسيا والصين وغيرها من الدول التي قد تتعامل بصورة مختلفة مع مبادرة تحمل وزناً إفريقياً واسعاً.

ولا يحتاج كل هذا إلى أن تقوم به قيادة سياسية صغيرة تجوب عواصم العالم، فلدى السودانيين مورد كبير لم نستفد منه بعد بالقدر الكافي: السودانيون المنتشرون في أنحاء العالم، فالدبلوماسية المدنية يمكن أن تسندها دبلوماسية شعبية واسعة. في الولايات المتحدة، مثلاً، هناك سودانيون وسودانيون أمريكيون هم مواطنون وناخبون يستطيعون مخاطبة ممثليهم في مجلسي النواب والشيوخ، والوصول إلى الإعلام والجامعات ومراكز الدراسات ومنظمات المجتمع المدني. والأمر نفسه متاح، بصور مختلفة، في أوروبا وكندا وأستراليا وإفريقيا والدول العربية وغيرها.

وهؤلاء لا يحتاجون إلى أن يصبحوا أعضاء في تنظيم سياسي جديد. يحتاجون إلى رؤية واضحة، ومعلومات موثوقة، ورسالة مشتركة، ومساحات منظمة للعمل. وعندما يصل وفد مدني إلى واشنطن أو لندن أو بروكسل أو أديس، يمكن أن يجد شبكة محلية سبقت وصوله وبنت العلاقات ومهدت للقاءاته، ثم تواصل العمل بعد مغادرته. وبذلك لا تبدأ قضيتنا من الصفر مع كل زيارة، ولا تنتهي بمغادرة الوفد.

وحين يتضح المشروع في الداخل ويتسع حاملوه، يصبح ممكناً أن نطلب من العالم أشياء محددة: الضغط الجاد من أجل وقف الحرب، ووقف تدفق السلاح والمال الذي يطيلها، وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات، وتوحيد جهود الوساطة، وعدم مكافأة من يستخدم السلاح بمكاسب سياسية، ودعم عملية سلام تربط وقف الحرب بما يأتي بعدها، ولا تحول الأمر الواقع الذي صنعته الحرب إلى أساس لمستقبل السودان.

والمطلوب ليس أن يختار العالم حاكماً للسودان أو أن يصنع العملية السياسية نيابة عن السودانيين. المطلوب أن يساعدهم على وقف الحرب، وعلى حماية المساحة التي يستطيعون داخلها استعادة السياسة من السلاح وبناء دولتهم بأنفسهم.

ما خرج من اجتماع أديس أبابا لا يزال بداية، لكنه بداية تستحق أن يُبنى عليها. فقد استطاعت قوى جاءت من مواقع وخلفيات مختلفة أن تتفق على وقف الحرب وحماية المدنيين، وأن تربط السلام بمعالجة أسباب الحرب وبالتحول المدني الديمقراطي. وهذه مساحة اتفاق مهمة بعد سنوات أصبح فيها الاتفاق بين القوى المدنية أصعب من الاختلاف.

نجاح هذه الخطوة لن يكون في أن تتحول إلى جسم جديد يضاف إلى قائمة الأجسام السودانية، وإنما في أن تتسع حتى يصبح ما بدأته مجموعة من القوى مساحة أوسع لكل من يتفق مع غاياته. يدخل إليها من لديه إضافة فيضيفها، ومن لديه اعتراض يناقشه، ومن لديه مقترح أفضل يقدمه، ويكون المعيار هو المضمون ومصلحة السودان، لا من بدأ المبادرة ولا لمن يُنسب نجاحها.

والدعوة نفسها تمتد إلى القوى المدنية التي اصطفّت مع طرفي الحرب. إذا كانت الغاية مدنية، فالأولى أن نقوي القوة المدنية نفسها. وإذا كنا نريد الحرية والسلام والعدالة، فالطريق إليها هو جمع أصحاب هذه الغايات، لا توزيعهم بين البنادق التي تتقاتل حول السلطة.

قد تكون أمامنا الآن فرصة لاستعادة شيء مما فقدناه. لن نعيد صورة اعتصام القيادة كما كانت؛ فالزمن تغير، والسودان تغير، والحرب صنعت واقعاً جديداً. لكننا نستطيع أن نستعيد ما أعطى تلك الصورة قوتها: شعباً يعرف ماذا يريد، وكتلة مدنية واسعة تستطيع أن تختلف داخلها دون أن تتفتت، ومشروعاً واضحاً يربط وقف الحرب بما يأتي بعدها.

في المقال السابق انتهينا إلى أن (ترتيب بيتنا الداخلي هو أول الطريق)، وإلى حاجتنا لـ(إعادة إنتاج الأسباب التي فرضت احترام قضيتنا سابقاً). وما بدأ في أديس يمكن أن يكون خطوة في استعادة هذه الأسباب، إذا اتسع ولم ينغلق على نفسه، وإذا شاركت فيه القوى التي لا تزال خارجه، وراجع المصطفون مع طرفي الحرب مواقفهم، وتحولت طاقات السودانيين في الداخل والمهجر إلى عمل منظم، واستطعنا أن نقدم للعالم صوتاً مدنياً أوسع وأقوى وأكثر تماسكاً.

العالم يستطيع أن يساعد، وربما يستطيع أن يقدم أكثر مما يقدم الآن. أما القوة التي تجعل هذه المساعدة ممكنة ومفيدة، فعلينا نحن أن نبنيها.

التحالفات الإقليمية.. وأثرها على الحرب في السودان

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يتناول الكاتب التحولات الإقليمية المحيطة بالحرب السودانية، مشيراً إلى بروز تحالفات جديدة، أبرزها اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان، بالتزامن مع تنامي الشراكة الأمريكية-الإثيوبية، وما قد تتركه هذه الترتيبات من آثار على موازين القوى في المنطقة.

يرى أن السودان أصبح ساحة لتقاطع مصالح إقليمية ودولية متشابكة، مع اتهامات لإثيوبيا بتقديم دعم لقوات الدعم السريع، مقابل علاقات وتنسيق بين مصر وتركيا والسعودية مع القوات المسلحة السودانية. وبذلك لم تعد الحرب شأناً سودانياً داخلياً فحسب، بل باتت مرتبطة بحسابات الأمن والنفوذ في البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

يشير إلى أن التنافس بين القوى الإقليمية، خصوصاً السعودية والإمارات، يضيف أبعاداً جديدة للحرب، بينما تضع الشراكة الأمريكية-الإثيوبية واشنطن أمام معادلة معقدة بين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة ومساعيها للتوسط لإنهاء الحرب في السودان.

يخلص الكاتب إلى أن الصراع السوداني أصبح جزءاً من إعادة ترتيب أوسع للتحالفات وموازين القوى في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، وأن فهم مستقبل الحرب يتطلب قراءة شبكة المصالح والتحالفات الممتدة من مكة إلى واشنطن، مروراً بأنقرة وإسلام آباد وأديس أبابا.

تتقاطع مصالح القوى الكبرى في بوتقة الحرب السودانية، بين تحالف إسلامي ناشئ وشراكة أمريكية-إثيوبية متنامية، في مشهد يعيد رسم خريطة النفوذ في القرن الأفريقي.

في السابع من أغسطس 2026، شهدت مكة المكرمة توقيعاً غير مسبوق: اتفاقية دفاع مشترك جمعت السعودية وتركيا وباكستان، في حلف عُرف بـ«اتفاقية مكة للدفاع المشترك». نصّت الاتفاقية على أن أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث يُعتبر هجوماً على الجميع، في صيغة تستحضر المادة الخامسة من حلف الناتو. لكن هذا التحالف الجديد، الذي وُصف بأنه قد يُشكّل «ناتو إسلامياً»، لم يولد في فراغ؛ بل جاء في سياق إقليمي مضطرب، تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى على أرض السودان المشتعلة حرباً منذ أبريل 2023.

حلف مكة: مثلث القوة الجديد

يجمع التحالف الثلاثي بين السعودية (الثقل الاقتصادي والمكانة الدينية)، وتركيا (الصناعة العسكرية والخبرة العملياتية)، وباكستان (القوة البشرية والعسكرية والقدرة النووية). وقد استغرق العمل على الاتفاقية نحو عامين، وشمل اجتماعات فنية وسياسية متواصلة. ووفقاً لبيان مشترك، فإن الاتفاقية تهدف إلى «تعزيز الردع المشترك في مواجهة أي اعتداء».

غير أن غياب مصر عن هذا الحلف أثار تساؤلات واسعة. فالقاهرة، التي تربطها علاقات جيدة مع جميع الأطراف، فضّلت الحفاظ على «هامش مناورة مستقل» وتجنب الانخراط في محور قد يحول التنافس الإقليمي إلى صراع طائفي. ومع ذلك، أبدت مصر لاحقاً دراسة «بكل جدية» مسألة الانضمام إلى الاتفاقية.

واللافت أن التقارير تحدثت عن دعوة وجهتها الدول الثلاث لإيران للانضمام إلى الحلف، وهي خطوة من شأنها، لو تحققت، أن تغير طابع التحالف بشكل جذري وتحوله إلى إطار إقليمي أوسع.

الشراكة الأمريكية-الإثيوبية: محور القرن الأفريقي

على الجانب الآخر من المشهد، تشهد العلاقات بين واشنطن وأديس أبابا دفئاً متصاعداً. ففي مايو 2026، عقد مسؤولون إثيوبيون وأمريكيون مشاورات رفيعة المستوى في واشنطن، وقعوا خلالها إطاراً للحوار الثنائي يشمل التجارة والأمن ونزع التصعيد الإقليمي.

وتعكس هذه الشراكة تحولاً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه القرن الأفريقي، حيث أصبحت إثيوبيا «في قلب الدبلوماسية الأمنية» لواشنطن في المنطقة. وتشمل ملامح هذه الشراكة دعماً أمريكياً لمشروع مطار «بيشوفتو» الدولي بقيمة 10 مليارات دولار، وإطاراً للتعاون الصحي بقيمة 1,6 مليار دولار، فضلاً عن تعاون أمني لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

التقاطع على أرض السودان

وهنا يبرز التداخل الأكثر تعقيداً. فالحرب السودانية، التي انخرطت فيها أطراف إقليمية متعددة، باتت ساحة يتقاطع فيها حلف مكة مع الشراكة الأمريكية-الإثيوبية، وإن بطرق غير مباشرة ومتباينة.

فمن ناحية، تشير تقارير إلى أن إثيوبيا قد سمحت لقوات الدعم السريع، بدءاً من أواخر 2025، باستخدام غرب إثيوبيا كقاعدة خلفية، في خطوة نُسبت إلى الإمارات العربية المتحدة. وقد وثّق تقرير صادر عن مختبر أبحاث في جامعة ييل أدلة على «أنشطة تتوافق مع مساعدة عسكرية إثيوبية» لقوات الدعم السريع، وهو ما نفته أديس أبابا.

وفي المقابل، تجد القوات المسلحة السودانية نفسها متحالفة مع أطراف مختلفة. فمصر، التي تربطها باتفاقية دفاع مشترك مع السودان، تُنسق مع تركيا لدعم قدرات الجيش السوداني. كما وقّع السودان والسعودية اتفاقية تعاون استراتيجي أعادت تشكيل خارطة التحالفات في البحر الأحمر. وتشير تقارير إلى دعم عسكري ولوجستي وتقني ضخم للجيش السوداني من دول حلف مكة.

صراع المصالح أم إعادة ترتيب الأوراق؟

يرى خبراء استراتيجيون أن حرب السودان دفعت إلى إعادة ترتيب الحسابات الأمنية والسياسية في القرن الأفريقي، حيث بدأت تحالفات قديمة تتعرض للاختبار. فالتنافس بين السعودية والإمارات، الذي يتجلى بوضوح في الموقف من الأطراف المتحاربة في السودان، يُضيف بُعداً خليجياً للصراع.

أما حلف مكة، فرغم أنه لا يتدخل رسمياً في النزاعات الداخلية، إلا أنه يخلق مناخاً إقليمياً

جديداً. فتركيا، العضو في الحلف، باتت منسقة مع مصر لدعم الجيش السوداني، بينما تتهم الخرطوم إثيوبيا بدعم الدعم السريع. وهكذا، فإن الحرب السودانية لم تعد مجرد صراع داخلي، بل أصبحت ساحة تتصادم فيها مصالح تحالفات إقليمية كبرى: حلف مكة من جهة، والشراكة الأمريكية-الإثيوبية - والامتدادات الإماراتية من ورائها - من جهة أخرى.

ويزداد المشهد تعقيداً مع انخراط الولايات المتحدة، التي تسعى للوساطة في السودان، بينما تعزز في الوقت نفسه شراكتها مع إثيوبيا، المتهمة بدعم أحد أطراف النزاع. هذا التناقض الظاهري في الموقف الأمريكي يعكس واقعاً جيوسياسياً معقداً، حيث تتصارع المصالح الاستراتيجية مع مساعي السلام.

في المحصلة، يبدو أن الحرب السودانية تحولت إلى مرآة تعكس تداخل التحالفات الإقليمية وتقاطعها، حيث لا يمكن فهم مسار النزاع بمعزل عن شبكة المصالح المتشابكة التي تمتد من مكة إلى واشنطن، مروراً بأنقرة وإسلام آباد وأديس أبابا. ومهما كانت نتيجة هذه الحرب، فإنها ستُعيد - بلا شك - تشكيل موازين القوى في منطقة القرن الأفريقي والشرق الأوسط لعقود قادمة.

ترابط الصراع في القرن الأفريقي ومساراته

ملخص

يرى الكاتب أن صراعات القرن الأفريقي باتت تتجاوز الحدود الوطنية بصورة متزايدة، مستشهدًا باشتباكات إثيوبيا قرب الحدود السودانية وضربات الجيش السوداني لقافلة دعم سريع داخل تشاد. ويعكس ذلك، بحسب الكاتب، تحول الحروب الداخلية إلى أزمات إقليمية تتداخل فيها الجغرافيا والمصالح والفاعلون عبر الحدود.

يشير إلى أن هذا الترابط ليس جديدًا، لكنه أصبح أكثر كثافة وتعقيدًا، مع تدخل الحكومات في صراعات الدول المجاورة ودعم جماعات مسلحة بالوكالة. كما أسهم انتشار الطائرات المسيّرة والجماعات المسلحة والمتطرفة في توسيع نطاق العنف وربط نزاعات السودان وإثيوبيا والصومال وليبيا واليمن بشبكة إقليمية أوسع.

يبرز الكاتب الدور المتنامي للقوى الخارجية، خصوصًا دول الخليج ومصر وتركيا وغيرها، في تشكيل التحالفات ودعم أطراف الصراع، موضحًا أن التنافس على النفوذ في البحر الأحمر والقرن الأفريقي يتقاطع مع ملفات مثل مياه النيل وأمن الصومال وإريتريا. ويضع السودان في قلب هذا التشابك، باعتباره حلقة تصل بين القرن الأفريقي ومنطقة الساحل والبحر الأحمر.

يخلص إلى أن تعدد الأطراف والمصالح الخارجية جعل جهود السلام أكثر تعقيدًا، وأضعف قدرة أطر مثل الاتحاد الأفريقي وإيغاد على إدارة النزاعات. ويرى أن تحقيق سلام مستدام يتطلب التعامل مع القرن الأفريقي باعتباره نظامًا أمنيًا مترابطًا، لأن احتواء صراع في دولة واحدة دون معالجة الروابط الإقليمية قد يفتح الباب أمام انتقاله إلى دول أخرى

يوناس ييزيزيو *

شهدت مدينة شيارينا قرب الحدود السودانية في الأول من أغسطس/آب الماضي اشتباكات عنيفة، شكلت أحد أخطر انتهاكات اتفاقية بريتوريا لعام 2022. وقد اشتبكت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية مع وحدات من جبهة تحرير شعب تيغراي، بما في ذلك التشكيل المعروف باسم الجيش 70.

بعد أن عملت الكتيبة 70 لفترة طويلة ضمن حملات القوات المسلحة السودانية ضد قوات الدعم السريع في دور أشبه بدور المرتزقة، يُقال إنها عبرت من ملاذ سوداني إلى الأراضي الإثيوبية. وهكذا، تحول ما كان مواجهة داخلية إثيوبية إلى حادث عابر للحدود، مما أدخل الخرطوم في المعادلة منذ البداية.

بعد ثلاثة أسابيع، لاحقت القوات المسلحة السودانية قافلة إمداد تابعة لقوات الدعم السريع وضربتها في عمق أراضي تشاد، قرب المثلث السوداني الليبي التشادي. اتهمت السلطات التشادية الطائرات والطائرات المسيّرة السودانية بانتهاك سيادتها، بينما برّرت الخرطوم العملية بأنها ضرورية لقطع طرق الإمداد اللوجستية القادمة من ليبيا والمرتبطة في نهاية المطاف بجهات خارجية. يُجسّد هذا الحادث نمطًا إقليميًا أوسع نطاقًا، حيث تُولّد الحروب الداخلية ضغوطًا متزايدة تتجاوز الحدود الوطنية.

تتفاقم الصراعات في القرن الأفريقي عبر آليات مترابطة تمتد على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية في آن واحد. وينتج عن ذلك ديناميكية امتداد تُظهر الترابط العميق للوضع الأمني بين دول المنطقة. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، كانت معظم الصراعات في القرن الأفريقي ذات أصول داخلية في المقام الأول، إلا أن كل صراع منها تفاقم بفعل نمط مستمر من التدخل المتبادل، حيث سعت الحكومات إلى إدارة أزماتها الداخلية من خلال دعم حركات التمرد في الدول المجاورة. والنتيجة هي منطق ذاتي الاستدامة، حيث يُنقل عدم الاستقرار المتولد داخل دولة ما عمدًا إلى الخارج، ليعود في صورة معدلة لزعزعة استقرار مصدره.

إن هذا الميل إلى تجاوز الحدود السيادية هو السمة الهيكلية المميزة للمنطقة. فقد أدى الصراع الطويل الأمد في الصومال إلى زعزعة استقرار جيرانها مرارًا وتكرارًا، ولا سيما كينيا وإثيوبيا، بينما تتردد أصداء حروب السودان في جنوب السودان وإثيوبيا وما وراءهما. ومن اللافت للنظر أن معظم مناطق النزاع المسلح وعدم الاستقرار في المنطقة تتركز بالقرب من المناطق الحدودية، حيث تتلاقى الدوافع والمصالح والجهات الفاعلة العابرة للحدود، وحيث يكون خطر التصعيد في أعلى مستوياته. ولذلك، فإن جغرافية العنف لا تنفصل عن جغرافية نظام الدولة نفسه.

لقد شهدت طبيعة الصراع في القرن الأفريقي تحولاً جوهرياً، ولا توجد منطقة خارج الشرق الأوسط أفضل منها لدراسة هذا التحول. لطالما كانت الحروب هنا عابرة للحدود، تتجاوز حدود الدول من خلال التدخلات السرية والعلنية، والتحالفات بالوكالة، والدعم الخارجي الذي تقدمه الدول للجماعات المسلحة المحلية. ما تغير هو كثافة هذه الروابط ومرونتها. تُساهم الجماعات المسلحة غير الحكومية الآن بقوات برية للأطراف المتحاربة في جميع أنحاء المنطقة - سواء كمرتزقة أو من خلال صفقات سياسية - في ليبيا والسودان وجنوب السودان واليمن، مما يربط صراعات القرن الأفريقي بشبكة أوسع من العنف.

ساهم تطوران في تسريع هذا التحول. أولهما هو تطور تكنولوجيا الحرب، ولا سيما انتشار استخدام الطائرات المسيّرة في حرب القرن الأفريقي، مما يسمح للدول بنقل العنف إلى أطرافها بتكلفة مالية وسياسية متناقصة، مع تقليل الحاجة إلى نشر قوات برية مستدامة أو مفاوضات سياسية مع المناطق المضطربة. أما ثانيهما فهو تصاعد نشاط الجماعات المتطرفة والمسلحة الذي ازدهر في ظل هذه الصراعات. ففي الصومال، على سبيل المثال، أنشأ تنظيم الدولة الإسلامية مركزًا متزايد الأهمية لعملياته العالمية، في حين لا تزال حركة الشباب هي الجماعة المسلحة غير الحكومية المهيمنة، والتي تخوض صراعًا طويل الأمد مع القوات الفيدرالية والميليشيات القبلية المتحالفة معها وقوات الاتحاد الأفريقي، بينما توسع عملياتها لتشمل المقاطعات الحدودية الكينية.

لقد جعلت الأهمية الجيوستراتيجية للقرن الأفريقي منه ساحةً لمنافسة شديدة بين القوى الخارجية والإقليمية. وعلى مدى العقدين الماضيين، برز كساحة استراتيجية لدول الخليج الساعية إلى بسط نفوذها خارج شبه الجزيرة العربية. وبينما تبرر هذه الدول تدخلها بذريعة التدخل في النزاعات، يكشف تحليل أكثر دقة أن دوافعها الحقيقية تكمن في توسيع نطاق تنافساتها على الهيمنة الإقليمية، وضروراتها

الاقتصادية والأمنية، ومصالحها الاستراتيجية. فالقرن الأفريقي والخليج منطقتان متجاورتان جغرافياً، تربطهما علاقة أمنية وثيقة، بحيث لا يمكن تحليل مخاوفهما الأمنية القومية أو حلها بمعزل عن بعضها البعض.

لقد أثر هذا التنافس الخليجي على ديناميات الصراع من خلال التأثير على الفاعلين المحليين، وتعميق الانقسامات الداخلية، وتعقيد فرص التوصل إلى حلول ودية في دول المنطقة الهشة. وكان للتنافس بين السعودية والإمارات العربية المتحدة أثر بالغ، إذ أعاد تشكيل التحالفات السياسية عبر التدخلات العسكرية والاستثمارات الاقتصادية. وبعيدًا عن منطقة الخليج، فإن وجود جهات أمنية خارجية تتنافس على النفوذ العسكري والسياسي، وتداعيات العنف في اليمن، والتنافس على النفوذ بين إيران وإسرائيل، وإسرائيل وتركيا، كلها عوامل تؤثر على أمن القرن الأفريقي. وقد أدى تسييس المنطقة إلى جرّ القرن الأفريقي إلى دوامة الاضطرابات في شبه الجزيرة العربية وما وراءها، محولًا المنطقة إلى ساحة عنف ذات محصلة صفرية لقوى خارجية متنافسة. وبالتالي، ازداد دور دول الشرق الأوسط في تقديم الدعم الخارجي لأطراف النزاع في القرن الأفريقي بشكل كبير، كما أن انخراط هذه الجهات يُكثّف من ترابط الصراعات نظرًا لتداخل مصالحها وتقاطعها في مختلف دول المنطقة.

تُفاقم استراتيجية مصر في احتواء إثيوبيا ومحاصرتها هذا الترابط. فمشاركتها في

حرب السودان تُشكّل نقطة ضغط غربية على طول الحدود الإثيوبية السودانية، بينما يُرسي تحالفها الجيوسياسي المتنامي مع إريتريا نقطة ضغط أخرى على طول حدود إثيوبيا الشمالية. وإلى الشرق، يُتيح لها تحالفها العسكري المتنامي مع الصومال الوصول إلى جبهة ثالثة على طول الجناح الشرقي لإثيوبيا. وتُشكّل هذه المواجهات المتداخلة مجتمعةً قوسًا استراتيجيًا أوسع حول إثيوبيا، يربط بين ساحة المعركة السودانية والموقع العسكري الإريتري والوضع الأمني في الصومال. وهذا بدوره من شأنه أن يُعزز الضغوط العسكرية والسياسية في الدول الأخرى.

يُشكّل السودان اليوم محوراً لصراع مُتشابك يربط القرن الأفريقي غرباً بمنطقة الساحل، وشرقاً بتنافس القوى المتوسطة في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر. وعلى أحد جانبي هذا النظام، يقع تحالفٌ غير مُستقرّ يضم تركيا والسعودية ومصر وقطر، والذي دعم القوات المسلحة السودانية في الخرطوم وحلفاءها في إريتريا والصومال (وخاصةً الحكومة الفيدرالية). وتتداخل هذه العقدة المُعقدة من المصالح الأجنبية المُتنافسة مع التوترات القائمة أصلاً في القرن الأفريقي وخارجه، وتُفاقمها، سواءً أكان ذلك النزاع الإثيوبي المصري حول مياه النيل، أم ديناميكيات الصومال المُستمرة بين المركز والانقسام. وقد انبثقت المخاوف من تجدد الصراع في شمال إثيوبيا مطلع هذا العام جزئياً من إدراك استحالة احتواء أي حرب من هذا القبيل، نظراً لمصالح واستثمارات مجموعةٍ واسعةٍ من الدول.

تفاقم اقتصاد الحرب بالتزامن مع هذه الديناميكيات، وسيستمر صراع القوى المتوسطة الأكثر تماسكًا في التداخل مع شبكات اقتصاد البحر الأحمر المعقدة. في العديد من دول المنطقة، أدت المراحل المتتالية من الصراع الأهلي، والتنافس على السلطة، والتدخل الخارجي، والنزاعات العرقية الداخلية إلى تفاقم العنف وعدم الاستقرار. في إثيوبيا، تُفاقم التوترات في الشمال، التي تشمل جبهة تحرير شعب تيغراي، وحركة فانو، وغيرهما، العلاقات المتوترة مع إريتريا والقوات المسلحة السودانية. في السودان، يكتنف الصراع الذي يُميز المنطقة ككل العديد من الأطراف الفاعلة وتداعياته، ويمتد من منطقة الساحل إلى البحر الأحمر. في الصومال، تتلاقى التوترات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وحركات التمرد التي تقودها حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية، وتدخل العديد من الجهات الخارجية. وبالمثل، تُنتج التوترات الداخلية في جنوب السودان تداعياتها الخاصة، كما أن سعي مصر لمواجهة النفوذ الإثيوبي - من خلال التوسع في إريتريا والصومال والتدخل المباشر في الحرب السودانية - يُزيد من ترابط أي صراع قد ينشأ.

إن الطبيعة المعقدة والديناميكية لعوامل الصراع هذه، إلى جانب تورط جهات خارجية متعددة ذات مصالح متضاربة، جعلت إدارة الوضع بالغة الصعوبة، سواء بالنسبة لدول القرن الأفريقي نفسها أو للمنظمات الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). ويصعب التنسيق وبناء التوافق بشأن مبادرات السلام عند تعدد الجهات الفاعلة، ولكل منها مصالحها وولاءاتها المختلفة. وقد تراجعت فعالية منظمات الوساطة، كالاتحاد الأفريقي وإيغاد، وأصبحت أقل فاعلية، وحلت محلها تدريجيًا أطر بديلة مثل مجموعة الحوار الرباعي (كواد)، التي لا تزال فعاليتها وهيكل عضويتها موضع انتقاد. وبالمقارنة مع العقود السابقة، أصبح الدعم الخارجي للصراع وتشكيل التحالفات في القرن الأفريقي أكثر تقلبًا وسيولة، مما يعكس تحول النهج متعددة الأطراف والمؤسسية لإدارة الصراع إلى سياسات نفعية وشخصية مدعومة بترتيبات غير رسمية على مستوى القيادة.

يُظهر القرن الأفريقي منطقًا واضحًا على نطاق واسع، إلا أنه تغيّر بفعل اتساع نطاق الصراعات وترابطها. ففي السابق، كانت للحركات المسلحة أهداف سياسية محددة في إريتريا وإثيوبيا والسودان، وكان العنف موجهًا بشكل عام نحو تحقيقها؛ أما اليوم، فتعمل هذه الحركات ضمن شبكة من المصالح الإقليمية والخارجية، ما جعل كل صراع محلي بمثابة واجهة لتنافسات أوسع. إن الخصائص التي تُعرّف المنطقة كنظام فرعي متماسك - كالقرب الجغرافي، وانتظام التفاعل بين الأطراف الفاعلة وكثافته، والاعتراف الخارجي بمجموعة الدول كمنطقة متميزة - هي تحديدًا ما يجعل صراعاتها عصية على الحل. إن ترابط الصراعات في القرن الأفريقي هو الشرط الأساسي لأمنه، وأي سلام دائم سيتطلب التعامل مع المنطقة كنظام واحد متكامل، كما أصبحت عليه.

* **باحث، مجلة هورن ريفيو**

عندما تعيد القوى السياسية السودانية اكتشاف نفسها

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يرى الكاتب أن التغييرات داخل القوى السياسية السودانية من أسماء وهياكل وتحالفات تعكس محاولة لإعادة اكتشاف الشرعية والدور في سودان تغيرت ملامحه منذ أبريل 2023. فالسؤال لم يعد كيف نستعيد السودان القديم، بل كيف نبني السودان الذي سيأتي بعد الحرب.

يوضح أن الحرب كشفت ضعف الأحزاب التقليدية، وعجز القوى المدنية الجديدة عن تشكيل مركز موحد، مقابل سعي القوى العسكرية والمسلحة لتحويل قوتها إلى نفوذ سياسي. لذلك أصبح تغيير الأسماء أسهل من تغيير المشاريع، بينما فقد المواطن ثقته القديمة بالسياسة.

يشير الكاتب إلى أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى تحالفات تقوم على مشاريع وطنية لا على المحاصصة أو الخوف من الخصوم أو الدعم الخارجي. والمراجعة الحقيقية تعني الاعتراف بالأخطاء، وتجديد القيادات والمؤسسات، وإشراك الشباب والنساء والأقاليم، وبناء مشروع مستقل يحدد مصالح السودان.

يخلص إلى أن المعركة بعد الحرب لن تكون فقط حول من يحكم، بل حول شكل الدولة وقواعدها وعلاقتها بالمجتمع. فالسلام والانتخابات وحدهما لا يكفيان؛ المطلوب بناء دولة عادلة ومؤسسات قوية ومواطنة متساوية، بحيث يكون الغالب في النهاية هو السودان، لا أي طرف من أطراف الصراع.

إن ما يجري داخل القوى السياسية السودانية من تغييرات في الأسماء والهياكل والتحالفات والخطابات لا يمثل مجرد تجميل سياسي، بل يعكس محاولة لإعادة اكتشاف الشرعية والدور في سودان تغيرت ملامحه منذ أبريل 2023.

فالسودان الذي دخل الحرب لن يكون هو السودان الذي ستنتهي فيه. لقد تغير المجتمع، وتبدلت موازين القوة، وأعيد تشكيل التحالفات، والأهم أن صورة القوى السياسية في نظر المواطن لم تعد كما كانت. لذلك لم يعد السؤال الحقيقي: كيف نستعيد السودان القديم؟ بل: كيف نبني السودان الذي سيأتي بعد الحرب؟

هنا تكتسب المراجعات السياسية أهميتها. غير أن ثمة فرقاً كبيراً بين مراجعة حقيقية تعيد النظر في الأفكار والقيادات وتجارب الحكم والمعارضة، وبين إعادة تدوير سياسي تقتصر على تغيير الاسم والواجهة.

لقد كشفت الحرب هشاشة النظام السياسي أكثر مما أظهرت قوة أي طرف. فقدت الأحزاب التقليدية جزءاً كبيراً من قدرتها على التمثيل، ولم تنجح القوى المدنية الجديدة في إنتاج مركز سياسي موحد، بينما تحاول الحركات المسلحة تحويل قوتها العسكرية إلى نفوذ سياسي، وتسعى القوى العسكرية إلى ترسيخ رؤيتها للدولة. وفي خضم ذلك كله، يقف المواطن وقد أصبح أقل استعداداً لمنح السياسة القديمة ثقته السابقة.

لذلك أصبح تغيير الاسم أسهل من تغيير المشروع.

والسؤال الأهم اليوم ليس: من سيحكم السودان؟ وإنما: أي سودان نريد أن نبني؟

فالأزمة لم تعد أزمة حكومة أو سلطة فحسب، بل أصبحت أزمة دولة وعقد اجتماعي وشرعية سياسية: من يملك حق تأسيس الدولة؟ وما حدود العلاقة بين مؤسساتها؟ وكيف تنتهي ظاهرة تعدد مراكز القوة والسلاح؟ وكيف تُعالج المظالم والاختلالات في توزيع السلطة والثروة؟ وكيف تتحقق العدالة دون أن تتحول إلى انتقام؟ ومن يملك حق المشاركة في صناعة المستقبل؟

لا يستطيع حزب واحد الإجابة عن هذه الأسئلة، ولذلك تبدو المرحلة المقبلة أقرب إلى سياسة التحالفات والمشروعات الوطنية منها إلى هيمنة حزب واحد.

لكن التحالف الذي لا يجمعه مشروع سرعان ما يتحول إلى محاصصة، والتحالف الذي يقوم فقط على الخوف من خصم ينهار بزوال ذلك الخصم، أما التحالف الذي يبحث عن الاعتراف الخارجي أكثر مما يبحث عن القبول الشعبي، فإنه يفقد شرعيته مهما بلغت قوته.

الخارج جزء من المعادلة السودانية، لكنه لا يستطيع أن يبني دولة مستقرة نيابة عن السودانيين. والخطر الحقيقي يكمن في تحول القوى السياسية إلى وكلاء لمشروعات إقليمية ودولية متنافسة. يحتاج السودان إلى علاقات خارجية متوازنة، لكنه يحتاج قبل ذلك إلى مركز وطني مستقل يحدد مصالحه وحدود علاقاته.

تبدأ المراجعة الحقيقية بالاعتراف بالأخطاء، ومراجعة تجارب الحكم والمعارضة، ونقد نماذج القيادة القديمة، وبناء مؤسسات سياسية أكثر ديمقراطية، وفتح المجال أمام الشباب والنساء والأقاليم، والانتقال من الشعارات العامة إلى البرامج القابلة للتنفيذ.

لقد أسقطت الحرب كثيراً من الأقنعة. فلم تعد الزعامة التاريخية أو الانتماءات السياسية أو القوة كافية لإنتاج شرعية مستدامة، كما لم تعد الخطابات قادرة على إقناع مجتمع يبحث، قبل كل شيء، عن الأمن والغذاء والعلاج والتعليم وفرصة للحياة.

الشرعية القادمة ستكون شرعية الإنجاز وبناء الدولة.

ومعركة ما بعد الحرب لن تدور فقط حول من يحكم، بل حول قواعد اللعبة الجديدة: هل تكون الدولة مركزية أم لامركزية؟ كيف تكون الدولة مدنية؟ كيف تُنظَّم العلاقة بين المركز والأقاليم؟ وكيف تتحول المكاسب العسكرية إلى مكاسب سياسية دون أن تتحول الدولة نفسها إلى غنيمة؟

وبين هذه المشاريع جميعاً يقف المجتمع السوداني، الذي يجب ألا يبقى متفرجاً على صناعة مستقبله.

فالسؤال الحقيقي ليس من يملك السلاح، ولا من يملك التحالف الأكبر، ولا من يحظى بالدعم الخارجي؛ بل من يستطيع تقديم مشروع وطني يشعر السوداني في كل إقليم ومدينة وقرية بأنه جزء منه، وأن الدولة القادمة ليست دولة طرف على حساب طرف آخر.

السلام ووقف إطلاق النار ضرورة، لكن السلام وحده لا يصنع دولة. والانتقال السياسي ليس ديمقراطية مكتملة، والانتخابات لا يمكن أن تكون بديلاً عن بناء مؤسسات الدولة، كما لا ينبغي أن تتحول العدالة إلى وسيلة لتصفية الحسابات.

المطلوب أعمق من ذلك: مصالحة بين الدولة

والمجتمع، وبين الأقاليم والمركز، وبين مفهوم السلطة ومفهوم المواطنة؛ مصالحة تجعل المواطن شريكاً في صناعة الدولة، لا وقوداً لها ولا مادة انتخابية.

ولهذا يجب أن يبدأ أي مشروع سياسي جديد من قاعدة واضحة:

لا غالب ولا مغلوب في تأسيس الدولة؛ الغالب هو السودان.

وهذا لا يعني إسقاط العدالة أو تجاوز الجرائم والانتهاكات، بل يعني رفض تحويل الدولة إلى غنيمة لطرف منتصر.

فالعدالة تبني الدولة عندما تكون مستقلة وعادلة، لكنها تهدمها عندما تتحول إلى أداة للانتقام.

إذا أدركت القوى السياسية السودانية ذلك، فقد تكون إعادة تشكيلها بداية ميلاد سياسي جديد. أما إذا اكتفت بتغيير الأسماء والواجهات والتحالفات، فسيعود السودان إلى أزمته القديمة بأسماء جديدة، وقد يبحث المجتمع عن بدائل خارج الأحزاب والسياسة المنظمة.

يقف السودان أمام فرصة تاريخية لإنهاء مرحلة وبدء أخرى، لكنها ليست فرصة متاحة إلى ما لا نهاية. فإذا سبقت القوى السياسية التحولات الاجتماعية بفكر جديد وبرامج جديدة وقيادات جديدة، استطاعت أن تقود السودان نحو المستقبل. أما إذا تأخرت، فسيسبقها المجتمع، وربما يتركها خلفه.

فالسودان لا يحتاج فقط إلى من يحكمه، بل إلى من يبني دولة تستحق أن يحكمها السودانيون جميعاً.

الاتجاه الخامس

البرهان... الحوار بالمقلوب

د. كمال الشريف

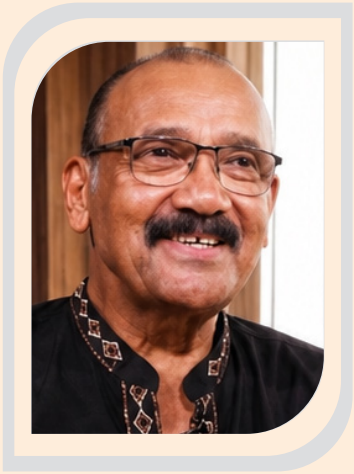

ملخص

يرى الكاتب أن مسار الحوار الذي يدفع به الفريق عبد الفتاح البرهان بشأن مستقبل السودان يجري «بالمقلوب»، منتقداً اختيار شخصيات للمشاركة فيه، من بينها القانوني نبيل أديب، ومشككاً في قدرتها على قيادة حوار يفضي إلى استعادة الحكم المدني والديمقراطي.

ينتقد أديب بشدة، مستعيداً دوره في لجنة التحقيق المتعلقة بفض اعتصام القيادة العامة، ومتهماً إياه بعدم تحقيق العدالة للضحايا، قبل أن يصفه بأنه أصبح لاحقاً قريباً من معسكر البرهان ومشاركاً في فعالياته السياسية.

يحذر الكاتب من أن الحوار بصيغته الحالية، مع مشاركة حركات مسلحة وشخصيات موالية للبرهان، قد يعيد إنتاج تجربة النظام السابق في تفكيك القوى السياسية واستقطابها، بدلاً من الوصول إلى توافق وطني واسع. كما يشير إلى رفض بعض الحركات المسلحة لهذه اللجنة المحتملة.

يخلص إلى أن «الحوار المقلوب» قد يقود السودان إلى انقسامات اجتماعية وسياسية وإدارية أعمق، محذراً من أن إعادة ترتيب المشهد بهذه الطريقة قد تقوض مبادئ الشفافية والمدنية والديمقراطية، وتفتح الباب أمام مشاريع سياسية تسعى لإعادة تشكيل البلاد وفق مصالحها.

نبيل أديب من الشخصيات التي وضعها الشعب السوداني في مرتبة رديئة جداً بحكم أنه رجل غير شجاع ولا ذكي ولا قانوني ولا سياسي، ولا يعرف عن تاريخه شيئاً إيجابياً من يوم ظهوره على السطح القانوني.

وهو شخص عرفه السودانيون في فترة فض الاعتصام، ولجأت إليه جهة مختصة بأن يصبح مسؤولاً عن أخذ حقوق أكثر من 3 ألف قتلوا في ليلة واحدة، في جريمة وصفت بالأقبح في تاريخ البلاد.

بحكم أن قوات متعددة خططت بواسطة قيادات عسكرية وأمنية مختلفة لحرق واغتصاب وقتل أكثر من 3 ألف من أبرياء لا يحملون أسلحة في 5 ساعات فقط.

بحجة أنهم كانوا يمارسون الرذيلة أمام القيادة العامة للجيش، الذي قفل أمامهم أبواب الأمان في تلك الليلة.

لأنهم شرازم من الصعاليك.

وكان من قدر أهل الشهداء أن يصبح نبيل أديب هو من سيكشف الأسرار ويدافع عنهم ويأخذ للشهداء حقوقهم ليدخل التاريخ.

والرجل رفض أن يكون في هذا الموقع ويصبح من أبطال السودان مهما كان الأمر.

وتابع الرجل مسيرة أخرى خرقها له بأن أصبح موالياً لمعسكر «أيد»، وشارك في انقلاب آخر على سلطة مدنية.

فأصبح مشاركاً رئيساً في ندواتها و مؤ تمرا تها .

ولكن، لسوء قدره، أن أية مفاوضات خاصة بالسلام أو إعادة المدنية في السودان لم تتم دعوته إليها.

الرجل إذن غير معترف به على مستوى الدولة نفسها، ولا وسط أية دولة أو حتى مجتمع دولي يهتم بأمر السودان.

وقال مندوب آخر للأمم المتحدة: نحن لا نعرف أية صفحة إيجابية عن المدعو نبيل أديب.

ولكن من جهة أخرى يعتبر أديب من إحدى أدوات البرهان التي يستخدمها لمتابعة المشروع الأمريكي في المنطقة، ومعروف أن البرهان هو

أحد أدوات هذا المشروع، وقبل أن يكون كذلك متعاوناً حتى يحكم السودان 50 سنة قادمة.

وقد تكون اللجنة التي على قمتها أديب وآخرون من الذين يؤدون أن يكون السودان هكذا يعيش صراعات وفساداً ونهباً وسرقة على مدى العصور.

ويبقى على البرهان، الذي لم يخرج حتى الآن من حرب ضروس، أن لا يقود البلاد إلى حروب أخرى متقطعة .

وفي نفس الموضوع بدأت الحركات المسلحة الموالية للبرهان في رفض لجنة الحوار التي من الممكن أن يكون أحد قادتها نبيل أديب وبركة ساكن وبعض الذين يعادون المشروع المدني الديمقراطي في السودان، ويقبعون تحت سيطرة مشروع عالمي آخر ليحكم السودان تحت وصايته وحمايته غير المعلنة.

ويعتبر حوار البرهان مقلوباً هذه المرة مثل حوارات أخرى لم تعطِ ثماراً للبلاد.

وتخرج في هذا الوقت قيادات جديدة يعمل البرهان على تكوينها من الحركات المسلحة، بنفس طريقة البشير وجماعته التي شقت الكتل السياسية في السودان واشترت من اشترت وقطعت أوصال السياسة السودانية بقدر الموجود، وأصبحت في نهاية الأمر تبحث عن من يعارضها حتى تبقى في السلطة قرناً من الزمان.

الحوار المقلوب في السودان سيقود البلاد إلى مرحلة انقسام اجتماعي قبل السياسي، وسوف يقسم البلاد إدارياً على حسب ما قرأت في تصريحات المشاركين من منشورات لهم ومقالات وتصريحات لهم.

وهذا نوع من التقسيم أخطر من تقسيم جغرافي.

إذن الحوار المقلوب سوف يقلب أكثر معايير الشفافية والوطنية والمدنية المحترمة في البلاد.

ومقصود به هنا إعادة البلاد بشكل آخر كما يريد الإخوان والمؤتمر الوطني والحركة العالمية التي تقول في تحليلاتها إن مشاركة الإسلاميين في بعض مناطق العالم يزيد من النفوذ.

كما تخطط هي.

حرب السودان.. والتجرد من الإنسانية

الهادي الشواف

ملخص

يرى الكاتب أن الحرب ليست مجرد صراع عسكري، بل لحظة يتعرّى فيها الإنسان من قيوده الأخلاقية، ويُعاد فيها تصنيف الآخر كـ«شيء» أو «عدو» بدلًا من كونه إنسانًا له أسرة وذاكرة وأحلام. ويستند إلى أفكار هوبز وحنة أرندت لشرح كيف يمكن للشر أن يتحول إلى ممارسة منظمة، تبدأ بتعطيل الحكم الأخلاقي وتجريد الضحية من إنسانيتها قبل استهدافها.

يطرح مفهوم «وجه الآخر» عند إيمانويل ليفيناس، موضحًا أن العنف المنظم يعمل على محو هذا الوجه وتحويل الإنسان إلى رقم أو هوية مختزلة. وفي السودان، تظهر هذه الآلية في استخدام أوصاف سياسية وعرقية وجهوية مثل «فلول» و«دعامي» و«كوز» وغيرها، بما يسهم في جعل القتل والتنكيل بالآخر أكثر قبولًا داخل الخطاب العام.

يشير الكاتب إلى أن الحرب السودانية تكشف التجرد من الإنسانية على مستويين: الصراع على السلطة الذي تجاهل إرادة ملايين السودانيين، والممارسات الميدانية التي طالت المدنيين والمستشفيات والأسواق والبنية التحتية. ويحذر من أن خطاب الكراهية والتصنيفات العرقية والجهوية لا يرافق العنف فقط، بل يهيئ له نفسيًا واجتماعيًا، مستشهدًا بتقارير أممية وثقت انتهاكات واسعة قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

يخلص إلى أن إنهاء الحرب لا يقتصر على إسكات البنادق، بل يتطلب استعادة إنسانية الضحية ومواجهة الخطاب الذي يبرر العنف ومحاسبة مرتكبيه. ويرى أن السودان، مثل غيره من مناطق الصراع، يحتاج إلى إعادة بناء الإنسان الذي هدمته الكراهية، بحيث تصبح حياة الإنسان، أيًا كانت هويته، أغلى من السلطة والقبيلة والحزب ومنطق الانتصار.

الحرب كحالة تعرٍّ من الإنسان:

الحرب في جوهرها ليست مجرد صراع بين قوتين تستخدمان السلاح لتحقيق أهداف سياسية، إنها لحظة تنكشف فيها هشاشة الإنسان حين تسقط القيود التي صنعتها الحضارة حول غريزة العنف، ولذلك تبدو الحرب منذ بدايات التاريخ كأنها عودة مؤقتة إلى زمن يصبح فيه الآخر شيئًا لا إنسانًا، وهدفًا لا ذاتًا، ورقمًا لا وجهًا له، اسم وأم وأب وأطفال وذاكرة وأحلام.

فمنذ أن وجدت الحرب في حياة البشر، وجد معها سؤال ملح: هل الحرب استثناء يخرج فيه الإنسان عن طبيعته الإنسانية، أم أنها كشف عن وجه آخر كامن فيه أصلًا؟ يذهب توماس هوبز إلى أن «حالة الطبيعة» التي يتجرد فيها البشر من كل سلطة رادعة هي حرب الكل ضد الكل، حيث تنتفي معايير الحق والباطل وتحل محلها القوة وحدها، غير أن هوبز نفسه كان يصف حالة افتراضية سابقة على التعاقد الاجتماعي، بينما تظهر لنا حروب اليوم أن التجرد من الإنسانية ليس عودة إلى «طبيعة» بدائية، إنما ما يحدث هو صناعة واعية ومنظمة تحتاج إلى خطاب وتعبئة وتبرير أيديولوجي كي تكتمل.

هنا تحديدًا تكمن أهمية ما كتبته حنة أرندت عن «تفاهة الشر».. الفظائع الكبرى لا ترتكب غالبًا على يد وحوش استثنائيين يأتون من كوكب آخر، ولكن في الواقع ترتكب على يد أناس عاديين قبلوا أن يعطّلوا ملكة الحكم الأخلاقي وأن يتحولوا إلى تروس في آلة تنزع عن الضحية صفة الإنسان قبل أن تنزع عنها الحياة، فالقتل الجماعي في جوهره عملية من مرحلتين: تجريد رمزي أولًا، ثم تصفية فعلية، من يراد قتله يجب أن يعاد تصنيفه أولًا كـ«غير إنسان» وشيطنته عبر خطاب مبثوث جهرًا لكي يصبح قتله ممكنًا ومبررًا نفسيًا واجتماعيًا، على الأقل عند القاتل ومن يصطف في صفه.

الوجه الآخر.. حين يمحى الآخر قبل أن يقتل:

يقدم إيمانويل ليفيناس مفهومًا محوريًا لفهم هذه الآلية: «وجه» الآخر هو أول ما يستوقف الإنسان أخلاقيًا، فالوجه بطبيعته يحمل نداءً صامتًا يقول: «لا تقتلني»، فالعنف المنظم في جوهره عمل دؤوب على محو هذا الوجه الآخر وتحويل الأفراد إلى أرقام، إلى فئات، إلى «عدو» مجرد بلا ملامح ولا سيرة ولا أسرة، حين يصور الأسير وهو يجبر على تقليد أصوات الحيوانات أو حين تبث مشاهد التمثيل بالجثث، فإن ما يجري ليس مجرد وحشية عابرة، وإنما استكمال متعمد لهذا المحو وتجريد الضحية من صفتها الإنسانية أمام الجمهور وتجريد الجلاد من إنسانيته في اللحظة نفسها.

فحين يصبح الآخر «عدوًا» فقط، يمكن قتله دون شعور بالذنب، وحين يصبح «خائنًا» أو «مرتزقًا» أو «عنصريًا» أو «فلولًا» أو «دعاميًا» أو «كوزًا» أو أي تسمية أخرى تختزل الإنسان كله في هوية سياسية أو عرقية أو جهوية، يصبح قتله أسهل والتنكيل به أكثر قبولًا والتشفي في موته جزءًا من الخطاب العام.

حين يكون الدافع نفسه شكلًا من التجرد:

الحرب في السودان تقدم نموذجًا صارخًا لهذه الفكرة على مستويين متداخلين، فالمستوى الأول هو الدافع المؤسس للحرب ذاته، وهو صراع على السلطة واستمرارها بعد أن هددت ثورة ديسمبر امتيازات قوى بعينها، وحين تكون شرارة الحرب هي الرغبة في تصفية إرادة شعبية تواقة للتغيير، فإن هذا بحد ذاته فعل تجريد أولي، إذ يختزل ملايين البشر وتطلعاتهم في عقبة يجب إزالتها لا في إرادة يجب احترامها، أما المستوى الثاني فهو الممارسات الميدانية: القتل بأساليب تتجاوز الحاجة العسكرية إلى الاستعراض والترهيب وتدمير المدارس والمستشفيات ومحطات المياه والكهرباء، أي كل ما يشكل البنية التي تجعل الحياة الإنسانية ممكنة أصلًا، تدمير المستشفى ليس فقط ضربة عسكرية، بل يمثل إعلانًا بأن حياة من هم على الجهة الأخرى لا تستحق الحماية.

في سبتمبر 2025م، قالت بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن السودان إن طرفي الحرب ارتكبا انتهاكات واسعة النطاق، وإن المدنيين تعرضوا لهجمات مباشرة، كما تعرضت البنية التحتية الضرورية للبقاء، بما فيها المرافق الطبية والأسواق وأنظمة الغذاء والمياه، للتدمير، وأشارت البعثة إلى وقائع قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ويضاف إلى ذلك انتشار خطاب الكراهية العرقية والجهوية، وهو ما حذر منه فرانز

فانون حين تحدث عن كيفية بناء «المستعمر» أو «الآخر» كصورة نمطية دونية تمهد للعنف ضده، بتحويل الخطاب العام إلى تصنيفات عرقية أو قبلية تحط من قدر مكون بعينه، فهذا لا يرافق العنف فحسب، وإنما يصنع له الأرضية النفسية والاجتماعية.

النمط نفسه في سياقات مختلفة:

هذا النمط، تجريد الضحية من إنسانيتها قبل تبرير قتلها، ليس حكرًا على السودان، وإنما هو سمة متكررة في نزاعات أخرى شهدها العالم، وأبرزها ما جرى ويجري في غزة ولبنان، حيث تحولت أحياء سكنية بأكملها ومدارس ومستشفيات إلى أهداف، وحيث رافقت العمليات العسكرية خطابات وصفت السكان المدنيين بأوصاف تسقط عنهم صفة «المدني» المحمي بموجب القانون الدولي، وهي ترتقي لأن توصف بأنها جرائم حرب وتطهير عرقي، وبعيدًا عن من يبرره كضرورة أمنية دفاعية، لكن ما يمكن قوله بثقة، تجاوزًا للخلاف السياسي والأيديولوجي، هو أن الصورة المتكررة في كل هذه الحروب، سواء في الخرطوم أو غزة أو بيروت أو أي مكان، هي ذاتها: حين تتضخم فكرة «الأمن» أو «السلطة» أو «الانتقام» ويصبح الطريق الأقصر لتبريرها هو محو إنسانية الطرف الآخر.

نحو استعادة الوجه:

يقول ألبير كامو في سياق تأمله في العبث والتمرد إن رفض القتل، «لا للحرب»، هو الحد الأدنى الذي يمكن أن يجمع البشر رغم اختلافهم على كل شيء آخر، فالإنسان الثائر الحقيقي هو من يضع حدًا لا يتجاوزه أيًا كانت الأسباب، واستعادة الإنسانية في خضم الحروب لا تبدأ من وقف إطلاق النار وحده، وإنما من استعادة الوجه المحذوف: أن يروى اسم الضحية وقصتها، وأن يفضح الخطاب الذي مهد لتجريدها من إنسانيتها، وأن تحاسب الأطراف على الأفعال بوصفها جرائم لا «ضرورات حرب»، فبين أن تكون الحرب صراعًا على السلطة وبين أن تكون إبادة لإنسانية الخصم مسافة تقاس بمدى استعداد الأطراف والمجتمع الدولي لرؤية الوجه الإنساني للضحية قبل عدها رقمًا في الإحصاء.

السودان مثل فلسطين ولبنان وغيرهما، وليس استثناءً في مأساته، إنما هو مرآة إضافية تكشف كيف تتكرر آلية التجريد من الإنسانية كلما غابت الرقابة الأخلاقية وحضر منطق الغلبة وحده، لذلك فإن الخروج الحقيقي من حرب السودان لا يبدأ فقط بإسكات البندقية، وإنما يبدأ من اللحظة التي نستعيد فيها القدرة على القول إن حياة الإنسان، أي إنسان، أغلى من السلطة وأبقى من القبيلة وأكبر من الحزب وأهم من النصر، وعندها فقط يمكن أن يبدأ السودان في الخروج من الحرب، ليس بإعادة بناء ما هدمته القذائف فحسب، وإنما بإعادة بناء الإنسان الذي هدمته الكراهية.

حتماً نعود ..

طــارق فــرح

ملخص

يعبّر الكاتب عن معاناة ملايين السودانيين الذين دفعتهم الحرب إلى النزوح واللجوء، مشيراً إلى أنهم حملوا بيوتهم وذكرياتهم في حقائب صغيرة، ووجدوا أنفسهم غرباء في أوطان أخرى رغم أنهم لم يختاروا هذا المصير.

يؤكد أن اللاجئ السوداني لا ينبغي أن يُحاسب على أخطاء بعض الأفراد، فخلف كل نازح قصة بيت أُغلق وأسرة تشتت وطفل فقد طفولته. ويعكس النص شعوراً عميقاً بالإرهاق من المنافي، مع التمسك بالهوية والكرامة والأمل في العودة.

يستحضر الكاتب قصيدة محي الدين فارس التي تصف ملايين الجائعين والمشردين، قبل أن يستعيد منها نبرة الأمل في قوله: «وغداً نعود»، مؤكداً أن العودة إلى القرى والبيوت والأرض تظل حلماً حاضراً رغم قسوة الحرب وصمت العالم.

يخلص إلى أن الغربة لا ينبغي أن تصبح قدراً دائماً، وأن العودة حق أصيل لا يقبل المساومة. ويرى أن السلام والمحبة والعدل يمكن أن تفتح الطريق أمام السودانيين لبناء وطن آمن يسع الجميع ويستحقون العيش فيه بكرامة.

«وطنٌ كامل ينزف بصمت».. بهذه العبارة الدقيقة اختصر الكاتب الصحفي عثمان فضل الله ألم ملايين السودانيين الذين وجدوا أنفسهم قسراً على أرصفة الشتات. لمست كلماته الجرح المسكوت عنه لآلافٍ يحملون بيوتهم وأحلامهم في حقائب صغيرة، لتذكرنا بأن الظروف القاسية يجب ألا تكسر إرادتنا، وأن تمسكنا بهويتنا وصبرنا هو سبيلنا لتجاوز هذه الأيام.

ينطلق فضل الله في قراءته للواقع من تحليله للوجع المتواصل، مركزاً على الثمن الباهظ الذي دفعه المواطن البسيط بسبب حربٍ لم يكن له فيها يد، بل دُفع إليها دفعاً لترك أرضه. وفي نصٍ بليغ يصف لحظة النزوح واللجوء، يكتب:

«ربِّي، قد ضاقت بنا السبل، وضُيّقت علينا الأرض بما رحبت؛ فلا الأرض أرضنا، ولا الناس هم الناس، ولا نحن كما كنا. نحن السودانيون الذين دفعتهم الحرب إلى المنافي، نحمل بلادنا في حقائب صغيرة، وفي ذاكرة مثقلة بالأسماء والبيوت والشوارع. نخرج بحثاً عن الأمان، فنكتشف أن الغربة ليست فقط أن تبتعد عن وطنك، بل أن تشعر أنك عابر ثقيل في أوطان الآخرين.

لسنا استثناءً من شعوب الأرض؛ فينا الصالح والطالح، لكن المؤلم أن يُحاسَب شعبٌ كامل على أخطاء بعض أفراده، وأن يتحول السوداني من إنسان هارب من النيران إلى متهم يحتاج أن يثبت كل يوم أنه يستحق الرحمة. نحن لا نطلب من العالم أن يحمل عنا أوزارنا، نطلب فقط أن يتذكر أننا لم نختر هذا الطريق، ولم نختر أن نبعثر أبناءنا في المنافي.

وراء كل لاجئ حكاية بيت أُغلق، أو أم مريضة تريد حفظ كرامتها، أو أب مجهول المصير، أو طفل سرقت الحرب طفولته. وراء الوجوه وطنٌ كامل ينزف بصمت. يا رب، لا تجعل الغربة قدرنا الأبدي، وردّ إلينا وطننا وأنفسنا، واجعل لنا مكاناً لا نخاف فيه من نظرة، ولا نحتاج فيه إلى الاعتذار لأننا سودانيون.. فقد أتعبتنا المنافي، ونريد فقط أن نعود.»

إن هذا النص يعبر عن صوت الكلمة الصادقة، وأنا أضم صوتي إليه متمسكاً بالرجاء؛ فالصبر هنا ليس استسلاماً، بل إيمانٌ بأن الغربة لن تغيّر معادننا. وأمام الصمت العالمي المريب تجاه هذا الجرح، تأتي كلمات الشاعر محي الدين فارس لتصف قسوة التغافل:

وهناك قافلةٌ تولولُ في متاهاتِ الزمان بلا دليل.. عمياءَ فاقدةَ المصير يمشي الملايينُ الحفاةُ الجائعونَ مشردون هل يسمعون؟ صخبَ الرعودِ صخبَ الملايينِ الجياعِ يشقُّ أسماعَ الوجود؟ لا يسمعون! في اللاشعورِ حياتُهم.. وكأنهم صُمٌّ الصخور

لكن رهاننا الحقيقي اليوم هو ألا ننسى من نكون، وأن نواصل حياتنا بثبات يقودنا نحو أملنا الدائم في العودة، كما ينشد محي الدين فارس:

وغداً نعود.. حتماً نعود للقريةِ الغنّاء.. للكوخِ الموشَّحِ بالورود تزغردُ الجاراتُ والأطفالُ ترقصُ والصغَار والنخلُ والصفصافُ والسيّالُ زاهيةُ الثمار وسنابلُ القمحِ المنوَّرِ بالحقولِ وبالديار

اللهم ردّ إلينا سودانَنا الحبيب، واكتب لنا في هذه الأرض مكاناً عزيزاً، فقد أتعبنا الرحيل، وتعبت أرواحنا أن تشرح للعالم أنها لا تطلب سوى الحق في الحياة والعودة إلى الديار.

إن العودة حقٌّ أصيل ثابت لا يقبل المساومة، ويبقى اليقين جازماً بأننا — بالسلام والمحبة والعدل — قادرون على بناء وطن يسعنا جميعاً نتمناه ونستحقه ..

حين تعبر الأسرة حدود العالم الثالث

رضوان بلال

ملخص

يتناول الكاتب بحذر تجربة الأسر السودانية التي تنتقل إلى دول العالم الأول، مؤكداً أن القضية ليست تمرد المرأة أو مظلومية الرجل، بل صدام بين ثقافتين مختلفتين. فالمرأة تكتشف مساحة أوسع من الاستقلال والحقوق، بينما قد يجد الرجل نفسه أمام قوانين تحدّ من السلطة التي اعتادها داخل الأسرة.

هذا التحول قد يخلق صراعات عميقة، خصوصاً عندما يتمسك الرجل بعقلية السيطرة، أو تتحول حرية المرأة واستقلالها إلى قطيعة كاملة مع الزوج وأهله. وبين الطرفين قد تضيع صلة الرحم، ويتأثر الأطفال بصورة الأب والعائلة، بينما لا يستطيع قانون لمّ الشمل وحده إصلاح علاقة أسرية متصدعة.

يرى الكاتب أن مسؤولية الحفاظ على الأسرة تقع على الطرفين؛ فالرجل مطالب بأن يفهم أن الرجولة مسؤولية وليست سلطة، والمرأة بأن تدرك أن معرفة الحقوق لا تعني إسقاط الواجبات أو استخدام القانون للانتقام. كما أن الطفل يجب ألا يتحول إلى أداة في الصراع بين الوالدين.

يخلص الكاتب إلى أن الأسرة المهاجرة تحتاج إلى «لمّ شمل ثقافي وإنساني» إلى جانب لمّ الشمل القانوني، بحيث يأخذ أفرادها أجمل ما في ثقافتهم ويتركوا ما فيها من ظلم، ويفهموا قوانين المجتمع الجديد. فالتحدي الحقيقي هو بناء أسرة تستطيع العيش بين عالمين دون أن تتمزق بينهما.

بحذر واحترام أكتب عن هذا الموضوع المهم جداً، وهو ليس مُعمَّماً، لأنني لا أملك أن أدّعي تجربة لم أعشها.

أنا لم أهاجر إلى بلاد العالم الأول، ولم أعش داخل أسرة سودانية اختبرت الحياة الزوجية هناك، لكنني عرفت كثيرين عاشوا هذه التجربة؛ بعضهم حكى، وبعضهم اكتفى بالصمت، وبعضهم احتفظ بأسراره لنفسه.

وكثير من الأسرار لا تحتاج إلى أن تُحكى؛ فكثير من آثارها تكون واضحة في الوجوه، وفي العلاقات، وفي المسافات التي صنعتها الغربة بين زوج وزوجة، وبين الأب وأطفاله، وبين الإنسان وأهله.

القصة، في رأيي، ليست أن المرأة عندما تصل إلى العالم الأول «تتمرد»، ولا أن الرجل دائماً ضحية؛ القصة أعقد من ذلك.

امرأة جاءت من مجتمع اعتاد أن تكون الأسرة فيه شبكة واسعة من الواجبات والروابط والرقابة الاجتماعية، ثم وجدت نفسها في مجتمع يعطيها استقلالاً قانونياً واقتصادياً ومساحة واسعة لاتخاذ قراراتها.

ورجل جاء من مجتمع كانت فيه الرجولة مرتبطة أحياناً بالسلطة والكلمة الأخيرة، ثم وجد نفسه أمام قانون لا يعترف بهذه السلطة إذا تعارضت مع حقوق الزوجة والأطفال.

هنا تبدأ المعركة. بعض الرجال لا يستطيعون الانتقال من ثقافة «أنا الزوج» إلى مفهوم «نحن شريكان».

وبعض النساء، بعد أن يكتشفن مساحة الحرية الجديدة، قد ينتقلن من الخضوع إلى القطيعة، ومن الاستقلال إلى الاستغناء الكامل، حتى يصبح الزوج وأهله وامتداداته الأسرية جزءاً من ماضٍ تريد أن تغلق بابه.

وبين الطرفين تضيع أشياء كثيرة؛ تضيع صلة الرحم، ويضيع الاحترام، وأحياناً تضيع صورة الأب في عيون أبنائه.

ثم يأتي القانون، وهنا السؤال المحير: هل لمّ الشمل فعلاً هدف أساسي أم فخ لتفريق الشمل وتفكيك الأسرة؟!

لكنني أعتقد أن منظومة تقوم على الفرد وحقوقه واستقلاله، إذا دخلتها أسرة تحمل ثقافة مختلفة دون استعداد، قد تنتج نتائج لم تكن الأسرة تتوقعها.

وقانون لمّ الشمل نفسه قد يكون جسراً عظيماً لإنقاذ أسرة فرقتها الحرب أو الفقر أو الهجرة، لكنه لا يستطيع وحده أن يصلح علاقة مكسورة.

قد يجمع الأجساد تحت سقف واحد، لكنه لا يضمن أن القلوب ستلتقي.

ولهذا أرى أن مسؤولية الرجل كبيرة.

إذا حمل الرجل معه عقلية السيطرة، واعتبر القانون عدواً، واعتبر استقلال زوجته إهانة لرجولته، فهو بنفسه يدفع بيته نحو الهاوية.

ومسؤولية المرأة أيضاً كبيرة.

فمعرفة الحقوق لا تعني إسقاط الواجبات، والاستقلال لا يعني قطع الأرحام، ولا نسيان فضل الرجل الذي عبر بها وبأحلامهم، والقانون ليس أداة للانتقام من الزوج.

الأسرة التي تعبر الحدود تحتاج إلى شيء أكبر من جواز السفر ولمّ الشمل.

تحتاج إلى لمّ شمل ثقافي وإنساني.

أن يتعلم الرجل أن الرجولة مسؤولية وليست سلطة، وأن تتعلم المرأة أن الحرية ليست قطيعة.

وأن يفهم الاثنان أن الطفل ليس ورقة في معركة، وأن أهلهما ليسوا أعداء بالضرورة.

وربما أكثر ما يؤلمني في هذه الحكايات أن بعض الذين عاشوا التجربة لا يتحدثون عنها، فقط يصمتون ويحتفظون بالتفاصيل لأنفسهم، والصمت أبلغ من الكلام.

لا أقصد من كتابتي إدانة المرأة، ولا أبرئ الرجل، ولا أتهم الغرب.

أكتب لأنني أرى حولي تجارب كثيرة، وأسمع من أصحابها ما يكفي لأطرح السؤال:

هل نستطيع أن نعبر إلى العالم الأول دون أن نفقد الأسرة التي حملناها معنا من العالم الثالث؟

ربما الإجابة لا تكون في العودة إلى الماضي، ولا في رفض الحاضر.

بل في أن نتعلم كيف نأخذ معنا أجمل ما في ثقافتنا، ونترك ما كان فيها من ظلم، ونفهم قوانين المجتمع الجديد، ونبني أسرة تستطيع أن تعيش بين عالمين دون أن تتمزق بينهما.

حروب طاحنة وسلام مؤجل..!

هل تملك القوى المناهضة للحرب مفتاح الخروج من المأزق السوداني؟!

حسام حامد

ملخص

يرى الكاتب أن السؤال الأهم بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب ليس من ينتصر عسكرياً، بل من يستطيع إيقاف الحرب وإنقاذ السودان من الانقسام والدمار. وفي هذا السياق، يمثل اجتماع القوى المناهضة للحرب في أديس أبابا محاولة لطرح مسار مختلف للسلام.

يؤكد أن وقف إطلاق النار يجب أن يكون بداية لعملية أوسع تشمل المساعدات الإنسانية، وعودة النازحين، ومعالجة قضايا المعتقلين والمفقودين، ثم الانتقال إلى ترتيبات سياسية وأمنية جديدة.

يشير إلى أن القوى المدنية مطالبة بتحويل وثيقة أديس أبابا من موقف سياسي إلى قوة مؤثرة، عبر توحيد صفوفها وتقديم بديل واضح، مع معالجة قضايا العدالة وبناء الدولة.

يخلص إلى أن الحسم العسكري لن يحل أزمة السودان، وأن الطريق الأكثر واقعية هو وقف القتال ثم إطلاق عملية سياسية واسعة، بحيث ينتقل النقاش من سؤال «من انتصر؟» إلى «كيف يخرج السودان من الحرب؟».

«الحرب قد تنتج سيطرة، لكنها لا تنتج بالضرورة دولة».

بعد أكثر من ثلاث سنوات على اندلاع الحرب السودانية، لم يعُد السؤال الحقيقي هو من يستطيع تحقيق النصر العسكري؟ بل أصبح السؤال الأكثر إلحاحًا: من يستطيع إيقاف الحرب قبل أن يتحول السودان نهائيًا إلى دولة مثقلة بالانقسام والدمار والنزوح؟

في أديس أبابا، حاولت القوى السياسية والمدنيَّة المناهضة للحرب أن تقدم إجابة مختلفة عن تلك التي ظل طرفا القتال يقدمانها منذ أبريل 2023؛ وعليه فإن اجتماع 22 و23 أغسطس لم يكُن مجرد لقاء سياسي جديد وحسب، بل محاولة لإعادة تعريف الطريق إلى السلام، عبر وثيقة «عملية السلام التي نريد»، التي رفضت اختزال الأزمة في حوار سياسي يجري بينما المدافع ما زالت تتحدث.

وفي السياق، عبد الله حمدوك وصف مخرجات الاجتماع بأنها «رد عملي وواضح» على من راهنوا على عجز المدنيين عن الاتفاق، وربما تكمن أهمية العبارة في أن الرهان على انقسام المدنيين ظل واحدًا من أكبر معوقات تشكيل جبهة سياسية قادرة على التأثير في مسار الحرب.

لكن نجاح اجتماع أديس أبابا في إنتاج وثيقة مشتركة لا يعني أن القوى المدنية أصبحت موحدة تمامًا، ولا أن طريق السلام بات مفتوحًا؛ إذ إنّ المسافة بين إصدار وثيقة سياسية وبين تحويلها إلى قوة ضغط حقيقية لا تزال طويلة، وربما تكون هي الاختبار الأصعب.

أرقام لا تسمح بتأجيل السلام.

إلى ذلك، الحرب السودانية لم تعُد أزمة سياسية يمكن إدارتها بالبيانات والاجتماعات؛ إنها كارثة بشرية ضخمة تجاوزت حدود السودان.

وتشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من 11,3 مليون شخص كانوا في عداد النازحين قسرًا حتى أغسطس 2026، بينهم نحو 6,49 ملايين نازح داخل السودان وأكثر من 4,58 ملايين شخص فروا إلى خارج البلاد أو دخلوا في حركات لجوء وعودة مرتبطة بالحرب.

وبنهاية 2025، كان السودان يضم نحو 9,1 ملايين نازح داخليًا، وهو أعلى رقم على مستوى العالم وفق بيانات المفوضية.

أما عدد القتلى، فلا توجد حتى الآن حصيلة نهائية يمكن الوثوق بها، بسبب انهيار منظومة التسجيل واتساع رقعة الحرب؛ لكن تقديرات أممية وحقوقية تحدثت عن أرقام تصل إلى 150 ألف قتيل، بينما تبقى الأرقام الفعلية مرشحة لأن تكون أعلى من ذلك بكثير.

وهنا تصبح عبارة «الحسم العسكري» شديدة الكلفة، فحتى إذا تمكن أحد الطرفين من السيطرة على مساحات إضافية، فلن تعود ملايين الأسر إلى منازلها بمجرد تغير الخريطة العسكرية، ولن تعود المستشفيات والمدارس والمصانع والأسواق إلى العمل بقرار عسكري؛ إذ إنّ الحرب قد تنتج سيطرة، لكنها لا تنتج بالضرورة دولة.

لماذا ترفض القوى المدنية حوار البرهان؟

وفي السياق، يعتبر جوهر الخلاف الذي طرحته وثيقة أديس أبابا ليس في مبدأ الحوار ذاته، وإنما في شروط الحوار وبيئته و مرجعيته.

كما أن القوى المناهضة للحرب ترى أن الحوار الذي يجري في منطقة يسيطر عليها أحد طرفي النزاع، بينما القتال مستمر، قد يتحول من وسيلة لإنهاء الحرب إلى وسيلة لإضفاء الشرعية السياسية على نتائجها العسكرية.

وهذا اعتراض سياسي يمكن فهمه بسهولة، إذا كانت الحرب قد أنتجت مناطق نفوذ وسيطرة متباينة، فإن تحويل هذه الوقائع الميدانية إلى أساس للحوار قد يعني أن السلاح يصبح بصورة غير مباشرة أداة لتحديد من يجلس إلى الطاولة ومن يملك الصوت الأعلى.

لكن في المقابل، تواجه القوى المدنية سؤالًا صعبًا، إذا رفضت الحوار، فما البديل العملي؟

وهنا تكمن أهمية الوثيقة؛ فهي لا تكتفي بالرفض، وإنما تقترح ثلاثة مسارات متزامنة، إنساني، ووقف إطلاق النار، وسياسي.

وهذا أكثر واقعية من القفز مباشرة إلى مؤتمر سياسي شامل، لأن السلام في بلد يخوض حربًا مفتوحة يحتاج أولًا إلى وقف نزيف الحرب، ثم بناء الثقة، ثم معالجة جذورها السياسية والأمنية.

وقف النار ليس نهاية الحرب.

من أخطر الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها

السودانيون والمجتمع الدولي التعامل مع وقف إطلاق النار باعتباره نهاية الأزمة؛ إذ إنّ وقف النار هو بداية العملية وليس نهايتها.

كما أنّ البلاد تحتاج إلى ترتيبات أمنية، وضمانات لتنفيذ الاتفاق، وفتح الممرات الإنسانية، وعودة النازحين واللاجئين، وإطلاق المعتقلين، ومعالجة ملف المفقودين، ثم الدخول في عملية سياسية تعيد بناء مؤسسات الدولة.

ولهذا تبدو فكرة المسارات الثلاثة التي طرحتها الوثيقة منطقية، إذ لا يمكن فصل الإنساني عن العسكري، ولا العسكري عن السياسي.

وإذا نجحت وساطة دولية في انتزاع هدنة مؤقتة، ثم انهارت بعد أسابيع، فإن السودان سيعود إلى النقطة ذاتها؛ أما إذا تحولت الهدنة إلى آلية مراقبة ووقف دائم لإطلاق النار، ثم إلى ترتيبات انتقالية واضحة، فإنها تصبح جسرًا نحو السلام.

مجلس الأمن.. السلاح في قلب المعادلة.

في الجانب الدولي، يكشف النقاش حول توسيع العقوبات المفروضة على السودان عن معضلة أخرى؛ إذ إنّ الولايات المتحدة تدفع باتجاه توسيع نطاق حظر الأسلحة ليشمل كامل السودان، مع تعزيز آليات مراقبة العقوبات، بينما تتحفظ روسيا والصين على توسيع العقوبات وتخشيان من أن تؤدي الإجراءات الجديدة إلى تعقيد الوضع الإنساني والسياسي.

المشكلة أن الحرب السودانية لم تعُد شأنًا داخليًا خالصًا؛ إذ إنّ تدفق السلاح والمال والدعم الخارجي جعل من الصعب فصل الميدان السوداني عن الحسابات الإقليمية والدولية.

ولهذا فإن أي عملية سلام جادة لن تكون مطالبة فقط بإقناع الجيش والدعم السريع بوقف إطلاق النار، وإنما أيضًا بإقناع الداعمين الخارجيين بأن استمرار الحرب ليس استثمارًا سياسيًا رابحًا.

إزاء ذلك، إذا استمرت قنوات السلاح مفتوحة، فقد يستطيع الوسطاء إنتاج عشرات البيانات، لكنهم لن يستطيعوا إنتاج سلام دائم.

هل تستطيع القوى المناهضة للحرب أن تتحول إلى لاعب مؤثر؟

هنا يقع الاختبار الحقيقي لوثيقة أديس أبابا؛ إذ إنّ القوى المدنية نجحت في إنتاج

موقف مشترك، وهذا مكسب سياسي مهم، لكنها تحتاج إلى الانتقال من مرحلة التوافق على النص إلى مرحلة بناء القوة السياسية.

والمقصود بالقوة هنا ليس السلاح، وإنما القدرة على التأثير في الرأي العام، والتواصل مع القوى الإقليمية والدولية، وتوحيد الخطاب، وتقديم أسماء وشخصيات قادرة على تمثيل هذا التيار، والتعامل مع القضايا المعقدة التي ستظهر فور توقف القتال؛ إذ إنّ السودان بعد الحرب لن يكون السودان الذي كان قبلها.

هناك ملايين النازحين، ومجتمعات فقدت أبناءها ومنازلها، واقتصاد منهار، ومؤسسات دولة ضعفت، وجيوش وتشكيلات مسلحة اكتسبت نفوذًا واسعًا، وشروخ اجتماعية تحتاج سنوات لمعالجتها.

ولهذا فإن الحديث عن الديمقراطية والانتقال المدني دون الحديث عن إعادة بناء الدولة سيكون ناقصًا.

العقدة الأصعب: من يدفع ثمن السلام؟

إلى ذلك، أي اتفاق سلام سوداني سيواجه سؤالًا شديد الحساسية، ماذا نفعل بالمتورطين في الجرائم؟ وبالنظر إلى ذلك نجد أنّ الوثيقة تضع العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب ضمن القضايا الأساسية، وهذا موقف ضروري من الناحية الأخلاقية والقانونية، لكنه سيصطدم حتمًا بحسابات السياسة.

إذ إنّ السلام يحتاج إلى تنازلات، والعدالة تحتاج إلى محاسبة، والمطلوب هو صيغة تمنع استخدام العدالة ذريعة لإفشال السلام، وفي الوقت نفسه تمنع استخدام السلام ذريعة لدفن الجرائم، وهذه واحدة من أعقد معادلات المرحلة المُقبلة.

المآل الأقرب.

في المُحصلة، الراجح أنّ السودان يقف أمام ثلاثة سيناريوهات، الأول، استمرار الحرب، وهو السيناريو الأكثر كلفة، وقد يقود إلى مزيد من التفكك والنزوح والانهيار الاقتصادي.

الثاني، انتصار عسكري جزئي لأحد الطرفين، وهو قد يغير ميزان القوى لكنه لن يحل تلقائيًا أزمة الدولة أو قضية السلاح أو العلاقة بين المركز والأقاليم.

أما السيناريو الثالث، وهو الأصعب لكنه الأكثر قابلية لإنتاج استقرار مستدام، فيتمثل في وقف إطلاق نار حقيقي، يتبعه مسار سياسي سوداني واسع، بضمانات إقليمية ودولية، ويقود إلى ترتيبات انتقالية تعالج قضايا الجيش والدولة والعدالة والحكم والاقتصاد، وهنا تحديدًا تكتسب وثيقة أديس أبابا أهميتها، فهي تحاول نقل النقاش من سؤال «من انتصر؟» إلى سؤال «كيف يخرج السودان من الحرب؟».

لكن نجاح هذا التصور لن تحدده قوة اللغة في الوثيقة، وإنما قدرة القوى الموقعة عليها على تحويلها إلى مشروع سياسي قادر على مخاطبة السودانيين، وإقناع الوسطاء، والضغط على طرفي الحرب، والتعامل مع القوى التي ستظهر بعد توقف المدافع.

لقد دفعت البلاد ثمنًا هائلًا، أكثر من 11 مليون إنسان يعيشون اليوم خارج منازلهم أو خارج البلاد، بينما تقدّر الأمم المتحدة أن ملايين السودانيين ما زالوا يواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، وسجلت أجزاء من السودان حالات مجاعة في 2025، بعد كل ذلك، يصبح استمرار الحرب مغامرة لا يملك السودان ترفها.

والحقيقة التي تبدو أكثر وضوحًا اليوم وغدًا، هي أنّ لا أحد يستطيع أن يعيد السودان إلى ما قبل 15 أبريل 2023؛ وعليه فإن المطلوب ليس العودة إلى الماضي، وإنما منع الحرب من صناعة مستقبل السودان وحدها.

إذ إنّ السلام المُقبل، إذا جاء، لن يكون مجرد توقيع على ورقة وحسب، بل سيكون معركة سياسية من نوع آخر، معركة إعادة بناء الدولة، وإعادة الثقة بين السودانيين، وإعادة تعريف علاقة الجيش بالسياسة، وضمان العدالة، واستعادة المجتمع المدني لدوره.

وفي هذه المعركة، سيكون السؤال الأهم أمام القوى المناهضة للحرب، هل تستطيع أن تكون أكثر من صوت يرفض الحرب؟

إذا استطاعت أن تتحول إلى قوة مدنية منظمة، واسعة التمثيل، واضحة الرؤية، وقادرة على تقديم بديل مقنع، فإن اجتماع أديس أبابا قد يكون بداية مسار جديد، أما إذا بقيت الوثيقة حبيسة قاعات الاجتماعات، فإن الحرب ستظل صاحبة الكلمة الأعلى، وفي السودان، بعد كل هذه الدماء، لم يعُد المطلوب أن ينتصر طرف على طرف، إذ إنّ المطلوب أن ينتصر السودان على الحرب وبأيّ كيفية فالجميع قد دفعوا الثمن مُسبقًا.

حكاية من بيئتي (42)

كوجـــاك الكُـج

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تبدأ الحكاية من «ياسر كوجاك»، المشجع الذي يلاحقه أصدقاؤه بلقب «الكُج»، لأن المنتخب الذي يشجعه يخسر دائماً. لكن الحكاية تتجاوز السخرية لتبحث في أسباب تعثر المنتخبات الأفريقية والعربية في المراحل الحاسمة، رغم تألق لاعبيها في الأندية الأوروبية.

يرى الكاتب أن المشكلة ليست لعنة أو ضعفاً في الانتماء، وإنما في البيئة التي يجد فيها اللاعب نفسه مع المنتخب؛ بعيداً عن منظومة الاحتراف والتدريب والدعم النفسي، وتحت ضغط جماهيري وإعلامي كبير، في ظل ضعف التخطيط والاستقرار الرياضي، ما ينعكس على الأداء في اللحظات الحاسمة.

من «الكُج» إلى «كوجاك»، اللقب المرتبط في السودان بالرجل الأصلع، يستحضر الكاتب تجربة المسرحي عز الدين كوجاك، رائد «مسرح الكارو»، الذي نقل المسرح إلى الشارع وقدم أعمالاً ناقشت قضايا الفساد والمجتمع والوعي، مستفيداً من وسيلة بسيطة للوصول إلى الجمهور.

تنتهي الحكاية بدعوة للانتقال من موقع المتفرج إلى موقع الفاعل، وصناعة قصصنا وإبداعاتنا بدلاً من الاكتفاء بمشاهدة إبداعات الآخرين. فالمستقبل لا يصنعه المنتظرون، بل من يجرؤون على البداية، حتى يكون لدينا «كوجاك» جديد، لكن ليس بالكُج.

إنتو شُفّع؟

لم يستطع أن يقول أكثر من ذلك، وشلة النادي يتفقون على الدخول بمظهر واحد، وفي فم كل منهم حلاوة مصّاصة، تلك المسماة محلياً (كوجاك). جلسوا أمام الشاشة الكبيرة، ولاعبو المنتخبين المتنافسين يجرون الإحماء استعداداً لخوض آخر نزالات المونديال.

كان (ياسر كوجاك) في القميص المخطط السماوي، بالرقم (10)، يُمنّي نفسه بكسر النحس الملازم له منذ انطلاقة الفعالية العالمية، إذ كلما أعلن الوقوف إلى جانب منتخب ما، يخاسر، ويجلب له المزيد من سخرية الأقران. وفي هذه المرة ظن أن الرهان سيكون لصالحه، كيف لا وهو المنتخب الحائز على الكأس في المونديال الأخير. وكان قد ندم أشد الندم حين وقف إلى جانب المنتخب الإنجليزي في نصف النهائي، لما أظهره المنتخب من قوة، بجانب ذلك الانتماء الخفي لعموم السودانيين لكل ما هو إنجليزي في مواجهة الآخرين.

لو داير الأرجنتين تفوز يا كوجاك، شجع الإسبان.

داعبه أحدهم، وأضاف آخر:

كفاية غفلة المغاربة والقبلهم يا (كج)، أكسب مرة واحدة في حياتك.

كان المنتخب المغربي يبدو وكأنه الحصان الأسود في البطولة، غير أن (ياسر) لم يقف إلى جانبه إلا في آخر لقاءاته، حيث خسر مغلقاً ملف المنتخبات العربية والأفريقية في هذه النسخة من المونديال. ولكن.. ما بال المنتخبات العربية والأفريقية تتساقط في الجولات الأخيرة بعد أن تملأ الفضاء العام بفأل المضي قُدماً في المسابقة، فاتحة الباب أمام سؤال إيكولوجيا العقل الرياضي؟ ولماذا تتكرّر الحكاية ذاتها في كل كأس عالم؟ وما هي التأثيرات البيئية على هذه الظاهرة؟

يبدأ المنتخب من هذه بلياقة لافتة، وأداء مدهش، ثم ينهار كل شيء في الدقائق الأخيرة. وليس في الأمر لعنة تاريخية، ولا هو ضعف انتماء وطني كما يروج البعض، لكنها نافذة على واقع يعيشه الرياضي الأفريقي خاصة، يلمع في ألعاب القوى، ويبدع كمحترف في ناديه الأوروبي، وحين يعود إلى المنتخب يجد نفسه داخل بيئة مختلفة تماماً. بيئة تطالبه بما يتجاوز حدود القدرات الفردية واللياقة، إلى مفهوم العمل الجماعي، ولا توفر له شيئاً من الدعم سوى ذلك الزخم في المدرجات، والذي يشكل ضغطاً أكثر من التحفيز.

يرى البعض أن المحترف الأفريقي خارج بلاده يعيش داخل منظومة دقيقة، تغذية محسوبة، تدريب علمي، إدارة نفسية دقيقة، ضغط مهني واضح الحدود. أما في المنتخب، فيدخل بيئة أخرى حيث التوقعات الشعبية الهائلة، وتلك الرمزية الوطنية، والإعلام المتوتر، في ظل مؤسسات رياضية هشّة، وذاكرة جماعية تريد من الفرد أن يحمل الوطن على كتفيه.

هذا الانتقال من بيئة نظامية إلى بيئة ضاغطة يخلق فجوة في الأداء، تظهر بوضوح في اللحظات الحرجة، حين يحتاج الفريق إلى أعصاب باردة لا إلى عضلات متوترة. ثمّة ما يسميه علماء النفس الرياضي بـ(ضغط الهوية)، ذلك الشعور بأنّ الفشل ليس فشلاً في مباراة، بل فشل حياتي ساق اللاعب نفسه لتمثيل جماعة واسعة تشجع فريقه العالمي ليحقق النجاحات. وتحت ضغط السؤال: (لماذا علينا أن ننجح رياضياً بينما نفشل في شأن آخر؟)، يتولد التردد والتوتر وفقدان التركيز في آخر الدقائق، بينما يحتاج الأمر حينها إلى عقلٍ مستقرّ، لا يتوافر لدى من يعيش في ثقافة تشجّع الفردية الإبداعية، لا الثقافة التي تُحمّله مسؤولية جماعية أكبر من قدرته، في ظل مشكلات سوء التخطيط للمعسكرات، غياب الاستقرار الإداري، وتلك البيئة غير المستقرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية.

كم هو محزن منظر عشرات الآلاف من الأفارقة يحملون

إلى الملاعب العالمية أحلامهم وأعلامهم وأزياءهم المميزة وأهازيجهم وصور نجومهم، يقضون الساعات الطويلة في انتظار فرحة سرعان ما تنقلب دموعاً. هؤلاء جاءوا (ليتناسوا) فشل إدارة موارد بلادهم للحظات، وليفرحوا بتسجيل انتصار على (آخر) يرون تفوقه عليهم في مضمار آخر.. لكنها البيئة التي لا تكتفي بتشكيل جسد اللاعب، بل تمتد إلى عقله ووجدانه، وإلى الطريقة التي يدير بها الزمن. إذ إن ما نراه من انهيار في الدقائق الأخيرة ليس سقوطاً بدنياً، بل هو سقوط بيئةٍ لم تُبنَ على أسسٍ من الاستقرار، والتخطيط، والثقة، ولم تُهيّئ لاعبها للصمود. لنتقل الضغط إلى أمثال (ياسر) أو (كوجاك الكج) من الجماهير العاشقة للعبة، الذين يجدون فيها متنفساً عن الضيق الذي يحاصرهم على مختلف الجبهات، ومن بينها الاتهام الملازم له بالنحس.

فـ(الكج)، و(النحس) هما مفهومان متجذران في الموروث الشعبي السوداني، يعبران عن ربط الأحداث اليومية أو الأشخاص بالحظ السيئ. يقابلهما في الثقافة العربية (التطيُّر والتشاؤم). وبينما يُعتبر التطيُّر منهياً عنه دينياً، إذ بيّن (ابن باز) أن التطير (وهو التشاؤم بمرئي أو مسموع) محرم ومن خصال الجاهلية، إلا أننا نجد السودانيين يصرون على ممارسته مستخدمين مصطلح (الكج) لوصف الشخص الذي يُعتقد أن حضوره أو أفعاله تجلب الخراب أو الفشل والسوء ودفع الخير.

لكن... هل في استحداث الألقاب هذا متنفس آخر لدينا؟

(كوجاك) لقب ممنوح لكل صاحب رأس أصلع، ويعود المسمى للشخصية الدرامية (الملازم ثيو كوجاك)، والتي جسدها في ذلك المسلسل البوليسي الشهير الممثل اليوناني (تيلي سافالاس)، ورغم أن كلمة (كوجاك) مستمدة من كلمة سلافية تعني الشاب، أو الولد الصغير، إلا أنها ارتبطت لدينا بالرأس الأصلع فحسب.

أما من أشهر من حملوا اللقب من السودانيين، فهو رائد (مسرح الكارو) المسرحي (عز الدين كوجاك) الذي تسجل له ذاكرة المسرح في مدينة ود مدني - على حد تعبير الناقد السر السيد - أنه أسس في العام 1978 فرقة المكي المسرحي، وشارك مع آخرين في تأسيس فرقة الخليل في العام 1979، كما انضم لفرقة عرفات وشارك معها في مسرحية المهرج لمحمد الماغوط. تمرَّد (كوجاك) على صيغة المسرح التقليدي بسبب تراجع جمهور المسرح عن ارتياد دور المسرح التقليدية، بجانب التكلفة الباهظة لتغطية احتياجات العرض التقليدي، ولجأ إلى (الكارو) كمسرح، كمكان متحرك يتيح له التنقل إلى حيث وجود الجمهور الذي يستهدفه، بأقل تكلفة، بما في ذلك تكلفة الوقت. ولعله قد تساءل، وفق تجربته، إن كان بإمكان (الكارو) نقل حاجيات الناس من مكان إلى آخر، ألا يمكنه توظيفه لنقل (الفِرجة) والإمتاع المتضمن للرسالة الاجتماعية؟ فقد قدَّم في العام 1984 أول عرض لمسرح الكارو في شارع يضج بالمارة، وكان ذلك بمثابة التدشين للعروض التالية التي حاول من خلالها تسليط الضوء على الفساد الإداري، وغياب الضمير، وأن يناقش موضوعات تحمل في مجملها رسائل تعليمية وتوعوية وتنويرية ذات صلة بسؤال التغيير وأسئلة التنمية بمفهومها الأشمل. وقد حملت بعض أعماله أسماء دالّة من قبيل: (انكسر المرق.. الأرضة أكلت المستندات.. المرحوم في فك التسجيلات.. مجانين تحت التمرين.. الدنيا دلوكة.. الدفن في مقابر الحكومة.. لنا قضية).

أما قضيتنا الكبرى فهي محاولة توظيف هذه القدرات الفائقة على استحداث الألقاب، وسبك الحكايات إلى ما ينفع الناس، مثلما فعل (عز الدين) الذي جاء إلى عالم الدراما بالصدفة، كما ذكر بنفسه. لكنه في نفسه الثقة للابتكار والإبداع في زمن يحارب فيه المبدع والإبداع، ويركن الجميع إلى الاحتشاد حول الشاشات التي تعرض إبداعات الآخرين، وإن كان الأمر لا يتعدى لعبة كرة قدم. فالحياة لا تكتمل بـ(الفرجة) وحدها، والمستقبل لا يُصنع بالتصفيق للآخر، بل بالفعل الخاص. والأوطان لا يبنيها من ينتظر، بل من يبدأ... ولو بخطوة صغيرة. وها قد حان الوقت لننتقل من موقع المتفرّج إلى موقع الفاعل، وأن نكفّ عن انتظار (المبدع القادم من بعيد)، وأن نؤمن بأن البيئة التي أنجبت (عز الدين) قادرة على إنجاب عشرات غيره، إذا وجدوا من يشجّعهم، ومن يفتح لهم باباً صغيراً ليطلّوا منه على العالم.

والدعوة اليوم إلى أن نلتقط ما حولنا من قصص، ونحوّلها إلى معرفة، وإلى فن، وإلى مبادرات تُغيّر حياة الناس. وأن نعيد الاعتبار للخيال، وللجرأة، وللخطوة الأولى التي يخشاها الجميع. وأن نكسر عادة الجلوس أمام الشاشات، ونصنع شاشة تخصّنا نحن، تعرض حكاياتنا نحن، وتُشبه بيئتنا نحن.

ولنا أن نؤمن أنه يمكن أن يكون هناك (كوجاك) ليس بـ(الكج).

... وعن المسرح نحكي

السر السيد

ملخص

يرى الكاتب أن المسرح، بوصفه فنًا حيًا، يتجدد باستمرار مع تطور المعارف والأفكار والتقنيات، ويظل حاضرًا رغم تحولات وسائل الاتصال. فهو الفن الذي حمل هموم الإنسان وأسئلته الكبرى، وعبّر عنها في مختلف الأزمنة والأمكنة.

ولم يعد المسرح أسير الشكل الغربي أو القاعات المغلقة والنصوص المكتوبة، بل أصبح بالإمكان تقديمه في أي مكان، وبوسائل مختلفة، للتعبير عن قضايا الناس والتحاور حولها. كما بات مساحة لإعادة كتابة تاريخ المهمشين ونقد المركزيات.

ويمنح المسرح الإنسان فرصة للتأمل واكتشاف واقعه، لأنه عرض حي لا يتكرر بالطريقة نفسها. ومن خلال هذه اللحظة العابرة، يفتح أبوابًا للأمل والتفكير والتغيير، ويواجه القمع والتهميش ومظاهر السيطرة التي تحاصر حياة الناس.

إنه، في جوهره، فن الاحتفال بالحياة والدفاع عنها؛ مساحة للحب والاختلاف والتنوع والحوار والإنصات والتشاركية والنقد، وفن يعيش بين الناس ويجعل الحياة أكثر قدرة على أن تُفهم، وأكثر جدارة بأن تُعاش.

تتجدد مع الأيام أساليب المسرح وتقنياته، فهو على الدوام، وبما يتمتع به من خصائص بحسبانه الفن الحي، يرفد نفسه بما يستجد من معارف وأفكار ومفاهيم. فالمسرح كان ولا يزال عصيًا على الغياب والزوال، رغم التحولات التي شهدتها وسائط الاتصال وشهدها المسرح نفسه. وكيف لا، وهو الفن الذي حمل هموم الإنسان وأسئلته الكبرى، وعبّر عنها في كل زمان ومكان؟

وهو الفن الذي استطاع، بمثابرة طلائع صنّاعه ومقدرتهم على التفاعل مع محيطهم الاجتماعي والثقافي والسياسي، أن يتواءم مع مختلف الشروط والظروف. فلم يعد المسرح الآن أسيرًا للشكل الغربي وحده، ولا للقاعات المغلقة، بل لم يعد أسيرًا للنصوص المكتوبة ولا لتقنيات العروض المكرّسة. فقد أصبح بمقدور أي مجموعة من الناس أن تقدم عرضًا مسرحيًا في أي مكان، وأن تحكي ما تريد، وأن تتحاور حول أيٍّ من قضاياها.

إنه يدخل الآن في حياة الناس من أوسع أبوابها، معيدًا كتابة تواريخ الشعوب المهمشة، وناقدًا تغوّل المركزيات بمختلف أنواعها وأشكالها. فهو المرآة التي تعكس ما يدور في حيوات الناس، وهو الأداة التي يستخدمونها في التنوير والتعليم، وفي التغيير نحو الأفضل.

يقول المسرحي الجنوب أفريقي بريت بيلي، في كلمته التي كتبها بمناسبة اليوم العالمي للمسرح في 27 مارس 2014، وترجمها من الإنجليزية إلى العربية الشاعر والمسرحي السوداني يوسف عيدابي. وهي الكلمة التي جرت العادة على أن يكتبها مسرحي في كل عام، وتتلى في اليوم العالمي للمسرح. يقول:

«فلنبدد بالمسرح الحدود التي تفرق بيننا.. أينما وجدت جماعة بشرية فلسوف تتبدى روح «العرض» الجامحة، تحت الأشجار، في صغريات القرى، بل وفي مسارح المدائن عالية التقنية، وفي قاعات المدارس، وفي الحقول والمعابد، في أحياء الفقراء وفي قصور المدن، وفي السراديب الداخلية، وفي مراكز الأقليات..».

إنه المسرح؛ ذلك العرض الذي يُرى مرة واحدة ولا يتكرر. فالعرض الذي تراه في اليوم الثاني من العرض نفسه ليس هو العرض الذي رأيته في اليوم الأول. وهذه الومضة، وهذه اللحظة العابرة، هي التي تمنحنا المتعة والقدرة على التدبر والتفكر فيما يحيط بنا. وهي التي تساعدنا على اكتشاف عالمنا ومعرفة ما يُراد بنا، وتمنحنا الأمل وتحفز فينا إرادة التغيير، خاصة في هذا العصر الذي وصفه بيلي في كلمته بقوله:

«في هذا العصر الذي تناضل فيه الملايين العديدة من البشر لأجل البقاء، وتعاني تحت نير أنظمة قمعية ورأسمالية ضارية، فإنها لتشعر بالصراعات والشدائد، وإن خصوصياتنا مخترقة بالوكالات السرية والاستخبارات، وإن كلماتنا تتم مراقبتها بواسطة حكومات متعسفة...».

إنه المسرح، فن الاحتفال بالحياة والدفاع عنها، في أي مكان وحين.

إنه المسرح، الفن الذي يعيش بين الناس في حضور حي، وتتخلق عبر مسامه وتجاويفه ثيمات الحب، والاختلاف، والتنوع، والحوار، والإنصات، والتشاركية، والنقد؛ بل وكل ما يمنح التدافع بين الناس معنى خلاقًا، ويجعل الحياة جديرة بأن تُعاش.

منتخب السودان لقصار القامة..

حلم كأس العالم يتحول إلى معركة من أجل الأمل وسط الحرب

ملخص

في بلد أنهكته الحرب والنزوح، يبحث منتخب السودان لكرة القدم لقصار القامة عن مساحة مختلفة للفرح، واضعاً نصب عينيه هدفاً يتجاوز حدود الرياضة: الوصول إلى كأس العالم لقصار القامة ، وتمثيل السودان في بطولة دولية مرتقبة بالمغرب خلال نوفمبر 2026.

أفق جديد

وبحسب تقرير نشره الكاتب ماكسين أنساه في موقع صوت أفريقيا، يواصل المنتخب تدريباته رغم الظروف القاسية التي فرضتها الحرب، والصعوبات المالية واللوجستية، ونزوح عدد من لاعبيه من مناطق مختلفة داخل السودان.

ويرى التقرير أن رحلة المنتخب نحو كأس العالم لا تمثل مجرد محاولة للتأهل إلى بطولة رياضية، وإنما أصبحت بالنسبة للاعبين اختباراً للإرادة وقدرة الرياضة على منح السودانيين لحظة أمل في ظل واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيداً في القارة الأفريقية.

حلم يتحدى الحرب

يستعد المنتخب السوداني للمشاركة في النسخة الثانية من كأس العالم لكرة القدم لقصار القامة، والتي يُتوقع أن تضم 24 منتخباً وطنياً في نوفمبر المقبل بالمغرب.

لكن الطريق إلى البطولة ليس سهلاً. فالسودان يعيش حرباً مستمرة منذ أبريل 2023، تسببت في نزوح ملايين الأشخاص وتعطيل قطاعات واسعة من الحياة اليومية، بما في ذلك النشاط الرياضي. وفي ظل هذه الظروف، أصبح جمع اللاعبين وتنظيم التدريبات وتوفير التمويل والسفر من أكبر العقبات التي تواجه المنتخب.

ومع ذلك، يحاول اللاعبون مواصلة التدريبات في الخرطوم كلما سمحت الظروف الأمنية واللوجستية بذلك.

ويشير التقرير إلى أن أعضاء المنتخب ينحدرون من مناطق مختلفة في السودان، بينما اضطر بعضهم إلى النزوح بسبب الحرب، الأمر الذي يجعل مجرد اجتماع الفريق والتدريب معاً إنجازاً في حد ذاته.

فرصة ثانية بعد الغياب عن المونديال الأول

لا يخوض المنتخب السوداني هذه التجربة من موقع رياضي مستقر؛ فقد غاب عن النسخة الأولى من كأس العالم لقصار القامة بعدما واجه صعوبات في توفير التمويل اللازم، إلى جانب تعقيدات السفر والوصول إلى البطولة.

ولهذا، تمثل المشاركة المرتقبة في المغرب فرصة ثانية أمام اللاعبين لإثبات وجودهم على الساحة الدولية.

لكن هذه المرة، يواجه المنتخب تحديات أكبر، بعدما أضافت الحرب طبقة جديدة من الصعوبات إلى المشكلات المالية والتنظيمية التي كانت موجودة أصلاً.

ويؤكد تقرير ماكسين أن التأهل نفسه سيكون إنجازاً كبيراً بالنسبة للاعبين، بالنظر إلى

الظروف التي يخوضون فيها استعداداتهم.

من التهميش إلى تمثيل السودان

تعود جذور المنتخب السوداني لقصار القامة إلى عام 2020، عندما تأسس الفريق رسمياً وحصل على الاعتراف بفضل جهود متطوعين وصحفيين رياضيين.

ومنذ ذلك الوقت، وفر المنتخب مساحة للاعبين كانوا يواجهون في السابق التمييز أو الاستبعاد من الرياضات التقليدية.

وتبرز قصة اللاعب إبراهيم عبد الله حجم هذا التغيير؛ إذ تحدث عن منعه في السابق من المشاركة في بطولات كرة القدم المدرسية بسبب قصر قامته، وعن النظرة التي كانت تقلل من قدرته على المنافسة داخل الملعب.

لكن المنتخب الوطني قدم له ولغيره من اللاعبين فرصة مختلفة؛ فلم يعد اللاعبون مطالبين بإثبات قدرتهم على ممارسة كرة القدم فحسب، وإنما أصبحوا قادرين على ارتداء قميص السودان والمنافسة باسم بلادهم.

ويرى ماكسين أنساه أن الرياضة المنظمة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة أو الاختلافات الجسدية، من خلال منحهم مساحة لإظهار قدراتهم، وتعزيز الثقة بالنفس، وبناء مجتمع داعم.

فالمنتخب يساعد على تغيير الصورة النمطية المرتبطة بالأشخاص لقصار القامة ، وإعادة تقديمهم باعتبارهم رياضيين قادرين على المنافسة والإنجاز.

ومن هذه الزاوية، تصبح مشاركة السودان في بطولة دولية بمثابة رسالة تتجاوز كرة القدم نفسها: الرياضي لا ينبغي أن يُنظر إليه من خلال اختلافه الجسدي، وإنما من خلال موهبته وقدرته وطموحه.

ويبرز التقرير تصريحات رئيس الاتحاد السوداني لقصار القامة ، محمد نور كاشا، الذي يرى أن الوصول إلى المغرب يمكن أن يمنح السودانيين لحظة فرح نادرة في وقت يعيش فيه البلد واحدة من أصعب مراحله.

ويتمثل طموح اللاعبين، وفق التقرير، في رسم البسمة على وجوه الشعب السوداني، رغم الظروف القاسية التي تحيط بهم.

وتكتسب هذه الرسالة أهمية خاصة في بلد يعيش فيه ملايين الأشخاص منذ سنوات تحت تأثير الحرب والنزوح وفقدان مصادر الدخل والخدمات الأساسية.

فبالنسبة للاعبين، قد تكون مباراة كرة قدم قصيرة، لكنها تحمل معنى أكبر بكثير بالنسبة إلى جمهور يبحث عن أي لحظة يمكن أن تمنحه شعوراً بالفرح والانتماء.